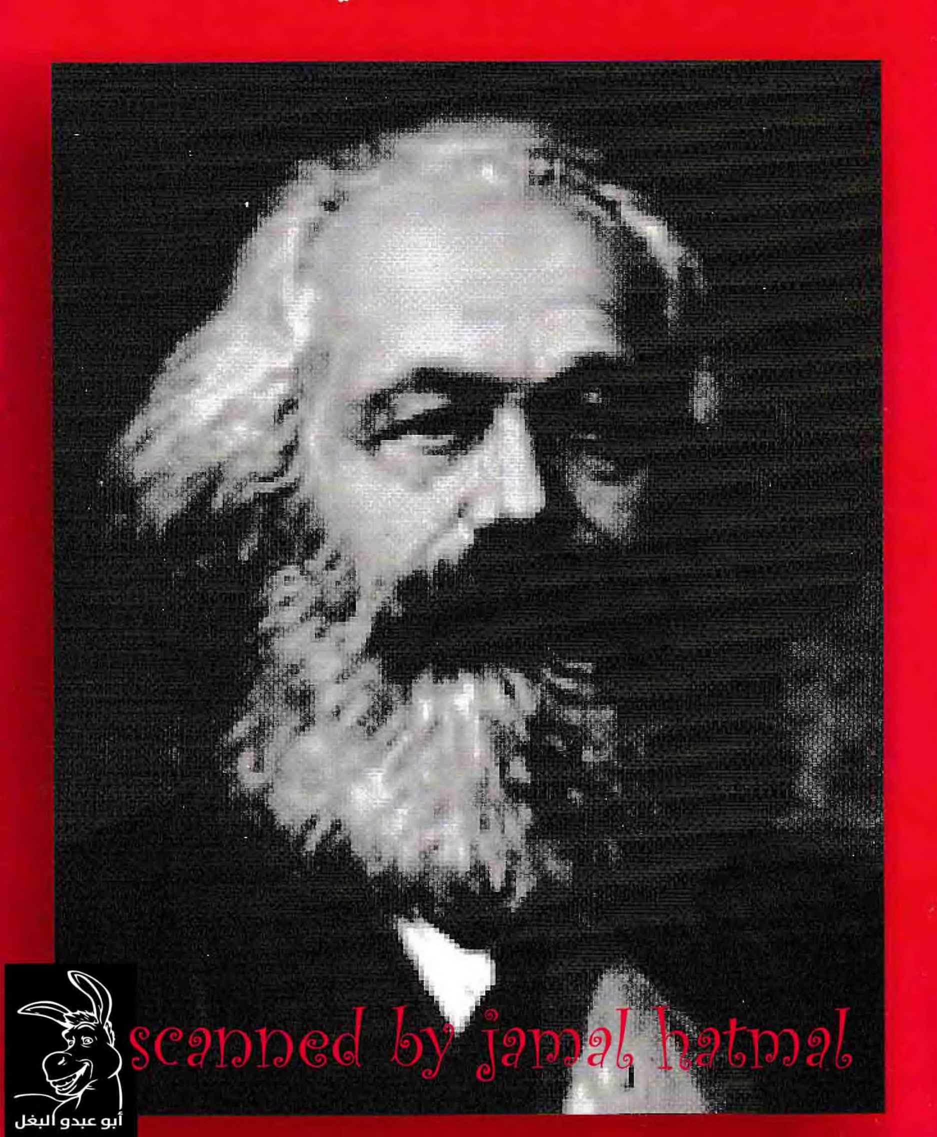
علال الأزهر

الماركسيون في المغرب

الجزء الثاني



علال الأزهر

الماركسيون في المغرب

الجزء الثاني

الكتاب : الماركسيون في المغرب (الجزء الثاني)
المؤلف : علال الأزهر
المطبعة : IMPRIMERIE INFO EDITION
الإيداع القانوني : 2014 MO 0916
الترقيم الدولي (ردمك) : 978-9954-33-365-5

تقديم

أي مستقبل للماركسية؟ ما هو أفقها في ظل خطاب نهاية الإيديولوجيات؟ كيف ينظر الماركسيون إلى تجربتهم في نسختها المغربية؟ ما هي ملابسات الصراع الذي خاضه هذا الفكر في مناخ ثقافي وسياسي مغربي له تاريخه\الخاص وملامحه المتميزة؟ وما هي مجمل المواقف والتناقضات والمفارقات والخيبات التي تمخض عنها هذا الصراع؟ كيف يظهر ذلك مثلا في مواقف "إلى الأمام" و"23 مارس"... من النظام وقضية الصحراء، والقضايا القومية، وبعض القضايا الدولية على عهد الحرب الباردة؟ وما هي الإحراجات الفكرية التي تثيرها اليوم هذه المرحلة، لدى الماركسيين بالمغرب في ظل ما يعتمل في الساحة المغربية؟.

تلك بعض الأسئلة التي يناقشها الكتاب عبر حوارات وجدالات عميقة وجريئة، تقرأ الماضي وتغامر بالتأمل في احتمالات صيرورة التجربة الماركسية بالمغرب. كل ذلك يصدر عن وعي تاريخي ونقدي حاد لرجل عاش التجربة بتوقيع شخصي، ومازال يحمل فكره، كما جسده، آمالها وأحلامها، تجربة جعلت الأستاذ علال الأزهر علامة من علامات فترة تاريخية مغربية حرجة. مازالت في خصاص كبير للتأريخ، ثم للفحص والتأمل.

عضو قيادي من منظمة 23 مارس الماركسية

الإهــداء

إلى الرفيق والصديق حكيم نزهري الذي

يعود إليه الفضل في إخراج هذا الكتاب إلى الوجود

وإلى كل الذين آمنوا بالمنهج الماركسي كأداة للتغيير المادي

الممكن، وليس كتبعية عمياء لفكر أو اتجاه معين.

مدخل
ماذا بقي من الماركسية ؟

طرح الكثير من الماركسيين، وغيرهم أيضا، هذا السؤال: ماذا بقي من الماركسية؟ وخصوصا بعد إنهيار المعسكر السوفياتي. وقبل عرض بعض الأجوبة في صيغة أسئلة، لابد من توضيح علاقتي المتواضعة بالنظرية الماركسية، فلم أنتم إلى الماركسية من خلال التكوين النظري أولا، وربما كان هذا هو حال معظم هذا الجيل بكامله والذي وجد في الماركسية الضوء الذي ينير العمل السياسي من أجل التغيير لصالح المضطهدين وضد عالم الاستغلال.

وما زلت إلى الآن ازعم أنني ماركسي حتى النخاع وبالمعنى السابق الذكر أيضا. ولكنني في نفس الوقت لا ادعي أنني قادر على الإجابة عن السؤال السابق بالعمق الذي يستحقه. ولست التمس العذر منذ البداية لإعفائي من المحاسبة على الأخطاء التي قد اسقط فيها، بل فقط لأعلن حدود معرفتي في إطار تجربتي السياسية والتنظيمية السابقتين.

إذن ماذا بقي من الماركسية ؟ هل هو المنهج المادي الجدلي الذي أرسى أسسه ماركس من خلال دراساته العينية ؟ والتي شملت الفلسفة والاقتصاد والمجتمع وتطور تاريخ حركة المجتمعات ؟

فهو لم يكتب عن الديالكتيك بشكل مستقل كما فعل انجلز ولكنه حدده كالتالي: «إن طريقتي الديالكتيكية من حيث أساسها لا تختلف عن طريقة هيجل وحسب، بل وتناقضها بصورة مباشرة. وبالنسبة إلى هيجل فان عملية التفكير، التي يحولها حتى تحت اسم الفكرة إلى ذات مستقلة، هي دينبورغ [خالق مبدع] الواقع الذي لا يشكل سوى مجرد مظهر لتجليها الخارجي.

أما عندي، فعلى العكس، فالمثالي ما هو إلا مادي منقول إلى رأس الإنسان ومحول فيه» لرأس المال الجزء الأول ترجمة دار التقدم موسكو 1985 ص 27]. ويؤكد مقولته المشهورة القائلة بان: «هيجل بالذات أول من قدم تصويرا شاملا وواعيا للأشكال العامة

لحركته. فالديالكتيك يقف على رأسه عند هيجل. بينما ينبغي إيقافه على قدميه بغية الكشف عن اللب العقلاني تحت القشرة الصوفية».[نفس المرجع ص 28].

وهل الاعتراف بضرورة الاعتماد على المنهج المادي الجدلي كاف لامتلاك القدرة على التقاط حركة الواقع وإعادة بنائها نظريا؟ أو أن الإكثار من تسجيل النصوص المؤيدة للفكرة كاف هو أيضا للإقناع بصحتها؟ إن ماركس أساسا هو الذي أقام هذا البنيان الفكري العظيم، بعد أن أعاد الحياة للفكر البرجوازي برمته: الفلسفة هيجل وفيورباخ وآخرين، والاقتصاد السياسي بكل اتجاهاته البورجوازية. والأدب: الرواية [بلزاك..] والمسرح [شكسبير...] ورسم اتجاه التاريخ الممكن المستند إلى حركة التناقضات في نمط الإنتاج الرأسمالي التي ستؤدي إلى تحويل هذا النظام على يد الطبقة العاملة إلى نظام اشتراكي. ودافعه الأول والأخير هو إنصاف المضطهدين واستعادة منتوج عملهم الذي أصبح غريبا عنهم. مستندا إلى منهج علمي في التحليل متجاوزا الاشتراكية الطوباوية.

صحيح أن البعض ينتقد طريقة انجلز شبه التعليمية في دراسة الجدل والماركسية عموما، ولكنها كانت فعالة في استيعاب وفهم الجدل الماركسي. كان التأسيس الأول للنظرية الماركسية والجدل المادي يعيد بناء التاريخ البشري من جديد. ويكتشف القوانين المؤثرة في تطوره، ويعيد التوازن العقلاني لعلاقة الواقع المادي والروحي بالفكر.

فالرأسمالية هي المرحلة المتقدمة على الصعيد الإنساني ولذلك كان شعار النضال ضدها هو «يا عمال العالم اتحدوا». كانت استنتاجات ماركس النظرية والسياسية على الخصوص، مستمدة من التطورات الجارية في واقع النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فقد كانت الطبقة العاملة تتطور عدديا مع تطور الصناعة الرأسمالية، ونضاليا من أجل تحديد ساعات العمل والتفكير في الاستيلاء على السلطة ولو لمدة وجيزة [كمونة باريس— وفاتح ماي]. بعد وفاة ماركس ثم انجلز تطورت وقائع جديدة كانت تثير

متوقعة أو متوقعة بشكل هامشي من طرف ماركس وانجلز. ونظرا لشمولية النظرية الماركسية فقد كانت قادرة على اختراق مجتمعات متأخرة رأسماليا أي روسيا القيصرية.

مثل لينين صلة وصل بين الانتقال من نظرية ماركس حول الرأسمالية المتقدمة في العالم آنذاك، وبين الدول المتأخرة والمستعمرة ولذلك قبل أن يطور بعض الجوانب من الجدل المادي الماركسي ويدافع عن التصور الخاص لبناء الاشتراكية في روسيا، لجأ في مرات متعددة إلى التأكيد على أن الواقع والحياة سابقين على الماركسية : ففي تعليقه على مقولة جوته الشاعر الألماني التي تقول : «رمادية هي النظرية يا صديقي، أما شجرة الحياة فضراء دائما»، يعلق لينين بالقول «يجب أن نضع في رؤوسنا هذه الحقيقة التي لا تقبل جدالا، وهي أن على الماركسية أن تتقيد بالحياة بحقائق الواقع العينية، لا أن نتشبث بنظرية الأمس التي لا يسعها، شأن كل نظرية، أكثر من أن تشير إلى ما هو أساسي، عام، ومن أن تقدم فكرة تقريبية عن تعقيد الحياة». [كتاب الإستراتيجية الطبقية للثورة : جورج طرابيشي دار الطليعة الطبعة الثانية مارس 1979 ص82].

دافع لينين عن المادية باعتبارها الخلفية الفلسفية للنظرية الماركسية في كتابه "المادية والمذهب النقدي التجريبي" ودحض فكرة ماخ عن نهاية المادية بعد الاكتشافات الفيزيائية فأكد لينين : «أن المادة مقولة فلسفية للإشارة إلى الواقع الموضوعي الذي يعطى للإنسان في إحساساته، والذي تستنسخه، تصوره، تعكسه إحساساتنا، وهو موجود بصفة مستقلة عنها» [المادية والمذهب النقدي التجريبي دار التقدم موسكو 1981 ص 145]. كان لينين ينتظر العون من الرأسمالية المتقدمة، ولكنها خذلته، فاستسلم لمصير روسيا المتأخرة ووجد صعوبة في تطبيق الجدل المادي في بناء "الاشتراكية"، فتوجه إلى الشرق والشعوب المضطهدة.

إذا كانت قوانين الجدل المادي منبثة في الواقع الطبيعي وتواصل العلوم الطبيعية، لا في اكتشافها فحسب، بل وفي دمج نتائجها في التطبيق العملي. فإن تطبيق قوانين الجدل المادي على ما استجد في

المساعدة على الصعيد الداخلي فقد تمثلت في: هذا المد المتصاعد ضد القيصرية والذي أدى إلى سيطرة البرجوازية الروسية على السلطة أولا في نفس السنة 1917.

3 – على صعيد الشروط الذاتية كان البلاشفة قد نظموا أنفسهم في السوفيتيات وتحالفوا مع الاشتراكيين الثوريين إلى درجة أنهم عدلوا برنامجهم الفلاحي من تأميم الأرض إلى توزيع الأرض على الفلاحين.

في الصين التي انتصرت فيها الثورة بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد هزيمة اليابان أمبريالية الشرق الآسيوي، تميزت بخصائص وطنية من الصعب تصور تكرارها في بلدان أخرى أهممها: الجواب عن السؤال الذي طرحه ماو «لماذا تستطيع السلطة الحمراء أن توجد في الصين؟» ويجيب: «التصارع داخل الصين بين أسياد الحرب» بين «الزمر الأربع لأسياد الحرب... » [تفاصيل رأي ماو هذا يوجد في : اليأس مرقص نظرية الحزب عند لينين دار الحقيقة ط 1 ص 186 – 187 – 188]. كما أن التاريخ الثوري للصين حافل باللحظات الثورية المتقدمة [جمهورية 1912] والمأساوية أيضا: كمونة شنغهاي وكانتون وقتل الآلاف من العمال والشيوعيين على يد اليمين البرجوازي [تشان كاي تشيك]... إلخ.

بعد نجاح الثورة "الاشتراكية" في هذين البلدين وتورطهما في صراع إيديولوجي وسياسي، انقسم الماركسيون في العالم بين أحزاب تابعة للسوفيات وأجنحة ماوية تابعة للصين. كانت هذه الوضعية غير ملائمة وغير مشجعة على تجديد الفكر الماركسي، ولو علي صعيد وطني محدود. بل بالعكس سقط الجميع في اجترار المقولات التي كانت تجيب وتستجيب لحاجيات الثورتين في بلديهما، بدل الاستفادة من التجربتين ومواجهة الواقع الوطني الخاص بتفعيل المنهج المادي الجدلي في بناء إستراتيجية تستجيب للحاجيات الوطنية المعنية.

كانت هناك أسباب، بدون شك، لهذا الضمور الفكري في كثير من بلدان العالم الثالث فإذا أخذنا العالم العربي كمثال فلم يكن الواقع الطبقي، وليس الفرز الطبقي فحسب، يرتقي إلى

مستوى الأفكار الليبرالية فأحرى الاشتراكية الماركسية. كان الوضع القبلي والعشائري والطائفي يجمد التطور في حلقاته المتخلفة ويجعل الطلائع معزولة وغارقة في بحر من الافكارالمستنسخة من ثورات اخرى . وماركسية جنوب اليمن التي لم تصمد طويلا خير دليل على ذلك. صحيح أن الفكرة السائدة في التحليل العربي هو إلقاء المسؤولية على الاستعمار والامبريالية والصهيونية. ثم جاء الإنهيار الكبير للمعسكر السوفياتي. بينما صارت الصين تشق طريقها نحو الرأسمالية الاقتصادية واقتحام المنافسة في السوق المعولمة بقيادة الحزب الشيوعي الصيني.

فطرح السؤال من جديد: ماذا بقي من الماركسية والاشتراكية بالتبعية ؟

إذن هنا يطرح السؤال العام: هل انتصرت الرأسمالية على إمكانية بناء الاشتراكية في المستقبل كما حدث في الحاضر؟ وكما حلم بها الاشتراكيون الطوباويون الأوائل، والماركسيون الواقعيون والمتشبثون بإدماج ما وصل إليه العلم والتاريخ الواقعي، والذين قادت نظريتهم الصراع ضد الرأسمالية في العالم لمدة تزيد على قرن من الزمان [هناك من يعصر الاشتراكية من رأس أبي ذر الغفاري]. منذ البداية، وفي "المخطوطات الفلسفية والاقتصادية" حدد ماركس هدف الاشتراكية الرامي إلى تحرير الإنسان من قيود الضرورة العمياء ويستشهد ايريك فروم في كتابه "مفهوم الإنسان عند ماركس" بالفقرة التالية من المخطوطات :

«إنها [الاشتراكية] التصميم الحاسم على حل التناقض بين الوجود والجوهر، بين التموضع والتأكيد الذاتي، بين الحرية والضرورة، وبين الفرد والنوع. انه الحل للغز التاريخ، كما أنها تعي ذاتها بوصفها هذا الحل». ويعلق فروم على ذلك بالقول: « بالنسبة لماركس، الاشتراكية تعني النظام الاجتماعي الذي يسمح بعودة الإنيسان إلى ذاته، وتعني التماهي بين الوجود والجوهر، تجاوزا للانفصال والتناقض بين الذات والموضوع، وأنسنة الطبيعة. إنها تعني عالما لن يعود الإنسان يشعر فيه، بأنه غريب بين غرباء، بل سيشعر

بأنه في عالمه، في بيته.» [ترجمة محمد سيد رصاص دار الحصاد ط – 1 - 1998 ص86].

وسيكرر ماركس هذا المعنى للاشتراكية في علاقتها بالضرورة والحرية في مقاطع متعددة من كتاب الرأسمال ولكنه لم يتحدث عن تدابير الانتقال إلى الاشتراكية بشكل مفصل، اللهم إلا في مناقشته المختصرة في كتاب "نقد برنامج جوتا". طبعا لم يتحقق بعد هذا الحلم العظيم، لتحرير الإنسان من ربقة الضرورة. ويبدو الآن وكأنه أبعد ما يكون عن التحقيق. بل أن التطبيق "الاشتراكي" في دول متأخرة رأسماليا وبالثمن الباهظ الذي قدمته تحت لافتة الشيوعية والفشل في كل ذلك قد أعطت صورة سلبية جدا عن الماركسية والاشتراكية.

أم أن الاشتراكية الديمقراطية بعد أن انفصلت عن الأحزاب الشيوعية ثم عن الماركسية بعد ذلك، استطاعت أن تحقق نجاحات في تطبيق قدر مهم من العدالة الاجتماعية؟ وخصوصا في دول الشمال الأوروبي، والتي تناوبت على الحكم، وبفترات طويلة، منذ 1936 في السويد مثلا. ويذهب البعض إلى أن انتصار الاشتراكية موضع جدل "ولا يتفق الكثيرون معه" فعلى أي أساس ي تند تحقيق الاشتراكية «انه يستند قبل كل شيء على أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج – قطاع الدولة الاقتصادي – تنزع نحو النمو...» ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى حد القول «بان حصة القطاع العام في الدول المتطورة تشكل قرابة 10 في المئة ويمكن أن تشكل مع نهاية القرن قرابة الثلث...». كما أن الاشتراكية والماركسية أثرت في الدول الرأسمالية التي اضطرت إلى تحسين الخدمات الاجتماعية لمواطنيها.

بعد كل هذا ماذا بقي من الماركسية ؟

ويتساءل احد الماركسيين المصريين في نقطة في آخر كتابه : هل انتهت الماركسية ؟ ضمن «ماركسية ماركس هل نجددها أم نبددها ؟» [د. رفعت السعيد. ط. 1. 1998 الأهالي للطباعة والنشر ص 71 وما بعدها]. يقول رفعت السعيد في توضيح بعض جوانب الإجابة عن السؤال: هل انتهت الماركسية ؟ :

«شئنا أم أبينا، ومهما تمسكنا بماركسيتنا، أو تظاهرنا بذلك برغم ما بداخلنا من شكوك، فان ملايينا من البشر البسطاء [بالإضافة إلى الخصوم] هؤلاء البسطاء الذين اعتدنا أن نتوجه إليهم بالحديث والعمل، قد أصبحوا الآن يعتقدون بل ويرددون [وربما في أسى ظاهر] إنها قد انتهت».

«وهم حتى يلاحظون بذكاء فطري أن بعض الأحزاب اليسارية [أو التي كانت] تقترب من مقاعد البرلمان أو حتى من مقاعد الحكم بقدر ما تبتعد عن جوهر الماركسية».

«وسواء تماسكنا عن قناعة، أو تمسكنا عن إصرار وشجاعة فإننا بحاجة إلى يقين يمنحنا القدرة على التواصل في معركة تزداد صعوبة. وبدون اليقين سنبدو غير قادرين على الإقناع، وسينظر إلينا حتى أصدقاؤنا القدامى على أننا مساكين، مكابرين، أو في أحسن الأحوال متمسكين بما لا يجب ولا يمكن التمسك به».

يحاول رفعت السعيد أن يجرب مدى مصداقية بعض الأجوبة عن السؤال السابق، فيجد في البداية أن الدفاع عن العدل الاجتماعي ليس حكرا على الماركسية، "فيجري الدفاع عنه عبر أكثر من معتقد" وثانيا نتحجج بأن هناك فرقا بين النظرية والتطبيق فيأتي الجواب المعاكس أنتم تؤمنون بالعلاقة الجدلية بين الفكر والتطبيق. «فكيف استطاع التطبيق عندكم أن يفلت من تأثير الفكر». والجواب الثالث الذي يقدمه البعض هو تبرير »كل ما كان بالمؤامرة. الامبرياليون والصهاينة تآمروا. وهذه حجة لا تستحق الرد. فقد كان عليهم أن يتآمروا، وكان علينا أن نتغلب على تآمرهم».

وأخيرا ماذا بقي من الماركسية ؟

هل نعتبر أن المنهج المادي الجدلي ما زال كامنا كإمكانية للتطبيق ؟ وان البعض يستعمله بشكل جزئي دون أن يعرف مصدره النظري ؟ وهل نعتبر أيضا أن ما بقي من الماركسية هو ماركس نفسه الذي ما زال يصارع وحده الرأسمالية "برأسماله" كلما عصفت بها رياح الأزمات ؟ الأزمة الأخيرة كانت خير دليل على ذلك، فقد أخرجت ماركس من قبره ليشهد على قوة تحليله

واقع المجتمع الإنساني، لم تجد بعد احد أحفاد ماركس القادر على تجديد النظرية في القرن العشرين، بل في القرن الواحد والعشرين. فقد تاهت النظرية، بشكل ايجابي على كل حال، في حل مشاكل دول متأخرة أكثر من روسيا مثل الصين والفيتنام وكوريا الشمالية لتنتحر في الكمبودج. وتأخذ معركة مصيرية في كوبا. ثم ستعود هذه الدول جميعها في دورة "لولبية" إلى نظام ما قبل ثوراتها بشكل ارتدادي ومتقدم إذا صح التعبير. وهذه التطورات لم تحدث بمعزل عما تحقق للرأسمالية من قدرة على التكيف وتجاوز الأزمات التي تعصف بها بين الحين والآخر واستمرارها في التحكم في الاقتصاد المعولم الذي يترك الدول الضعيفة والمتأخرة تحت رحمة التفوق الرأسمالي.

إذن، حسب بعض النقاد، ماذا بقي من الماركسية بعد كل هذه التطورات ؟ فالجدل المادي رغم انه دائم الحركة في ذاته إلا انه "ساكن" لذاته في غياب المجهود الذاتي الإنساني.

إذن في هذا المستوى لم يبق سوى ذلك المجهود الجبار الذي أفنى ماركس حياته من أجل كتابته أي كتاب "الرأسمال" الذي ما زال يقض مضاجع الرأسمالية إلى اليوم. كما بقيت تلك الأسس النظرية الواقعية لتحليل التاريخ والمجتمع والتي تستعمل في كثير من الأبحاث بعد أن اختفى مصدرها.

أما المستوى الثاني أي: طبيعة السلطة السياسية والطبقة التي ستتولاها وبناء الاشتراكية... إلخ ماذا يقي منها هي الأخرى ؟ هل من حقنا أن نقول بان فكرة ديكتاتورية البروليتارية قد شاخت ولم تعد قابلة للتحقيق كما كانت مطروحة من قبل. أقول شاخت مستعيرا الكلمة التي استعملها ماركس وانجلز في مقدمة الطبعة الألمانية الأولى "للبيان الشيوعي" [يونيو 1872] تقول المقدمة : « ولو كان لنا أن نعيد كتابة هذا المقطع اليوم لكتبناه بشكل مختلف من نواح عدة. لقد شاخ هذا البرنامج اليوم في بعض نقاطه بتأثير التقدم الضخم الذي أنجزته الصناعة الكبرى...».

أن كلمة شاخت لا تعبر عما آلت إليه فكرة ديكتاتورية البروليتارية بل أن الكلمة المناسبة هي أنها ماتت منذ زمان طويل.

أن أول من طرحها بشكل عابر هو بلانكي ولكن الماركسية هي التي أسستها نظريا ضمن إستراتيجية استيلاء البروليتارية على سلطة الدولة في المرحلة الانتقالية. فهي ليست ديكتاتورية بالمعنى الحرفي للكلمة، لان ماركس كان يتوقع أن الطبقة العاملة ستشكل أغلبية عددية فيما بعد داخل المجتمع الرأسمالي وستنظم سلطتها عبر الانتخابات [كما فصل ذلك في كتابه الحرب الأهلية في فرنسا]. فلم يتحقق هذا التوقع وحسب، بل قامت ديكتاتورية البروليتاريا في بلد مثل روسيا تمثل فيها الطبقة العاملة أقلية قليلة نسبة إلى السكان ككل. وأصبحت جزءا من مبادئ الماركسية في العالم المتأخر رأسماليا.والتي تحققت فيها الثورة الاشتراكية .

صحيح أن ما سمي بالتسوية التاريخية بين الأحزاب الشيوعية والرأسمالية في الدول الأوروبية المتقدمة قد أدت فيما بعد إلى التخلي عن ديكتاتورية البروليتاريا ونبذ أسلوب العنف. فقد كانت التجربة الايطالية نموذجية في هذا المجال بفضل اجتهادات غرامشي العبقرية في السابق والذي جدد التحليل المادي الجدلي ووصف ثورة أكتوبر بأنها حدثت ضد كتاب "الرأسمال" وانها كانت شبيهة بانقلاب . ولكن الماركسية المتأخرة التي تنسب نفسها للفكر الماوي كانت مازالت "تستعد" لحرب التحرير الشعبية في بعض البلدان الأوروبية. وهو مجرد استنساخ شبه حرفي غير علمي وغير ماركسي للثورة الصينية.

فالثورات "الاشتراكية" الرئيسية (روسيا والصين) التي حدثت في السابق حدثت في ظروف تاريخية عالمية ووطنية خاصة تميزت في روسيا بـ:

1 - كانت التناقضات عدائية بين الدول الرأسمالية وقد أدى ذلك إلى اندلاع حربين عالميتين الأمر الذي كان يسمح بهامش من المناورة للحركات الثورية آنذاك.

2 – ولنتساءل هل نجاح الثورة الروسية في خضم الحرب العالمية الأولى سنة 1917 مجرد صدفة؟ أم أن استمرار الحرب كان مؤثرا إلى حد ما في نجاح البلاشفة والاستيلاء على السلطة؟ هذه بعض الشروط الموضوعية على الصعيد العالمي. أم الشروط الموضوعية

للرأسمالية بعد مرور ما يقارب القرن ونصف القرن. وهل هذه العلاقة بين تحليل ماركس والرأسمالية هي التي أوحت لسارتر بالتأكيد على : «لا يمكن تجاوزها [يقصد الماركسية] طالما لم يتم تجاوز اللحظة التاريخية التي هي التعبير عنها.» كما عرفها مفكر آخر بأنها "علم التناقضات الملازمة للرأسمالية".

ولكن هذا المستوى من تأثير التحليل الماركسي في التناقضات الموضوعية الكامنة في صلب الرأسمالية، لا يجيب عن بقاء الاستنتاجات المستمدة من التحليل ذات مصداقية. مثل التصور المؤدي إلى بناء الاشتراكية كما وضع خطوطها العريضة ماركس لتطبيقها في دولة متقدمة، كما أنها فشلت في تطبيقها في الدول المتأخرة. فقد أدى تفوق الرأسمالية الاقتصادي وقدرتها باستمرار على أمتصاص النتائج السلبية للازمات إلى هيمنتها على العالم. كما أدى تفوقها السياسي في مجال الحرية والتناوب على السلطة مقارنة بالدول المتأخرة إلى ترسيخ الطريق السلمي للوصول إلى السلطة وإدماج مجمل الاتجاهات المختلفة في النظام السياسي القائم.

إذن ماذا بقي من الاشتراكية مرة أخرى ؟ بقيت كحل احتمالي وشبه "حتمي" لتجاوز تناقضات الرأسمالية الناجمة عن مراكمة الأرباح الهائلة على حساب قوة العمل والجماهير المستغلة والمضطهدة. ولكن هذا الحل يبدو بعيد التحقيق زمنيا، لأنه يعتمد أساسا على مراكمة الإصلاحات البطيئة من داخل الدولة الاداة القادرة على التنفيذ سواء كمركز او كجهات . كما ان كلمة الاشتراكية بقيت مفصولة عن جذرها البعيد : الماركسية، وتحتل اليوم مكانا في برامج الأحزاب حتى في الدول المتأخرة التي ما زالت تبحث عن بوصلة الطريق الديمقراطي.

إن المرحلة التاريخية الراهنة ترفع من جديد وبإلحاح قضية الديمقراطية إلى مستوى المهمة الأساسية، على الصعيد الاقتصادي أي ما يطلق عليه بالعدالة الاجتماعية [من بقايا التأثير الماركسي] وتطوير اقتصاديات الدول المتأخرة لتحتل مكانها في السوق العالمية. وعلى الصعيد السياسي إطلاق سراح الحريات وسيادة

التناوب الدوري على السلطة في الدول المتأخرة. وعلى الصعيد الدولي احترام سيادة الدول وإصلاح نظام الأمم المتحد : تغيير نظام مجلس الأمن الذي يمنح الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية حق النقض وحتى بعض الاقتراحات كمنح بعض الدول حق النقض هي الأخرى لا تفي بتحقيق الهدف لسيادة الديمقراطية على الصعيد الدولي.

قد يقول البعض أن هذه المهام لا علاقة لها بما بقي من الماركسية كنظرية، أو من الاشتراكية كنظرية وكتطبيق، لأنها مطالب عادية تطرحها حتى الاتجاهات الليبرالية. وحتى العلاقة بين البناء الفوقي والبناء التحتي كما تطورت الآن في الصين تخالف النظرة الكلاسيكية للماركسية حتى في استبعاد العلاقة الميكانيكية. فالقيادة الماركسية [الشيوعية] هي التي تقود عملية التغيير على الصعيد الاقتصادي، أي على صعيد البنية التحتية. هل ستعود هذه الأخيرة لتؤثر في طبيعة البنية الفوقية على صعيد السلطة السياسية على الخصوص ؟ احتمال وارد وبقوة.

وكخلاصة انه من الصعب، أن لم يكن من المستحيل، إلغاء أو محو تأثير نظرية استمرت في الصراع ضد الرأسمالية لمدة تزيد على قرن ونصف . على الأقل من الناحية المنهجية كوسيلة لدراسة جدل التاريخ والمجتمع. أم على الصعيد السياسي والتنظيمي فقد غيرت كثير من الأحزاب الشيوعية أسماءها واختفت كلمة الماركسية من أدبياتها وبرامجها وكذلك التنظيمات الماركسية الأخرى مسايرة للتحولات التاريخية التي طرأت على حركة الصراع داخل المجتمع الدولي والوطني، بعد أن أصبحت الديمقراطية هي هدف التغيير. صحيح أن هناك بعض الأجنحة المنتشرة في مناطق متعددة من العالم، وتتبنى الفكر الماوي وبعضها، في أمريكا اللاتينية على الخصوص، يمارس الكفاح المسلح. ولكن هذه الأجنحة ليس لها تأثير على صعيد تطوير النظرية الماركسية أو على مجرى الصراع العالمي.

في هذا الجزء الثاني من "الماركسيون في المغرب" تم التركيز على بعض اللحظات الأساسية في علاقة التنظيمات السياسية

المغربية بالنظرية الماركسية. وكذلك مواقف أفراد من قيادات هذه التنظيمات. وأخيرا عرض موقف المفكر الكبير العروي من الماركسية وعرض آراء بعض النقاد الذين انتقدوا ماركسية العروي.

واخيرا ستتكرر الاشارة باستمرار الى افكار ماركس في متن الكتاب .

الجزء الأول

الماركسية والاشتراكية

القسم الأول

بناء الاشتراكية في هذه البلدان

هل كان ضرورة تاريخية أم تحريفية ؟

توضيح :

كتب هذا الموضوع سنة 1980 ونشر بمجلة "الجسور" سنة 1981 والتي أمتدت إليها يد القمع في الوقت الممدد والضائع من سنوات الرصاص بعد أحداث 1984 وهذا الموضوع هو في الأصل رأي تم التعبير عن مضمونه في إطار النقاش الذي جرى داخل التنظيم الموجود آنذاك كإطار في السجن المركزي بالقنيطرة، والمنتمي لمنظمة 23 مارس قبل أن تتبنى العمل السياسي العلني كمنظمة شرعية باسم منظمة العمل الديمقراطي الشعبي سنة 1983، هذه المنظمة التي أمست الآن مجرد ذكرى تسكن حيزا من العقل والوجدان وما زالت تحرك مناط القلب والفكر والرأي والموقف والإعلام [جريدة أنوال] كذكرى وتجربة رائدة في تحول اليسار الماركسي المغربي من العمل السري إلى العمل العلني.

ويتمحور موضوع هذا الري حول إشكالية الاشتراكية كتصور وك"تطبيق" للنظرية الماركسية وقد كان في الأصل بمثابة نقد، غير مباشر، للموقف الذي تبنى "نظرية" "العوالم الثلاثة" السيئة الذكر، التي اخترعها الحزب الشيوعي الصيني للأسف الشديد، في إطار صراعه مع حليفه الموضوعي السابق، وذهب في وصفه إلى حد القول في محأولة لبناء تلك النظرية انه [أي الاتحاد السوفياتي] أمبريالية أكثر شراسة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية،ومن سخرية الأقدار التاريخية أن هذه الامبريالية الأكثر شراسة من الامبريالية الأمريكية سقطت أو انهارت من "تلقاء" نفسها دون حرب أو مقاومة حقيقة بل جنبت البشرية الاستمرار في سباق التسلح وثانيا إبعاد شبح حرب ستكون كارثة على البشرية جمعاء. وقد كان هناك مجموعة من المعتقلين السياسيين في السجن المركزي بالقنيطرة يتبنون هذه النظرية : "**نظرية العوالم الثلاثة**".

وكنت قد طلبت آنذاك نشر هذا الموضوع في جريدة أنوال ورفض الطلب، وقيل لي، عن طريق المكلف بالاتصال بالسجن، أن المسؤولين عن الجريدة [أو عن منظمة 23 مارس التي تتهيأ للعمل

الشرعي]. اعترضوا على نشر الموضوع بدعوى انه يندرج ضمن نقاش داخلي، وينبغي أن يبقى ضمن هذا الإطار وبغض النظر عن مدى مصداقية هذا الاعتراض وعن الطرف الذي قرره فقد اعتبرت آنذاك أن هذا الموضوع بالذات لا يذكر، لا من قريب ولا من بعيد ولو بإشارة غامضة، أي نقاش يحيل على جدال أو حديث تنظيمي واضح بل وحتى غامض، فالموضوع كما هو مصاغ مجرد وجهة نظر عامة عن التصور الماركسي لبناء الاشتراكية وعن التجربة الروسية- السوفياتية والتجربة الصينية ثم خلاصات، كما كانت قد تشكلت لدي كقناعات في نهاية 1979 وكتبتها في فبراير 1980 كما هو مثبت في مجلة الجسور نفسها.

وهكذا قررت، وبناء على هذه القناعة المذكورة أعلاه، أن اطلب نشر الموضوع في مجلة "الجسور" ولم يؤد ذلك، وبشكل ملموس، إلى ظهور أي خرق تنظيمي وبالمعنى السياسي أيضا يسيء إلى العمل التنظيمي. اللهم إلا إذا تم التشبث، لحاجة في نفس يعقوب، بالالتزام التنظيمي المغرق في الشكلية. وقارئ الموضوع اليوم سنة 2013 – أو 14 ولو بعد مرور أكثر من 33 سنة هل سيرى فيه اية علاقة بتنظيم سياسي ما؟، مما يرجح أن فكرة المنع كانت نتيجة تقدير غير سليم أو بدافع مزاجي رأى فيه البعض، زورا وبهتانا، أن نشره في جريدة أنوال سيدنس محراب التنظيم المقدس. وعلى العكس من ذلك فقد نشرت أنوال لأحد القادة موضوعا عن الاشتراكية والتسيير الذاتي والنموذج اليوغسلافي، وربما كان هذا الموضوع هو الذي كان في حاجة إلى نقاش داخلي ولكن سيطرة القيادات في أحزاب اليسار، وإلى الآن، يعجبها المدح بدل النقد والتعبير عن وجهات النظر المختلفة.

ليس الهدف من إعادة نشر هذا الموضوع هو الإيحاء، أو الادعاء، بان الأفكار الواردة فيه اقرب إلى الصحة، ولكنني لا أتردد في القول بان الاتجاه العام في الموضوع الذي تم التركيز عليه ما زال يستحق النقاش الايجابي من الزاوية التاريخية لان مفهوم التحريفية قد فنده التطور التاريخي الذي لا يرحم كما أن التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي قد أصبحت من الماضي وستلحق

بها الصين أيضا. ولكن الهدف من ذلك هو محاولة عقد مقارنة بين ما جاء في هذا الموضوع من تقييم لبناء الاشتراكية آنذاك وبين ما صنعه التطور التاريخي بالاشتراكية اليوم، سواء على صعيد التصور المادي الماركسي لبناء الاشتراكية أو المآل الذي انتهت إليه التجربة الروسية- السوفياتية.

ولمن لم يطلع على مضمون نظرية العوالم الثلاثة نقدم عرضا مختصرا قام به مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية حول العلاقات الصينية الإفريقية بقلم: د. حمدي عبد الرحمان حسن ويلخص هذه النظرية فيما يلي : « وتقوم نظرية العوالم الثلاث على مكونات ثلاثة رئيسية :

المكون الأول وهو يقسم العالم إلى ثلاثة أجزاء رئيسية : العالم الأول وهو يضم القوتين العظميين، الولايات المتحدة – والاتحاد السوفياتي. والعالم الثاني: ويتألف من كندا وأوروبا واليابان ودول الاقيانوس، والعالم الثالث ويضم الدول النامية كافة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

المكون الثاني: ويشير إلى رفض الصين لمفهوم الهيمنة وتحديد انتمائها إلى الدول النامية أو العالم الثالث.

المكون الثالث : ويشير إلى ضرورة الكفاح العالمي ضد هيمنة العالم الأول ولاسيما الاتحاد السوفياتي، وإذا كان من الواضح أن هذه النظرية تهدف إلى تأسيس جبهة موحدة عالمية ضد القوتين العظميين فان التركيز الصيني خلال تلك المرحلة كان موجها ضد الاتحاد السوفياتي».

والآن لننتقل إلى موضوع مجلة "الجسور"، وقد احتفظت بالموضوع كما كتب في مستهل سنة 1980 من داخل السجن المركزي بالقنيطرة.

مراكش أكتوبر 2013

مقدمة

إن المنهج الذي ظل سائدا لفترة طويلة - وما زال قائما لدى البعض- في نقد وتقييم التجارب الاشتراكية ينطلق - في رأيي- من منطق مثالي وليس ماديا، وذالك لكونه يحاكم هده التجارب بمنطق ما كان ينبغي أن يكون (لا للبرهنة على استحالته ماديا، بل ربط هده الاستحالة بانحراف في الوعي)، وهو منطق يجد تفسيره في كون هذه التجارب كانت قد قامت منذ البدء على أساس ثورة بقيادة حزب شيوعي يتبنى الفكر الماركسي ومن هنا جاء "الانطباع" بان كل الأخطاء، أو على الأصح كل التطور الذي نجم عن البناء الاشتراكي فيما بعد مرده إلى انحراف في الوعي بالدرجة الأولى وليس إلى أسباب أخرى ربما خارجة عن نطاق الوعي، وإذا كان هذا التفسير ينهض كمبرر بالنسبة للمراحل الأولى من الثورة فإن انقضاء مرحلة تاريخية طويلة نسبيا، تصل إلى اكثر من نصف قرن بالنسبة لبعض التجارب وإلى ما يقرب من النصف بالنسبة للبعض الأخر يجعل دالك التفسير يتداعى أمام ضرورة القيام بتقييم موضوعي ويجعل من الواجب مراجعة ذالك المنهج رأسا على عقب وذالك لاعتبارين: الاعتبار الأول: هو ضرورة إعادة الاعتبار للمنهج الماركسي نفسه والذي وان كان يعطي للوعي أهمية قصوى في تغيير الأوضاع المادية القائمة في الواقع فإنه يرى دالك في إطار مادي محدد وواضح أي اتجاه الواقع المادي موضوعيا ولذلك فإنه لم يكن ينظر إلى الوعي كعنصر معلق في السماء ومجرد عن واقعه المادي أي أن الفكر الماركسي كان يشرط الوعي بالمادة، ويشرط تغيير المادة عن طريق الوعي بوعي المادة نفسها وليس عن طريق خلق المادة بواسطة الوعي، وهو ماتطور إليه الفكر الماركسي في السنين الأخيرة فاستحال إلى ترسيمات باهتة وبئيسة تقرن الوعي بالإرادة في كل شيء (بغض النظر عن الشروط المادية التي تحيط بهما) وتجعل منهما الركيزة الأساسية التي يقوم عليها أي تحليل ينسب نفسه للماركسية.

أما الاعتبار الثاني: فينطلق من كون انقضاء مرحلة تاريخية طويلة نسبيا أصبح يسمح بالقيام بدراسة موضوعية حيادية لبالفهم

السابق للمنهج الماركسي] أي دراسة هذه التجارب انطلاقا مما حققه التاريخ فعلا والبحث عن القوانين الموضوعية.التي تحكمت في تطور هذه التجارب الاشتراكية خصوصا وان هذا التطور في اتجاه معين لم يقتصر على بلد واحد كما كان في السابق (الاتحاد السوفياتي) بل شمل عددا كبيرا من البلدان، تلتقي في نفس السمات العامة- والجوهرية- التي طبعت مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية كما تحققت (أما الخلاف فهو في الخصائص الوطنية كما سيأتي)، وأصبحت هذه البلدان تواجه نفس المشاكل والصعوبات الشيء الذي أصبح يستدعي إعادة النظر في المنهج السابق الذي تحاكم على ضوئه أخطاء هذه البلدان في إطار التطور العام الذي عرفته، ويجعل من الواحدة مثالا نموذجيا لتقييم تجربة أخرى [الصين بالنسبة للاتحاد السوفياتي].

أن ما نحن في حاجة إليه اليوم من أجل التقدم في فهم طبيعة البلدان الاشتراكية الحالية هو القيام بدراسة شبيهة بتلك التي قام بها ماركس لدراسة نمط الإنتاج الرأسمالي ومعرفة القوانين الموضوعية التي كانت تتحكم في تطوره وسيره التي لا تعود بمجملها إلى وعي الطبقة البرجوازية.

بالنسبة لي - طبعا- لا أدعي أنه في مقدوري القيام بذلك، ففي هذا الرأي سوف أحاول عقد مقارنة بين التصور الذي كان لدى ماركس عن بناء الاشتراكية (وهنا سوف أعمد إلى نقل استشهادات طويلة نسبيا) أسسه المادية والتاريخية بوجه عام وبين الشروط المادية (الاقتصادية والاجتماعية) التي كانت قائمة في هذه البلدان الاشتراكية عشية استيلاء البوليتاريا على السلطة (أو على الأصح حزب، البروليتارية) وهكذا فسوف أقسم هذا الجزء (المستوى) الأول إلى تلات نقاط رئيسية:

1- تصور الماركسية عن بناء الاشتراكية.

2- مقارنة هذا التصور مع واقع البلدان التي تحققت فيها الثورة الاشتراكية.

3- خلاصات

الفصل الأول

تصور الماركسية عن بناء الاشتراكي

أو الشروط المادية لبناء الاشتراكية

- 1 -

لم يخصص ماركس لموضوع بناء الاشتراكية كتابا مستقلا يفصل فيه رأيه حول طبيعة المجتمع المقبل وذلك لكون إقدامه على هذا العمل يتنافى وروح منهجه المادي القائم على دراسة الواقع والمستند إلى العلم الوحيد وهو علم التاريخ. فماركس هو القائل "في نقد برنامج غوتا" بصدد الحديث عن طبيعة الدولة في المجتمع الشيوعي: «...ثم يوضع السؤال التالي: أي تحول يطرأ على الدولة في المجتمع الشيوعي؟ أو بتعبير آخر أية وظائف اجتماعية مماثلة للوظائف الحالية للدولة تظل قائمة في المجتمع الشيوعي؟ العلم وحده يستطيع الجواب على هذا السؤال (لتشديد مني) ولن ندفع القضية إلى الأمام قيد شعرة ولو قرنا بألف طريقة كلمة "الشعب" بكلمة "الدولة"».

أن جواب ماركس السابق يفسر بوضوح منهجه المادي في التعامل مع مجتمع المستقبل ولكنه رغم ذلك لم يقيد يديه تماما – وانسجاما مع منهجه أيضا – أمام ضرورة توضيح الصيرورة أو السياق العام الذي سيقود إليه الواقع المادي القائم، انطلاقا من دراسة عميقة لنمط الإنتاج الرأسمالي، ولذلك فلدينا بالنسبة لماركس دراسة عميقة لمقدمات المجتمع الاشتراكي الموضوعية، والمتمثلة في أسس القاعدة المادية الضرورية لبناء الاشتراكية، وبصدد المجتمع الاشتراكي نفسه لدينا خطوط عامة متفرقة كإشارات متناثرة هنا وهناك في كتابة "راس المال"، وكذلك في "نقد برنامج غوتا". أما كتابه "الحرب الأهلية في فرنسا" على الخصوص، فيناقش تجربة كمونة باريس كأول سلطة بروليتارية.

وعلى هذا الأساس فإننا سوف نحاول تحديد الشروط المادية الضرورية كمقدمات لبناء الاشتراكية. ثم نتطرق فيما بعد إلى شكل "الدولة" البروليتارية.

إن القانون العام الذي استندت إليه الماركسية لتفسير تطور المجتمع البشري هو مقولة قوي الإنتاج إذا تعلق الأمر بمعرفة العامل المادي الأساسي الذي يقود إلى التحول من نمط إنتاج إلى آخر... ومقولة الصراع الطبقي إذا تعلق الأمر بالمحرك الذي يقود إلى هذا التحول طيلة المرحلة التي يستمر فيها وجود الطبقات، كعامل ذاتي أو كنشاط انساني، وهذان العاملان مترابطان، ولكن دونما انطباق أي أن الأول لا يفترض الثاني بالضرورة (والثاني هنا الاستيلاء على السلطة، باعتبار أن الصراع الطبقي موجود دائما) والعكس صحيح. وهذا ما أثبتته التجربة التاريخية. غير أن الماركسية في تصورها الكلاسيكي، واستنادا إلى شروط المرحلة التاريخية التي حللتها كانت تفترض بل تشترط تلازم هذين العاملين، نضج الشروط المادية والمتمثلة هنا في تطور قوى الإنتاج الرأسمالية إلى مستوى تصبح فيه قابلة للانقلاب الاشتراكي، والعامل الثاني تطور الصراع الطبقي بحيث يسمح للطبقة العاملة أن تتقدم وعيا وتنظيما لتصبح قادرة على ممارسة السلطة البروليتارية وتنظيم المجتمع الاشتراكي وبعبارة أخرى، إذا كان تطور قوى الإنتاج الرأسمالية سيمنح البناء الاشتراكي قاعدة مادية صلبة لتطوير الإنتاج وتنظيمه على صعيد المجتمع ككل، فإن الصراع الطبقي سيمكن البروليتاريا من اكتساب خبرة وتجربة خصبة في النضال الديمقراطي أولا ثم الاشتراكي ثانيا ستستفيد منهما في بناء المجتمع الجديد، وقبل الاستشهاد برأي ماركس في هذا الصدد أي ممارسة السلطة البروليتارية من خلال كتابه الحرب الأهلية في فرنسا سوف أحاول تسجيل الخطوط العامة لموقف الماركسية من الشروط المادية اللازمة كمقدمات لبناء الاشتراكية.

إن القانون العام السابق الذكر يعني أن كل انتقال من نمط إنتاج إلى آخر لا يتم دفعة واحدة وبشكل مستقل عن نمط النتاج

السابق عليه، بل أن العكس هو الصحيح، أي نمط الإنتاج القديم يحمل دائما في داخله عناصر النظام القديم (الأسبق) وعناصر نمط الإنتاج الناشئ، وذلك بشكل موضوعي ومستقل عن إرادة البشر. فنمط الإنتاج الرأسمالي قد نشأ في قلب نمط الإنتاج الإقطاعي، ونفس القانون ينطبق على علاقة نمط الإنتاج الرأسمالي بالاشتراكي، أي أن الاشتراكية تستمد ضرورتها الموضوعية من المقدمات المادية التي تنشأ في قلب نمط الإنتاج الرأسمالي في تطوره المستقل عن إرادة الرأسماليين أنفسهم، ومن هنا استخلصت الماركسية أن التناقض الأساسي في الرأسمالية المتطورة هو بين طابع قوي الإنتاج الاجتماعية، وطابع علاقات الإنتاج الفردية، وحل هذا التناقض بين تطور القاعدة المادية والتي تصبح "اشتراكية" أكثر كلما تطورت الرأسمالية، وبين طابع الملكية الخاصة القائم على هدف الربح والهيمنة الطبقية والذي يقود إلى فوضى في الإنتاج، لن يتأتى إلا إذا تغيرت علاقات الإنتاج وفق التطور الموضوعي الذي يؤدي إليه موضوعيا اتجاه قوى الإنتاج أي النضال من أجل إرساء علاقات إنتاج اشتراكية.

إن الاشتراكية باعتبارها تسعى إلى إشباع حاجات الجماهير المادية لا يمكنها أن تقوم على أساس اقتصاد متخلف مازال يرتبط بالضرورة بطبقات متخلفة،فسيادة نمط الإنتاج الرأسمالي في المجتمع واكتساحه لباقي أنماط الإنتاج لما قبل رأسمالية في الصناعة والزراعة والتجارة والمواصلات هو الذي سيضمن إنتاجية اكبر من جهة، وطبقة عاملة سائدة علي صعيد المجتمع ككل من جهة أخرى باعتبارها هي الطبقة الاجتماعية المرشحة للقيام بمهمة بناء الاشتراكية. هذه القاعدة المادية هي التي ناقشها ماركس بتفصيل من خلال كتابة "راس المال" الذي حلل فيه نمط الإنتاج الرأسمالي (كنمط صاف تجريدي) ولكن هذه القاعدة المادية كانت تتجسد في الواقع – إلى حد ما – في ذالك الوقت في التشكيلة الانجليزية (انجلترا) باعتبارها كانت تمثل الرأسمالية المتطورة بالمقارنة مع مجمل البلدان الرأسمالية الأخرى.

إن الخلاصة الأولى التي ينبغي التشديد عليها هنا هي أن الماركسية تشترط لبناء الاشتراكية وجود قاعدة مادية متطورة، وبعد ذلك يمكن الحديث عن دور الوعي في تنظيم هذه القاعدة، وفق الشروط الملموسة القائمة أنداك لبناء علاقات إنتاج اشتراكية، كما أن الوعي سوف يتجسد في قيادة حزب البروليتاريا بالمفهوم الذي كان لدى ماركس عنه، أي حزب يدمج "التراث" الديمقراطي في ممارسة السلطة السياسية ولا يلغيه، أي الحرص على ممارسة الديمقراطية مباشرة مع الجماهير ليتحقق مبدأ تحرر البروايتاريا بواسطة البروليتاريا،أما الخلاصة الثانية – وهي ترتبط بالأولى ارتباطا وثيقا –وهي أن مفهوم التحريفية يكون ذا معنى مطابقا للوصف الذي ينبغي أن ينعت به خط الحزب العام عندما يتعلق الأمر بالانحراف عن التصور العام الذي رسمته الماركسية لبناء الاشتراكية كمرحلة انتقالية للمجتمع الشيوعي ثم تهيئ الشروط لتلاشي الدولة... وسيعبر هذا الانحراف عن نفسه من خلال الأشكال التي سيتبناها الحزب لممارسة السلطة بهدف تنظيم المجتمع الاشتراكي.

وسوف نرى الآن كيف كان ماركس يرى تنظيم هذه السلطة.

إن ماركس في كتابه "الحرب الأهلية في فرنسا" قد عمم ونظر تجربة الجماهير عبر كمونة باريس باعتبارها الشكل الأمثل لتطبيق "ديكتاتورية البروليتارية" ويصف ماركس أسس هذه السلطة كالتالي: « لقد تشكلت الكمونة من أعضاء المجالس البلدية الذين اختيروا بالاقتراع الشامل (التشديد مني) في مختلف دوائر باريس كانوا مسؤولين وكان يمكن إلغاء التفويض الممنوح لهم في أي وقت كان (التشديد مني) وكانت أكثريتهم بطبيعة الحال من العمال أو من ممثلي الطبقة العاملة المعترف بهم، وكان يراد بالكمونة لا أن تكون هيأة برلمانية،بل هيأة عاملة تتمتع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية في الوقت نفسه، والشرطة التي كانت قبل ذالك الحين أداة في يد الحكومة المركزية جردت في الحال من جميع وظائفها السياسية وحولت إلى هيأة كمونة مسؤولة ويمكن تبديلها في أي وقت، وعلى هذا النحو كان

موظفو سائر فروع الإدارة بأسرها، ومن فوق إلى أسفل ابتداء من أعضاء الكمونة، كان يتعين أداء الخدمة العامة لقاء أجرة تساوي أجرة العامل (التشديد في الأصل) وقد اختفت جميع الامتيازات والعلاوات التي كان يتقاضاها كبار موظفي الدولة مع اختفاء هؤلاء الموظفين، وكفت الوظائف العامة عن أن تكون ملكا خاصا للموظفين، الذين تعينهم الحكومة المركزية وانتقلت إلى أيدي الكمونة لا الإدارة البلدية فحسب بل أيضا كل المبادرة التي كانت تمارسها الدولة حتى ذالك الحين» ثم يضيف بعد ذلك: «وكان لكمونة باريس أن تغدو بدون شك نموذجا لجميع المراكز الصناعية الكبرى في فرنسا ولو استقر نظام الكمونة في باريس والمراكز الثانوية لتنازلت الحكومة المتمركزة عن التنظيم القومي الذي لم يتوفر للكمونة الوقت لوضعه بتفصيل اكبر، أن الكمونة يجب أن تصير الشكل السياسي حتى لأصغر قرية وان الجيش الدائم يجب الاستعاضة عنه في الدوائر الريفية أيضا بمليشيا شعبية تكون مدة الخدمة فيها قصيرة للغاية، وكان على جمعية المفوضين المجتمعين في حاضرة الدائرة هده أن تدير الشؤون العامة لجميع الكمونات الريفية في كل دائرة، وكان على جميع الدوائر هذه أن ترسل يدورها مفوضيها إلى الجمعية الوطنية التي تنعقد في باريس،وكان على المفوضين أن يتقيدوا بدقة ب (التفويض الإلزامي) من طرف منتخبيهم وان يكون عرضة للخلع في أي وقت...) وبدلا من البث مرة كل ثلاث سنوات أو ست أي عضومن الطبقة الحاكمة يجب أن يمثل ويقمع الشعب في البرلمان كان يجب على حق الانتخاب العام بدلا من ذلك أن يخدم الشعب المنظم في الكمونات (التشديد مني) قصد البحث لمؤسسته عن عمال ومراقبين ومحاسبين،كما يخدم حق الانتخاب الفردي لهذا الغرض أي كان من أرباب العمل،فمعروف أن المؤسسات شانها شان الأفراد تماما،تعرف عادة كيف تضم، في نشاطها العملي الشخص المناسب في المكان المناسب،وإذا إرتكب خطأ مرة من المرات فهي تعرف كيف تصلح خطأها توا، ومن ناحية أخرى كانت الكمونة، بلاشك في جوهرها ذاته، مناوئة للاستعاضة عن

الاقتراع الشامل بالتعيين المراتبي ...» (الصفحات 68- 69- 70)
("الحرب الأهلية في فرنسا" : دار التقدم – موسكو).

إن أهم الأسس التي تقوم عليها هذه السلطة البروليتاريا هي: موظفوها أغلبهم من العمال ويتقاضون أجرة عامل – ينتخبون بالاقتراع العام وهو الشكل السائد في تفويض أي مسؤولية لأي كان – وهؤلاء المفوضون قابلون للإعفاء في كل وقت- إلغاء البوليس والجيش والاستعاضة عنهما بميليشيا مدة الخدمة فيها قصيرة (أو تسليح الشعب بعبارة لنين فيما بعد).

ونريد التأكيد منذ البداية على ملاحظة هامة، وهي أن هذه السلطة التي شكلتها البروليتاريا (أو ممثلوها) في خضم صراعها البطولي ضد البرجوازية، جاءت في ظروف موضوعية وذاتية غير مواتية لاستلام السلطة من طرف البروليتاريا حسب تقدير ماركس نفسه. ومعنى ذالك أن هذه الأسس التي أقامتها الكمونة كانت ستكون أكثر عمقا ونضجا لو كانت الشروط الموضوعية والذاتية مواتية وناضجة أكثر مما كانت عليه.

لنحاول الآن مناقشة هذه الأسس التي وضعتها الكمونة كمبادئ، لممارسة السلطة السياسية من طرف البروليتاريا مشيرين في النهاية إلى المرحلة التاريخية التي ظهرت فيها، انه من قبيل التكرار القول بأن تطبيق هذه الأسس وفق المبادئ التي حددتها الكمونة يتطلب توفر شروط أهمها قاعدة متطورة رأسماليا، وتأثير كبير على الصعيد العالمي أو على صعيد الدول المتقدمة رأسماليا، وذالك لكون هذين الشرطين هما اللذان يوفران المقدمات الضرورية لتطبيق الأسس التي إقامتها الكمونة في ممارسة السلطة السياسية من طرف البروليتاريا مباشرة،وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالأسس التالية: تطبيق الاقتراع العام كأساس لممارسة مهام المصلحة العامة – تطبيق حق الإلغاء والعزل في أي وقت، الاستعاضة عن الجيش الدائم بميليشيا (أو تسليح الشعب) فتطبيق حق الاقتراع العام يفترض من جهة أن الأغلبية الساحقة في المجتمع هي البروليتاريا ومن جهة ثانية ومن جهة ثانية بروليتاريا تمرست على العمل السياسي طيلة مرحلة طويلة مرحلة النضال ضد

البرجوازية لهذا السبب فمن المستحيل تصور أمكانية الاعتماد على الاقتراع العام في مجتمع مازالت البروليتاريا تشكل فيه نسبة ضئيلة جدا (الحديث دائما هنا عن السلطة البروليتاريا بهدف بناء الاشتراكية وليس عن الاقتراع بوجه عام). لأن الاتجاه العام في هذه الحالة سيكون هو الاختلاف حول كفاءة الأفراد لا حول الاختلاف الطبقي. والإضافة إلى ذالك فإن حق الاقتراع العام وبالشكل الدوري أي تفويض المسؤولية لمدة محددة يتيح الفرصة لجميع الأفراد من الطبقة العاملة بالمقابل الحق في تقرير مصيرهم عن طريق الإدلاء بأصواتهم في كل مرة ويشكل دوري يتم فيه انتخاب موظف، أما بالنسبة لحق الإلغاء والعزل، وهو مبدأ ديمقراطي بروليتاري،فالتفويض كما أنه يعطى. ينبغي أن ينزع في حالة ما إذا اخل المفوض إليه بقواعد المصلحة العامة التي انتخب على أساس التفاني في الالتزام بها. وليس هناك أي مبرر لاستمراره في مزأولة مهامه ما دامت هناك ضرورة لعزله، هذا المبدأ هو الأخر يفترض من جهة أن الحسم في نهاية المطاف للطبقة العاملة (الاقتراع الشامل) عن طريق الانتخاب وبالتالي لها الحق في العزل وسحب التفويض، ومن جهة ثانية أن تطبيقه يقتضي، وجودا مسبقا لأغلبية بروليتارية على صعيد "الأمة" ككل ومتمرسة بالنضال السياسي سواء في مرحلة النضال الديمقراطي أو الاشتراكي (بمعناهما السلبيين)، وأخيرا فإن إلغاء الجيش الدائم (المحترف) ولاستعاضة عنه بميليشيا (أو تسليح الشعب) هو أيضا ضرورة تحتمها مهمة سحق أعداء الثورة وحمايتها، ولكن هذا الأجراء (إلغاء الجيش المحترف) لا يفترض وجود دول أخرى قوية تطوق البلد الذي قامت فيه الثورة البروليتاريا وتملك جيوشا محترفة وتتوفر على أحدث التقنيات، وقادرة على اكتساح مجتمع مثالي أو "فوضوي" كهذا في مدة قصيرة. أن تطبيق مبدأ تسليح الشعب وخصوصا الاستغناء على الجيش المحترف بكل ما يحمل ذلك من معنى، لا يمكن تحقيقه في أحسن الأحوال إلا في البلد الرأسمالي الأكثر تطورا (أو في البلدان الرأسمالية الأكثر تطورا) القادر على التأثير في العالم كله.

قلنا أن هذه الأسس التي أرستها الكمونة في ممارسة السلطة السياسية لا يمكن تصور تحقيقها إلا في مجتمع رأسمالي متطور على الصعيد العالمي، وكان البلد الذي يمثل هذا المجتمع في ذلك الوقت هو انجلترا، فقد كانت تعتبر البلد الوحيد في أوربا الذي نمت فيه قوى الإنتاج (بالنسبة لتطورها في العالم في ذلك الوقت) لتصبح قابلة لإمكانية الانقلاب الاشتراكي "فورا" ورغم ذلك فإن البروليتاريا في ذلك المجتمع لم تكن تمثل الأغلبية لكنها كانت تشكل نسبة مهمة، ويتطور جناحها الزراعي بشكل ملحوظ. لذالك فان الأسس التي جاءت بها الكمونة كانت أقرب إلى التحقيق في انجلترا أكثر منها في أي بلد أخر في العالم في ذلك الوقت.

فإذا ما حاولنا اختبار مدى انطباق الشرطين السابقين على انجلترا في حالة قيام ثورة اشتراكية في انجلترا في تلك المرحلة التاريخية هو بمعنى ما تحقيق للاشتراكية على الصعيد العالمي، وذالك لأنها كانت تملك تأثيرا كبيرا سواء على صعيد البلدان الرأسمالية المتقدمة نفسها أو على صعيد المستعمرات الشاسعة التي كانت تسيطر عليها، في هذا الإطار يمكن الحديث أيضا عن أمكانية إلغاء الجيش الدائم المحترف،وتسليح الشعب كإجراء ممكن التحقيق عقب الاستلاء على السلطة من طرف قوي البروليتاريا في انجلترا لأنها لم تكن مهددة من قوي أمبريالية أقوى منها بكثير (اقتصاديا وسياسيا تم عسكريا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر)، وبالتالي مضطرة لبناء قوة عسكرية دائمة (محترفة)، وبالنتيجة مرتبطة بجهاز دولة متضخم باستمرار ودواويني الشيء الذي يتناقض، ويعيق تهيئ الشروط الموضوعية والذاتية لتلاشي جهاز الدولة بمعناه البروليتاري.

في "نقد برنامج غوتا" يرسم ماركس من خلال نقده لصيغ البرنامج الخاطئة حدود الاتجاه العام لبناء المجتمع الاشتراكي وبالتحديد المرحلة الانتقالية (لكل حسب عمله) وفي مناقشته لمعنى "دخل العمل غير المنقوص" نعثر على إشارة ذات دلالة بالغة في هدا الموضوع الذي نحن بصدده ولاسيما فيما يخص علاقة الدولة بتوزيع

الإنتاج.فلنقرأ ماركس من جديد : "فإذا أخذنا أولا كلمة "دخل" بمعنى الشيء الذي يخلقه العمل فان ذالك العمل الجماعي يعني حينئذ النتاج الاجتماعي الإجمالي.

والآن ينبغي أن نقتطع منه أولا ما نستعيض به عن وسائل الإنتاج المستهلكة. ثانيا قسما إضافيا لتوسيع الإنتاج. ثالثا أموالا للاحتياط، وللتأمين ضد الطوارئ أي الكوارث الطبيعية إلخ... إن هذه الاقتطاعات من "دخل العمل غير المنقوص" تحتمها ضرورة اقتصادية، وتتحدد مقاديرها وفقا للوسائل المتوافرة، وجزئيا بموجب حساب الإنفاق، ولكنها في معظم الأحوال لا يمكن تجديدها على أساس العدالة.

يبقى القسم الآخر من النتاج الإجمالي، وهو القسم المعد للاستهلاك، ولكن قبل الشروع بتوزيعه على الأفراد، يقتطع منه أيضا : أولا النفقات الإدارية العامة. التي لا علاقة مباشرة لها بالإنتاج (التشديد من ماركس)، أن هذا الجزء سيهبط فورا هبوطا ملحوظا بالقياس إلى قدره في المجتمع الحالي، وسيقل بقدر ما يتطور المجتمع الجديد (التشديد مني).

ثانيا: ما هو معد لتلبية حاجات المجتمع المشتركة من مدارس ومؤسسات صحية...إلخ [التشديد من ماركس] أن هذا الجزء سيزداد فورا زيادة كبيرة بالقياس إلى قدره في المجتمع الحالي وسينمو بقدر ما يتطور المجتمع الجديد......إلخ [التشديد مني] (ص 17- 18 نقد برنامج غوتا طبعة دار التقدم] ...«أن المسالة التي تعنينا في هدا التحديد الذي أعطاه ماركس لمعنى «دخل العمل المنصوص، (أو على الأصح الجزء منه) في المجتمع الانتقالي هي الإشارة الأخيرة في الاستشهاد الوارد أعلاه المتعلقة بالتحول الذي سيطرأ على الجزأين من الإنتاج المخصصين للمصالح العامة (الإدارة، المصالح الاجتماعية) فلنتذكر بان ماركس يقول إن الجزء الذي يذهب إلى الدولة بالمعنى الضيق أي الإدارة سينخفض فورا وسيتقلص بمقدار ما يتطور المجتمع، وعلى العكس تماما بالنسبة للجزء المخصص للمصالح الاجتماعية إن هدا التصور هو الأخر يقوم على أساس فرضية المجتمع الرأسمالي المتقدم. والذي

كان ممكن التحقيق إلى حد ما في بلد كإنجلترا في ذالك الظرف،فالمجتمع الذي سينبثق عن ثورة اشتراكية ظافرة في انجلترا واستنادا إلى الشرطين السابقين الذين تمت الإشارة إليهما، سوف يكون في غنى عن « جهاز دولة» قوي سواء لتنظيم الانتاج [في حالة المجتمعات الاشتراكية الحالية : لبناء قاعدة مادية أولا كأساس لبناء الاشتراكية في المستقبل] أو لمركزة السلطة وبناء جيش ضخم محترف للدفاع عن النفس تجاه دول أمبريالية أقوى بكثير – إن مجتمعا كدالك يمكن أن يأخذ إشارة ماركس تلك بعين الاعتبار،فتتضاءل نفقات الجهاز البيروقراطي لتسير تدريجيا نحو التلاشي بينما تتعاظم النفقات الاجتماعية لتسير نحو الإشباع التام،باعتبار أن هدف الاشتراكية هو إشباع حاجات الجماهير المادية والمعنوية.

لنحاول إعادة تركيب الصورة من جديد لبناء الخلاصات الأساسية، إن التصور الكلاسيكي الماركسي عن الشروط الضرورية لبناء الاشتراكية يفترض مسبقا وجود قوى إنتاج رأسمالية متطورة تكون قد وصلت إلى مستوى تدخل فيه في تناقض مزمن مع طابع علاقات الإنتاج "يتعذر" حله (أي التناقض في ظل النظام الرأسمالي)، فيصبح الحل" الممكن" موضوعيا هو بناء علاقات إنتاج اشتراكية تطابق قوى الإنتاج التي باتت ذات نزوع "اشتراكي" في ظل النظام الرأسمالي المتقدم نفسه، هذه القاعدة هي التي ستضمن منذ البداية منذ البداية للسلطة البروليتارية الشروع "فورا" في بناء الاشتراكية كمرحلة انتقالية يناسبها على الصعيد السياسي شكل ديكتاتورية البروليتاريا القائمة على أساس المبادئ التي وضعتها الكمونة [كمونة باريس].

ولنؤكد هنا على خلاصة هامة ألح عليها ماركس عند حديثه عن الكمونة (الاستشهاد الأسبق) وهي أن ممارسة ديكتاتورية البروليتاريا هي صياغة تجسد مفهوم السلطة الطبقية قبل المجتمع الشيوعي، أي أنها نفي الديكتاتورية البرجوازية ولكنها وهذا هو الأساس- لا تعني بتاتا نفي الأساليب الديمقراطية التي أنتجتها المرحلة البرجوازية نفسها والتي كانت تستخدمها لأهدافها وفي ظل

نظامها السياسي، فكما أن بناء علاقات إنتاج اشتراكية بعد الثورة لا ينفي (بل بالعكس تماما) قوى الإنتاج التي خلقتها البرجوازية فإن الديكتاتورية البروليتارية لا تنفي أيضا الأساليب الديمقراطية التي استخدمتها البورجوازية ومن هذه الأساليب هو تبني مبدأ الاقتراع العام كأسلوب وحيد لمنح التفويض...إلخ وتلك مسألة هامة جدا في نظري تحتم إعادة قراءة ماركس من جديد وخصوصا فيما يتعلق بالأهمية البالغة التي يوليها للاقتراع العام كأسلوب ديمقراطي في إطار النظام البروليتاري نفسه، باعتباره يعبر عن حاصل إرادة الأغلبية الشيء الذي يجعل مبدأ تحرر البروليتاريا بواسطة البروليتاريا ممكن التحقق ومن جهة ثانية فإن هذا الطابع الديمقراطي المباشر الذي ينهض فوقه كل بناء السلطة البروليتارية حسب رأي ماركس والمتمثل في كمونة باريس أي الاقتراع العام، حق العزل والإلغاء، التفويض الدوري...إلخ أي جميع الأشكال التي تعمق ممارسة السلطة الديموقراطية لدى البروليتاريا كطبقة في التقرير والتنفيذ وهي التي تضمن الانتقال على صعيد "الدولة" البروليتارية، من المجتمع الاشتراكي إلى المجتمع الشيوعي، باعتباره هدف البروليتاريا (والبشرية بشكل عام) المستقبلي والذي يحقق مقوله «لكل حسب حاجته»، ومعنى ذلك توفير شروط موضوعية لتلاشي الدولة، أو حسب كلمة انجلز التي يفضلها لينين (لخبو)الدولة، لان تطبيق تلك الأسس الديمقراطية وتعميقها في الممارسة على صعيد السلطة السياسية بشكل دوري من طرف الطبقة ككل التي أصبحت سائدة في المجتمع، سيضرب منذ البداية أمكانية أي تيبس بيروقراطي.

ونعود من جديد لنؤكد على أن مفهوم التحريفية لا يكون واردا في رأيي إلا إذا توفر شرط القاعدة المادية كمعطى موجود مسبقا لبناء الاشتراكية، فالتحريفية بالمفهوم الكلاسيكي كانت تقوم على أساس التنظير لمقولة التحول السلمي التدريجي للرأسمالية نحو الاشتراكية انطلاقا من تعميم ظاهرة القدرة على التكيف (برنشتاين) ومن جهة أخرى وهذا ما حاولت إثباته هنا، نظريا على الأقل، لان التجربة التاريخية لم تحققه في الواقع -فإن مفهوم

التحريفية صحيح إذا ما كان المقصود بالانحراف طبيعة البناء الاشتراكي الذي تم فيها ،أما إذا كان المقصود- وهو الذي كان سائدا طيلة المرحلة السابقة – بالانحراف الموقف من الثورات في العالم الثالث، وأسلوب الاستيلاء على السلطة فهي مسألة أخرى لا تعنينا هنا بشكل مباشر،أما بالنسبة للمفهوم الأول للتحريفية وهو الذي ينطبق على مرحلة بناء الاشتراكية لا تصدق بالأساس إلا على احتمال بنائها في بلد متقدم رأسماليا، ونحن نؤكد على ذلك لأن مسألة التحريفية لا تتعلق بمجرد الوقوع في بعض الأخطاء التي تعتبر من الوجهة العلمية طبيعية ويمكن تجاوزها بل تتعلق بالانحراف عن المبادئ الماركسية.

وحتى في الحالات الاستثنائية التي تعرضت لها الماركسية كإمكانية لبناء الاشتراكية كانت تلح باستمرار على ضرورة توفر الشروط المادية المسبقة، فأنجلز عند حديثه عن روسيا يعتبر أن تحقيق الاشتراكية في البلدان الما قبل رأسمالية دون المرور بمآسي التطور الرأسمالي ممكن ولكن سيستلزم بالضرورة انتصار الاشتراكية في بلدان غرب أوربا كشرط مسبق لانتصارها في تلك البلدان الماقبل رأسمالية.

ظل موقف لينين يصب في نفس الاتجاه السابق فيما يتعلق بالإقرار بضرورة توفر الشروط المادية اللأزمة من أجل بناء الاشتراكية، ولكنه في خضم الصراع ضد التحريفية (بالمعنى البرنشتايني) على الصعيد الإيديولوجي والسياسي، أو بالتحديد على صعيد الإعداد الثوري البروليتاري للاستيلاء على السلطة تجاوز وطور بعض المفاهيم الكلاسيكية، فمنذ 1905 اعتبر أن الثورة الروسية المقبلة (أو الراهنة بالمعنى التاريخي) هي ثورة برجوازية ديمقراطية من حيث مضمونها الاقتصادي والاجتماعي ولكنها بروليتارية من حيث وسائلها الكفاحية؟، وهذا التصور الذي تشكل لدى لينين من خلال التحامه بالثورة الروسية نفسها بوصفها حركة اجتماعية، كان بمثابة إعادة تركيب جديد بين انجاز الثورة الديمقراطية البرجوازية وقيادة البروليتارية في مجتمع كروسيا، ولذلك فسوف يكون تصور لينين هذا بعد 1905 بداية

انفصال ذلك التطابق (التلازم) الذي كان قائما إلى ذلك الحين بين ضرورة توفر الشروط المادية لبناء الاشتراكية: أي نضج قوى الإنتاج الرأسمالية وبين الإعداد الثوري للبرونيتاريا بهدف الاستيلاء على السلطة، لنترك هذه المسألة الآن ولنعد إلى تصور لينين عن الشروط المادية اللأزمة لبناء الاشتراكية بعد قيام الثورة الروسية نفسها في 1917 بالرغم من دفاعه المستميت عن ضرورة الإعداد الثوري للاستيلاء على السلطة.

ففي 1921 يقول لينين: «... كلمتان حول الأهمية النظرية لهذه المسألة أو حول طريقة بحثها من الوجهة النظرية، لا سبيل إلى الشك في أنه لا يمكن تحقيق الثورة الاشتراكية في بلد تتكون فيه أغلبية السكان الساحقة من منتجين زراعيين صغار إلا بجملة كاملة من التدابير الانتقالية الخاصة التي لا حاجة إليها إطلاقا في البلدان الرأسمالية المتطورة حيث العمال والأجراء في الصناعة والزراعة يشكلون الأغلبية الكبرى في بلدان الرأسمالية المتطورة طبقة من الإجراء الزراعيين تشكلت خلال عشرات السنين، فقط مثل هذه الطبقة من شأنها أن تكون سندا اجتماعيا واقتصاديا لدى الانتقال المباشر إلى الاشتراكية وفقط في البلدان التي بلغت فيها هذه الطبقة درجة كافية من التطور يمكن الانتقال مباشرة من الرأسمالية إلى الاشتراكية، دونما اتخاذ تدابير انتقالية خاصة على صعيد الدولة، وقد أشرنا في جملة كاملة من مؤلفاتنا وفي جميع خطاباتنا وأحاديثنا، وفي عموم الصحافة إلى أن الحالة تختلف في روسيا حيث عمال الصناعة، أقلية وحيث صغار المزارعين أغلبية هائلة،ففي بلد كهذا لا يمكن للثورة الاشتراكية أن تنجح نهائيا إلا بشرطين، الشرط الأول أن تدعمها في الوقت المناسب الثورة الاشتراكية في بلد أو عدة بلدان متقدمة. وتعلمون أننا بذلنا من الجهود أكثر بكثير مما مضى من أجل تحقيق هذا الشرط ولكننا لم نبذل الجهود الكافية لكي يغدو هذا الشرط أمرا واقعا.

أما الشرط الثاني فهو الاتفاق بين البروليتاريا التي تمارس ديكتاتوريتها والتي تسلمت زمام سلطة الدولة وبين أغلبية

السكان: الفلاحين... »، [المختارات في ثلاث مجلدات م3.ج2.ص 200..199]

هذا الموقف كان في 1921 عندما كان لينين مازال يحتمل أمكانية قيام ثورة في غرب أوروبا وخصوصا في ألمانيا- حيث كانت الشروط المتوقعة تبشر بذلك- تقوم بمساندة الثورة الروسية للانتقال إلى الثورة الاشتراكية، ولكن التطور التاريخي في أوروبا (ألمانيا على الخصوص) سار في اتجاه أخر معاكس لما كان يتوقعه لينين، فيعود ليطرح المسألة من جديد في أواخر حياته وفي مقاله المشهور: «من الأفضل أقل شرط أن يكون أحسن» وعنوان المقال نفسه يحمل دلالات ذات معنى فيما نحن بصدده هنا، يقول لينين في هذا المقال: « ولذا نواجه الآن السؤال التالي اترانا نستطيع الصمود بإنتاجنا الفلاحي الصغير والصغير جدا وبما نحن فيه من تلف وخراب حتى تستكمل البلدان الرأسمالية في أوربا الغربية تطورها نحو الاشتراكية؟ ولكنها تستكمل تطورها هذا على غير ما توقعناه فيما مضى،أنها لا تستكمله عن طريق "نضوج" الاشتراكية فيها بانتظام بل عن طريق استثمار بعض الدول بعضها الأخر عن طريق استثمار الدولة الأولى المغلوبة في الحرب الإمبريالية بالإضافة إلى استثمار الشرق كله من جهة أخرى، ومن جراء هذه الحرب الإمبريالية الأولى على وجه الدقة دخل الشرق نهائيا في الحركة الثورية، واجتذب نهائيا إلى مجمل الحركة الثورية العالمية، فأي تكتيك يفرضه هذا الواقع علينا؟ بكل تأكيد التكتيك التالي: ينبغي لنا أن نبدي أقصى الحذر والاحتراس لكي نحافظ على سلطتنا العمالية، لكي نبقي تحت نفوذها وقيادتها الفلاحين الصغار والصغار جدا في بلادنا، وأننا نتمتع بأفضلية أن العالم بأسره ينتقل الآن إلى حركة لا بد أن تؤدي إلى الثورة الاشتراكية العالمية... » [نفس المصدر].

أن لينين لم يحسم نهائيا القول بإمكانية بناء الاشتراكية في روسيا عن طريق قواها الذاتية، وحتى في مقاله الأخير ذاك ورغم التناقض البارز فيه بين الفقرة الأولى والثانية فإنه ربط المسألة في الأخير بمفهوم عام، كان يتردد دائما في أقوال لينين بصدد هذه

المسألة بالذات – هو الثورة الاشتراكية العالمية المنتظرة فقد ظل لينين دائما يرى في الثورة الاشتراكية المقبلة (سواء في أوروبا أو في العالم) المنقذ لتجاوز الصعوبات الموضوعية التي تعترض هذا البناء في روسيا، وقد اتضح من خلال كلام لينين نفسه جوهر هذه الصعوبات وهو غياب قاعدة مادية متطورة في روسيا كشرط ضروري لبناء الاشتراكية.

وبإيجاز فإن هذا هو الموقف الماركسي من مسألة الشروط الضروري توفرها كشرط مسبق لبناء الاشتراكية، وعلى هذا الاساس ينهض التصور الماركسي بكامله على مفهوم السلطة البروليتارية أو ما نسميه بديكتاتورية البروليتاريا وتنظيم المجتمع الاشتراكي، لكن التاريخ وهو العلم الوحيد كما يقول ماركس- لم يحقق الثورة الاشتراكية في البلدان المتطورة رأسماليا بل قامت هذه الثورات بقيادة طليعة البروليتاريا (الحزب) في بلدان متخلفة من حيث قوى الإنتاج الرأسمالية.

الفصل الثاني

مقارنة التصور الماركسي مع البلدان

التي تحققت فيها الثورات الاشتراكية

لسنا هنا بصدد الحديث عن الأسباب التاريخية التي أعاقت تحقيق الاشتراكية في البلدان الرأسمالية المتطورة وقيامها في بلدان تتميز بضعف البنى من حيث تطور قوى الإنتاج الرأسمالية ولكن نكتفي هنا بالإشارة العابرة التالية: وهي أن التحولات التي طرأت على طبيعة التناقض الأساسي الذي كشفت عنه الماركسية في صلب نمط الإنتاج الرأسمالي، هذا التناقض المتمثل في نمو الطابع الاجتماعي لقوى الإنتاج الرأسمالية نفسها من جهة، واستمرار علاقات الإنتاج الرأسمالية الخاصة من جهة ثانية، وما ينجم عن هذا التناقض من مضاعفات مدمرة على مصير الإنتاج الرأسمالي نفسه، كالأزمات الدورية.

أقول أن هذه التحولات كان من نتائجها التخفيف من حدة هذا التناقض بحيث تطورت علاقات الرأسمالية في إطار التكيف الرأسمالي لتجاوز الأزمات الخانقة (وفي غياب الحل الاشتراكي) التي كادت أن تعصف به كنظام من علاقات نظام رأسمالية ذات طابع فردي تنافسي،إلى علاقات إنتاج ذات طابع "جماعي احتكاري" أن هذا التحول يكتسي أهمية خاصة في تاريخ نمط الإنتاج الرأسمالي يسجل كثيرا من جوانبها لينين في حينها. وقد رافق التحول تشديد وتيرة الاستغلال والاستنزاف الذي كانت تتعرض لها حياة الشعوب المضطهدة من طرف الرأسمالية الاحتكارية الصاعدة، الأمر الذي سيمكن هذه الأخيرة من ارشاء الطبقة العاملة الأوربية بالرفع من أجورها وذلك ما سيجعل لينين يفسر ظاهرة التحريفية في الحركة الاشتراكية الديمقراطية الأوربية بهذا التحول الذي طرأ على أوضاح الطبقة العاملة وخاصة

فئاتها العليا، وتحسين مستوى معيشة الطبقة العاملة الأوروبية يعتبر نتيجة معاكسة للاتجاه العام الذي كانت تتوقعه الماركسية سابقا من تفاقم حياة فقر الطبقة العاملة وانخفاض أجورها مع تطور نمط الإنتاج الرأسمالي في الدول المتقدمة.

لكل هذه الأسباب السابقة الذكر فإن مركز المواجهة المباشرة سينتقل من البلدان الأوروبية إلى البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة أو التي ما زالت الرأسمالية تشكل فيها حلقة ضعيفة، وهكذا تحققت الثورة الاشتراكية في روسيا القيصرية المتخلفة من حيث قوى الإنتاج كما تحققت في فيتنام الشمالية ثم الصين، الخ، وهي بلدان كانت مستعمرة أو شبه مستعمرة وسنكتفي في هذه المقارنة التي نعقدها هنا بين التصور الماركسي، والتجارب الاشتراكية على تجربتين اثنتين لكونهما يقدمان النموذج الأساسي لبناء الاشتراكية بالمقارنة مع كل البلدان التي تحققت فيها إلى حد الآن. ونظرا لكون هذين البلدين يتوفران على أمكانيات مادية (خام) وبشرية وجغرافية تسمح لهما أكثر بكثير من سائر البلدان الاشتراكية الأخرى على إعطاء المثال في هذا البناء الاشتراكي، وهذان البلدان هما : الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية.

الاتحاد السوفياتي

يتفق الجميع على أن طابع الثورة التي قامت السلطة البروليتارية السوفياتية بمهمة انجازها كانت ثورة برجوازية ديمقراطية، بمعنى أن حزب البروليتاريا بعد استيلائه على السلطة مباشرة، وجد نفسه يضطلع بمهمة إرساء القاعدة المادية أولا المفترض وجودها مسبقا لبناء الاشتراكية، وبذلك تحقق ذلك الانفصال الذي تحدثنا عنه سابقا أي التطابق الذي تصورته الماركسية بين ضرورة نضج الشروط المادية واستيلاء البروليتاريا على السلطة، هذا التطابق اتضح بالمضمون الذي أعطاه لينين لطابع الثورة البرجوازية الديمقراطية الروسية، برجوازية من حيث مهامها الاقتصادية

والاجتماعية، وبروليتارية من حيث وسائلها الكفاحية، ومن هنا فوجود البروليتاريا أو على الأصح حزب البروليتاريا في السلطة لا يعني بالضرورة القدرة على دمج وتطبيق المبادئ التي وضعتها الماركسية كاتجاه عام لبناء الاشتراكية، وخصوصا ما يتعلق منها بجهاز الدولة أي وضع الأسس التي قامت عليها الكمونة موضع تطبيق، ولا يعني تحقيق الخط العام الذي تحدث عنه ماركس في "نقد برنامج غوتا" ضمن الإشارة السابقة الذكر بل يعني ذلك أن حزب البروليتاريا (أي البلاشفة) قد استولى على السلطة في مجتمع لم يترسمل بعد، ويهدده داخليا خطر، القوى الرجعة المناهضة للثورة والتي تراهن على أغلبية السكان أي الفلاحين، وخارجيا يتهدده تكالب القوى الإمبريالية وتحينها الفرصة للانقضاض على أول ثورة بروليتارية.

إن إجراء مقارنة بين المبادئ العامة التي وضعتها الكمونة لتنظيم سلطة البروليتاريا وبين دولة الاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت قد تبدو مقارنة غير جدية وخرقاء وبالرغم من أن لينين نفسه في أواخر حياته عقد مقارنة بين ما كتبه في "الدولة الثورة" وبين الدولة السوفياتية، فوجد أن هناك فرقا شاسعا وصفه بأنه يمثل الفرق بين الواقع والمثال، ولذلك فإن التساؤل التالي يظل يفرض نفسه بالحاح: هل كان بإمكان السلطة البروليتارية السوفياتية تطبيق مبدأ الاقتراع العام مثلا لانتخاب الموظفين أو مبدأ العزل في أي وقت، وتسليح الشعب والاستغناء عن الجيش المحترف؟ أن ضرورة هذه المقارنة تنبع من كون الذين يحاكمون التجربة الروسية ينطلقون بالأساس من المبادئ الماركسية سواء في بناء الاشتراكية أو في تنظيم السلطة البروليتارية أي تقييم العلاقة بين "الحاكمين" و"المحكومين" : هل هذه العلاقة تقوم على أساس الاضطهاد وخارجة عن إرادة الجماهير أم أنها تجسيد لحكم الجماهير نفسها بنفسها؟

فما هي الأسباب التي حالت دون تطبيق تلك المبادئ، التي جاءت بها الكمونة والتي حددها ماركس في نقد "برنامج غوتا"، من قبل الثورة الروسية؟ أن ذلك يعود في رأينا إلى أسباب موضوعية أكثر

منها ذاتية أو بالأصح إلى أسباب تاريخية (موضوعية وذاتية) أكثر مما يعود إلى أسباب مقتصرة على عامل الوعي أو عامل التحريف الذي طرأ على توجيه الحزب الذي ساد كاعتقاد خاطئ فترة كاملة من تقييم التجربة السوفياتية مثلا، وفي أحسن الأحوال كان ينطلق هذا التقييم من اعتبار التجربة الصينية تجربة نموذجية في بناء الاشتراكية وتقييم مسار التجربة الروسية على ضوئه بينما الواقع يبين أن التجربتين تحكمهما شروط موضوعية مشتركة من حيث الجوهر ويمكن أن نجمل الأسباب التي اعاقت الثورة الروسية من إدماج التراث الكموني فيها بما يلي :

كانت روسيا عشية الثورة ما زلت مجتمعا متخلفا يتعايش فيه نمط الإنتاج الرأسمالي (الذي كان في بداية تطوره) مع أنماط ما قبل رأسمالية (المشاعي مثلا)، ولهذا السبب فإن البرجوازية الروسية لم تتمكن طيلة الفترة السابقة على 1917 من انجاز ثورتها الديمقراطية الوطنية، وبسبب ضعف هذه البرجوازية ونظرا للفعالية النضالية الطبقة العاملة الروسية ومستواها في الوعي والتنظيم والقدرة الكفاحية العالية، لم تستطيع البرجوازية الروسية أن تستمر في السلطة ألا شهورا قليلة فانهارت أمام ضربات الانتفاضة البروليتارية الظافرة في أكتوبر 1917.

ويعني ذلك أيضا أن روسيا عشية الثورة البروليتارية (أكتوبر 1917) لم تكن تتوفر ولو على عنصر واحد من عناصر الشروط المادية التي تسمح بالشروع في بناء الاشتراكية كما حددتها الماركسية كاتجاه عام سواء على صعيد القاعدة المادية (تنظيم الإنتاج) أو على صعيد السلطة السياسية (تنظيم جهاز الدولة) فعلى صعيد واقع روسيا المادي، واعتمادا على بعض المعطيات العامة جدا، لكن المعبرة بما فيه الكفاية في هذا المجال.

فقد أشار لينين : أنه في عام 1913- واصفا تخلف روسيا القيصرية إلى أن اقتصادها هو أسوء بأربع مرات من حيث تجهيزه بوسائل الإنتاج العصرية، مما في انجلترا، وبخمس مرات مما في ألمانيا، وبعشر مرات مما في أمريكا، (في الجبهة الوطنية المتحدة: ديمتروف ص 187- دار الطليعة ط. 1978) وفي نفس السنة أيضا

كانت البروليتاريا الروسية تشكل 14 بالمائة من مجموع السكان، بينما الفلاحون كانوا يشكلون 66.7 بالمائة وقد استمر هذا الواقع الاقتصادي الاجتماعي بشكل عام إلى وقت استيلاء البروليتاريا على السلطة،بل أكثر من ذلك فان الحرب قد زادت من تعميق هذا التخلف الاقتصادي، بما ألحقت به من خراب وتدمير، كما أن الحرب الأهلية قد عمقت تلك الجوانب السلبية أكثر، فخلال هذه المرحلة بالذات كان الفلاحون يشكلون أكثر من 70 بالمائة من مجموع السكان بينما البروليتاريا في حدود قوتها النسبية النوعية الضعيفة) أو على الأصح الفصائل الطليعية المكافحة منها، قد تعرضت لعملية تدمير وتشتيت خلال مواجهتها لهجوم الثورة المضادة طيلة مرحلة الحرب الأهلية، فإذا تكلمنا بالأرقام المطلقة عن عملية التصفية هذه التي تعرضت لها طلائع البروليتاريا الروسية، وجدنا أنه في عام 1922 كانت تقدر ب 6 . 4 مليون مقابل 11 مليونا عام 1913 وهذا الرقم كان في بلد يناهز عدد سكانه ما يقرب من 136 مليون؛ وقد سيطر فيه حزب البروليتاريا على السلطة.

أما على صعيد النفوذ والتأثير السياسيين فإذ كان البلاشفة قد استغلوا الشروط الموضوعية التي خلفتها مضاعفات الحرب العالمية الأولى إلى أقصى الحدود (والتي حملت البرجوازية إلى السلطة في البداية فبراير 1917) بحيث تعاظم نفوذهم داخل السوفييتات على الخصوص خلال المرحلة بين الثورتين (فبراير وأكتوبر) وبفضل شعار "الأرض للفلاحين" بدل موقف التأميم الذي كان يتضمنه برنامجهم وضرورة عقد اتفاقية للسلام وخصوصا مع ألمانيا، فإن واقعهم على هذا المستوى كان صارخا، وقد بدا ذلك واضحا في هشاشة التأثير السياسي الفعلي على أغلبية الفلاحين كنفوذ سياسي وإيديولوجي متميز، والواقع التالي يكتسي دلالة هامة في هذا المجال في انتخاب الجمعية التأسيسية التي كان الإعداد لها قبل ثورة أكتوبر 1917 ولم تجر الانتخابات إلا بعد الثورة بقليل والتي حلت في جلستها لأولى 1 -5- 6 يناير 1918) تعطي التوزيع التالي للمقاعد:

لم يحصل البلاشفة سوى على 175 مقعدا مقابل 410 للاشتراكيين الثوريين و17 للكاديت و16 للمناشفة و86 لمختلف التيارات الأخرى، فرغم التقدم الذي أحرز علية البلاشفة داخل السوفييتات قبيل الثورة فإن ذلك ما كان ليغير دفعة واحدة من واقع علاقتهم الحقيقية والمستقلة بالفلاحين هؤلاء الذين كانوا وما زالوا يرتبطون بوشائج متينة بحزبهم "الكلاسيكي" الاشتراكيين الثوريين، إن هذا الواقع يوضح أيضا لماذا اضطر البلاشفة بعد الثورة إلى التراجع عن موقف تأمين الأرض الذي كان يتضمنه برنامجهم الزراعي، فالفلاحون كانوا يتشبثون بشعار توزيع الأرض وكسبهم إلى صفوف الثورة يقتضي تبني هذا الشعار من أجل ضرب الأعداء الرئيسيين وترسيخ جذور السلطة البروليتارية في صفوف الفلاحين الذين يشكلون أغلبية سكان روسيا في ذلك الوقت.

ففي ظل أوضاع كهذه ما زلت السمة العامة التي تطبعها هي هيمنة الإنتاج الصغير (كما كان يردد لينين باستمرار) والطبقات المرتبطة به، ما هو الاختيار الممكن الذي يفرض نفسه على السلطة البروليتارية؟ هل تطبيق الاتجاه العام الذي كانت قد وضعت أسسه الكمونة سواء فيما يتعلق بالاقتراع العام (وقد ظهرت إحدى نتائجه : الجمعية التأسيسية) كمبدأ أو حق العزل والإلغاء بالنسبة للموظفين..الخ، لقد سجلت روزا لوكسمبورغ نفس الملاحظة في ذلك الوقت بالذات 1918 وبطريقة موضوعية، ففي نفس الوقت الذي كانت تقدر فيه الظروف الخاصة التي تميز بها استيلاء البلاشفة على السلطة، ضرورة مركزتها من أجل مواجهة والقضاء على الثورة المضادة ومن هنا فالاقتراع العام كأسلوب لممارسة السلطة كان صعب التحقيق في ظروف كتلك، إلا أن روزا سجلت خطا البلاشفة في تبني بعض المبررات للاستغناء عن الجمعية التأسيسية والاقتراع العام بوجه عام أي رفضه من حيث المبدأ، بدل اعتبار هذا الفرض خاضعا لظروف وقتيه أو تكتيكية حسب روزا، وفي نفس السياق يندرج نقدها لموقف توزيع

الأرض بدل تأميمها (إصلاح اجتماعي أم ثورة ؟ مقال الثورة الروسية ص 244- 297 دار الطليعة ط. 1971.

فكيف يمكن الحديث عن التسيير المباشر لمختلف مرافق الإنتاج الوطني من طرف البروليتاريا، وهذا الاقتصاد بالمعنى القابل للانقلاب الاشتراكي غير موجود سلفا، فإذا ما انتفى هذا الشرط، فإن النقد الموجه للطابع الذي اكتسته السلطة البروليتارية عقب الاستيلاء على السلطة ينهار من تلقاء ذاته، ففي مجتمع لم يسد فيه بعد نمط الإنتاج الرأسمالي وبالنتيجة البروليتاريا كطبقة يصبح الحديث عن انتخاب الموظفين بواسطة الاقتراع العام (ونتائج انتخابات الجمعية التأسيسية 1918 واضحة في هذا المجال).

معناه عمليا تسليم السلطة اللاشتراكيين الثوريين والبرجوازية بوجه عام في ظل هذه الشروط الموضوعية التي تعذر فيها تطبيق الأسس التي جاءت بها الكمونة لممارسة السلطة السياسية من طرف البروليتاريا يتوطد مفهوم التعبير عن مصالح البروليتاريا الراهنة والبعيدة بواسطة طليعة متمثلة في الحزب باعتبار هذا المفهوم هو شكل السلطة الممكنة في هذه الشروط الجديدة إلتي لم تتوقعها الماركسية من قبل، شروط تستولي فيها البروليتاريا على السلطة ليس قبل الأوان وحسب بل قبل أوان كمونة باريس نفسها التي اعتبرها ماركس آنذاك قد استولت على "السلطة" قبل الأوان.

ولذلك فإن تطبيق المبادئ التي قامت عليها السلطة الديمقراطية المباشرة. كما وضعتها كمونة باريس يبدو ضربا من الخيال، فجميع المبادئ التي استندت إليها الكمونة تفترض مسبقا وجود أغلبية السكان من الطبقة العاملة، وتجربة طويلة من النضال الاشتراكي تبلورت في أشكال متقدمة من الوعي والتنظيم ليصبح ممكنا بعد ذلك دمج مبدأ الاقتراع العام لتعيين الموظفين، والعزل وإلغاء الجيش المحترف، وهذا المبدأ الأخير يستحيل تحقيقه في روسيا 1917، وبعد هذا التاريخ بكثير وذلك لأنها كانت مهددة باستمرار من طرف دول أمبريالية قوية ومسلحة حتى الأسنان وتملك جيوشا محترفة ومجهزة بأحدث التقنيات..

هذه السلطة البروليتارية المشروطة بتمثيل مصالح البروليتارية أساسا عن طريق طليعة حزبية وليس عن طريق التقرير من طرق البروليتارية نفسها في هذه المصالح وبشكل مباشر سيقود إلى واقع جديد مخالف- طبعا للتصور الذي كان لدى الماركسية عن السلطة البروليتارية في المجتمع الاشتراكي، فهده الطليعة (الحزب) التي تنوب عن الجماهير بشكل عام في مجتمع متخلف من حيث قوى الإنتاج، في ممارسة السلطة السياسية لا تقوم بهذه النيابة كمهمة عابرة وعامة تتناوب عليها كل الجماهير البروليتارية ذات الكفاءة بل كتقسيم جديد للعمل على صعيد المجتمع ككل حيث تصبح هذه الطليعة- ومع تطور المجتمع الجديد- ذات وظيفة مستقلة عن باقي الشغيلة تحتكرها بشكل دائم، هذه الوظيفة هي العمل في إطار جهاز الدولة(جهاز التوجيه والتخطيط من خلال الحزب)،وبالتالي فإن هذه الفئة الجديدة التي تنبثق عن التقسيم الاجتماعي الجديد، لا تستمد أصولها من حيث الجوهر- من بقايا البيروقراطية القيصرية، ولا من العناصر البرجوازية التي استغلت غياب الأطر البروليتارية بعد الحرب الأهلية وتسربت إلى الحزب، ولكنها نبتت في أرضية جهاز الدولة كما تنبت الطحالب في الأماكن الرطبة، أي أن تقسيم العمل الجديد على صعيد المجتمع ككل هو الذي يفرزها.

فالثورة الاشتراكية في هذه البلدان عقب الثورة تواجه مهاما برجوازية وتكون أداتها في انجاز هذه المهام هو جهاز الدولة وفي إطار مركزية تكون في بعض الأحيان أكثر تشددا ولكن بعد القضاء على الطبقات البرجوازية القديمة والتي كانت تمنح الشرعية والسند الموضوعي لمركزة جهاز الدولة الذي يؤدي الى تطور المجتمع نحو فرز جديد هو التقسيم الاجتماعي الذي اشرنا إليه سابقا.

أن هناك من يعيد تشكل هذه الفئة داخل جهاز الدولة المؤدية إلى الأخطاء التي ارتكبها ستالين، وهو تفسير خاطئ وقاصر من وجهة نظرنا، لأنه يخلط بين الدور الأساسي الذي تلعبه الشروط الموضوعية (هنا القاعدة المادية) في التأثير في الاتجاه العام الذي

يأخذه المجتمع وبين التأثير المحدود (والمحكوم هو نفسه في نهاية المطاف بهذه القاعدة) الذي يمارسه الفرد في هذه الشروط الموضوعية، وبكلمة أخرى أن استمرار لينين مثلا بدل ستالين فهو وأن كان سيتخذ مواقف أكثر عقلانية وأكثر ديمقراطية (أي أكثر صحة) ما كان يملك القدرة على تغيير الاتجاه العام الذي عرفه تطور المجتمع الروسي. ورأي لينين واضح في هذا المجال (انظر الإستشهادات السابقة).

إن الإتحاد السوفياتي ما كان بمقدوره أي يسير في اتجاه مخالف لهذا الاتجاه- من حيث الجوهر- حتى لو تجاوز ستالين أخطاءه المعروفة، إن المجتمع الجديد يستمد أصوله بالأساس من الشروط المادية التي كانت سائدة قبل الثورة البروليتارية والتي فرضت حتما نيابة- طليعة وبشكل دائم عن كل الطبقة البروليتارية التي كانت هي نفسها ضعيفة العدد على صعيد المجتمع ككل، ولكي تتضح هذه المسألة أكثر نشير إلى الواقع التالي وهو أن الثورة الصينية قد تجاوزت كثيرا من الأخطاء التي سقط فيها ستالين، إلى هذا الحد أو ذاك. ولكن ذلك لن يحول بينها وبين السير في نفس الاتجاه العام الذي تطور إليه المجتمع الروسي نفسه من حيث الجوهر،أما أخطاء ستالين فهي تعود جزئيا إلى وعي النضال السري في المدينة والانتفاضة كأسلوب للاستيلاء على السلطة،هذا الطابع الذي اتخذته الثورة الروسية والمستمد من الخصائص الوطنية الروسية،لم يتح للحزب موضوعيا اكتساب خبرة جماعية في العلاقة مع الجماهير في سياق الثورة نفسها وخصوصا مع الفلاحين، ولذلك فان ستالين عندما عمد إلى تشريك الفلاحين بالعنف وممارسة الديكتاتورية- والتصفية الجسدية أيضا- داخل الحزب كان ينطلق من مفهوم التعبير عن مصالح البروليتاريا.

وينبغي الإشارة في الأخير إلى أن المجتمع الانتقالي (الاشتراكية) كما تحدده الماركسية لا يلغي كلمة البيروقراطية بمعنى ما (ولكنه معنى مخالف جوهريا لما هو سائد في هذه المجتمعات حاليا) أي أن المجتمع في المرحلة الانتقالية يكون "مقسما"

بالضرورة إلى شغيله وموظفين ولكن هذا التقسيم من وجهة نظرا الماركسية شكلي(ومؤقت أيضا) لأنه يقوم على أساس المبادئ التي وضعتها الكمونة، وبالتالي يكف عن كونه أمتيازا أو حكرا على فئة أو بعض الأفراد دون باقي أفراد الطبقة العاملة أي أن هذا التقسيم يكون كضرورة انتقالية واعية يندرج ضمن مفهوم خاص بجهاز الدولة في هذه المرحلة وليس كتقسيم جديد على صعيد المجتمع ككل فرضته ظروف خارجة عن إرادة الجماهير نفسها، ولذلك فإن هذا الجهاز بدل أن يتكومن أكثر إذ صح التعبير،فإنه في حالة الإتحاد السوفياتي يتضخم وتتشعب مهامه ويقع تحت الهيمنة المطلقة لفئة محددة تختص بالسهر على إعادة إنتاج المجتمع السوفياتي من جديد للحفاظ على مصالح هذه الفئة في قسمة العمل الاجتماعية.

فالإشارة التي استشهدنا بها سابقا من "نقد برنامج غوتا" لماركس والتي يتحدث فيها عن التغيير الذي سيطرا على الجزأين الخاصين بالمصالح العامة بعد قيام المجتمع الجديد فمقارنة ذلك مع الإتحاد السوفياتي تبين أن الجزأين يتزايدان معا، بل أن الجزء الذي يذهب إلى الإدارة أو جهاز الدولة بالمعنى الضيق(في حالة الإتحاد السوفياتي :الإدارة،الجيش،المخابرات...) والمفروض أنه سينخفض ازداد بصورة كبيرة جدا،ولم يكن هذا الإزدياد والمناقض للاتجاه الذي حدده ماركس نتيجة خطأ بل حتمته ظروف الإتحاد السوفياتي الموضوعية.

بعد كل هدا هل يمكن القول بأن التطور الذي عرفه الإتحاد السوفياتي كان نتيجة الإنحراف أي ظهور تحريفية داخل الحزب الشيوعي تنكرت للمبادىء الماركسية في بناء الاشتراكية بمعنى أن الشروط المادية القابلة للانقلاب الاشتراكي لم تكن متوفرة والتي تبرر حسب السياق السابق وصف الحزب بالتحريفية لانه عبر صيرورة البناء الاشتراكي حاد عن الاتجاه الماركسي وغلبت فيه العناصر البرجوازية عن البروليتاريا، ولكن هنا يطرح الأعتراض التالي إذا كانت الطليعة البروليتارية هي التي استولت على السلطة والتي تتبنى الماركسية بل أن المفروض نظريا على الأقل هو

استمرار هذه الطليعة في استلهام الفكر الماركسي في "التعبير" عن مصالح البروليتاريا وانه بمجرد ما تتضح الشروط المادية تعمل على تطبيق التصور الماركسي عن بناء الاشتراكية في السلطة أي بمعنى اخر أن يظل الحزب واعيا بخطر التحول إلى مجرد بيروقراطية تحتكر السلطة في إطار جهاز الدولة، أن هذا الإعتراض هو مجرد امكانية نظرية، وامكانية تستمد "شرعية" تحقيقها من استمرارية الوعي وليس لها أي سند مادي في الواقع الذي يتجدد باستمرار في هذا المجتمع ويصبح الوعي في هذه الحالة ذا مضمون مثالي.

أن اعتبار ما حدث في الإتحاد السوفياتي كان نتيجة تحريفية هو مجرد اكذوبة ايديولوجية في مستوى الأكذوبة الأيديولوجية المقابلة في الطرف الأخر والتي تدعي أحيانا بإمكانية الانتقال إلى المجتمع الشيوعي في الإتحاد السوفياتي.

أننا اقتصرنا في مناقشة مفهوم التحريفية على علاقته بالتطور الذي عرفه الإتحاد السوفياتي داخليا وليس على علاقته بالمفهوم الذي كان شائعا والمرتبط بموقف الإتحاد السوفياتي من التعايش السلمي ونظريته حول استراتيجية التحول السلمي لبناء الاشتراكية وذلك لكون هذه المسألة كانت مواقف ظرفية ومصلحية ترتبط بميزان القوى على الصعيد العالمي أكثر منها مواقف مبدئية بالمعنى الحرفي للكلمة،فاعتمادا على المنطق الذي يربط التحريفية بالسياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي يمكن سحب التحريفية عنه في هذه المرحلة الحالية بغض النظر عن انتقاد بعض الأشكال التي لا تنسجم مع ذلك المنطق السالف الذكر.

هناك من يقول بأن المجتمع الذي تم بناؤه في الإتحاد السوفياتي ليس اشتراكيا حتى بالمعنى المتخلف أو على الأصح الممكن بناؤه في مجتمع ما يشترك مع روسيا في نفس السمات العامة التي كانت سائدة فيها قبل الثورة، ويعتبره مجتمعا رأسماليا تطور حاليا ليصبح أمبريالية، وامبريالية اشرس الصفة التي نعتته بها الصين الشعبية سابقا ضمن نظرية "العوالم الثلاث السيئة الذكر" وأن الذي تولى قيادة قاطرة البروليتاريا في هذه المرحلة هي الصين الشعبية فإلى أي

حد يمكن الجزم بصحة هذا الإدعاء وإلى أي حد يختلف المجتمع الصيني الجديد من حيث السمات الجوهرية عن المجتمع السوفياتي؟ :

الصين الشعبية

إن السمة الأساسية المشتركة بين الإتحاد السوفياتي والصين هي تخلف مستوى قوى الإنتاج بالرغم من وجود اختلاف في الدرجة لصالح الإتحاد السوفياتي، أم الفرق بين البلدين فيكمن في التجربة التاريخية الملموسة، تجربة النضال الثوري من أجل الأستيلاء على السلطة في كل بلد على حدة، هذا الصراع الذي يخضع للشروط والخصائص الوطنية المحلية والتي جعلته يأخذ شكل الصراع السياسي و الأيديولوجي كطابع غالب في إطار التحضير الثوري في المدينة ليصل في النهاية إلى الانتفاضة في روسيا، بينما اتخذ هذا الصراع شكل حرب تحرير شعبية طويلة الأمد في الصين حيث كان الطابع العسكري هو الطابع الغالب والرئيسي في حرب يخوضها الفلاحون بقيادة بروليتارية.

إن هذا الإختلاف الذي اتخذه شكل النضال الثوري في كل من البلدين قد جعل البعض يعتقد بأن هناك خلافا جوهريا في طبيعة المجتمع – كاتجاه عام- الذي تم بناؤه في كل منهما، ولأن هذا الإختلاف سمح للصين بأن تتجاوز كثيرا من الأخطاء التي سقطت فيها التجربة الروسية باعتبارها أول تجربة بروليتارية في العالم.

فما هو الطابع الذي اتخذه شكل الثورة في الصين، ومكنها من تجاوز تلك الأخطاء بل وخلق اشكالا جديدة سمحت للجماهير بأن تساهم في التعبير عن أرائها والتقرير في مصيرها؟ وما هو الاتجاه العام الذي اتخذه المجتمع الصيني بعد الاستيلاء على السلطة.

كان الحزب الشيوعي الصيني في بداية نشأته يعتبر أن الأسلوب الوحيد للإستيلاء على السلطة هو الانتفاضة –باعتباره كان الشكل المعروف حتى ذلك الوقت – وفي هذا الإطار تندرج انتفاضة

كانتون وشانغاي (1927 ولكن فشل هذه الإنتفاضات – بالرغم من الكفاح البطولي الذي خاضته البروليتاريا- والإنتفاضات الفلاحية التي شهدتها مناطق واسعة من الصين وتعرضت للغزو الإمبريالي الياباني وخيانة الكومبرادور والأمراء للقضية الوطنية بتحالفهم مع الأمبريالية وتذبذب البرجوازية الصينية...كلها عوامل ستجعل من أي قوة سياسية في البلاد لا تملك القوة العسكرية لا حق لها في الحياة كأداة دائمة واساسية لخوض الصراع السياسي، ان كل العوامل السابقة الذكر ستقود الحزب الشيوعي الصيني تدريجيا إلى اكتشاف القوانين الخاصة التي تحكم صيرورة الثورة الصينية كثورة تعتمد على أسلوب حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد، ويشكل فيها الفلاحون القوة الأساسية باعتبارها حربا تحررية تدور رحاها في البادية، أن هذه الحرب العسكرية المكشوفة تفرض بالضرورة وجود مناطق محررة قد تضيق وتتسع حسب شروط ميزان القوى، ولكن وجودها ضروري كخلفية ومركز للإنطلاق.

في هذه القواعد الحمراء ستتشكل نواه السلطة البروليتارية المقبلة ولكن في شروط خاصة تتميز ببقاء السلطة السياسية "الرسمية "بالبلاد في يدي البرجوازية وشبه الإقطاع في إطار خصوصية الصين" :اللامركزية،أي أن الصراع ما زل شديدا وطويلا بين القوى الثورية والقوى الرجعية،في هذه المناطق المحررة يضطر الحزب الشيوعي الصيني إلى ممارسة السلطة السياسية واختبار مدى قدرتها على تجسيد المبادئ التي يناضل من أجل تطبيقها في المستقبل عند الإستلاء النهائي على السلطة على كامل التراب الوطني، والمسألة الأولى والملحة هي العلاقة مع الفلاحين في إطار الإصلاح الزراعي أو حل مسألة الأرض ولم يكن الحل الممكن ايجاده في ذلك الوقت يخرج عن إطار الشروط العامة التي كانت تحيط بالثورة خلال مسيرتها،فالطليعة البروليتارية لم تستول على السلطة بعد بحيث تستطيع أن تتبنى خطة شاملة لتطبيق ثورة زراعية بناء على الإمكانات المتوفرة على الصعيد الوطني ولا سيما التكنولوجيا منها،بل كان الحزب ما زال في

حاجة ماسة إلى حشد الطاقات الثورية وتنمية القدرة الكفاحية للجماهير لكسب الانتصار المقبل، ولذلك فسيكون الخط العام الذي سينهجه الحزب طيلة هذه المرحلة "السلبية" من الثورة هو الاعتماد على التعبئة السياسية اساسا كأسلوب رئيسي لتوطيد العلاقة مع الجماهير والرفع من حماسها للعمل الثوري في مناطقها المحررة موضع تطبيق،حيث كانت التعبئة السياسية هي الوسيلة الرئيسية لإقناع الفلاحين والإستعاضة بها (بالضرورة)عن التطوير التقني كأساس لاي إصلاح زراعي،هذا بالإضافة إلى أن هذه التعبئة السياسية هي الوسيلة الفعالة أيضا لبسط نفوذ الحزب السياسي- وهو الهدف الأساسي -تحسبا لأي تحول قد يطرأ على وجود الثورة في هذه المناطق المحررة بالذات.

خلال هذه المسيرة الطويلة التي طالت بطول أمد حرب التحرير الشعبية اكتسب الحزب الشيوعي الصيني خبرة واسعة في العلاقة مع الجماهير (وليس صدفة أن الخط العام الذي طبع تجربة الثورة الصينية إلى حدود السنين الأخيرة هو خط الجماهير) هذه الخبرة جعلت الحزب يكتشف الأهمية البالغة التي تكتسيها التعبئة السياسية كحل لتشريك الجماهير الفلاحية في كمونات جماعية بدل فرض التشريك بالعنف كما حدث في الإتحاد السوفياتي، أن مبدأ التعبئة السياسية واقناع الجماهير سيصبح هو الأسلوب الوحيد لحل جميع المشاكل التي ستعترض الثورة لا خلال المرحلة(السلبية) بل بعد انتصار الثورة في 1949.

بعد انتصار الثورة الصينية اصبحت تلك الخصوصيات الوطنية التي تميزت بها خلال مسيرتها الثورية قد اصبحت خطا سائدا في ممارستها السياسية والإيديولوجية، ولذلك فإنها لم تنهج طريق التطور الاقتصادي الذي نهجه الإتحاد السوفياتي بعد الثورة، أي تطوير الصناعة الثقيلة أولا ثم الفلاحة ثانيا، بل حاولت خلق نوع من التكامل بين الصناعة والزراعة منذ استلامها للسلطة،على اعتبار أن التقنية لا تحل كل شيء، وأن التعبئة السياسية هي الأداة للرفع من الإنتاج وخلق الإنسان الاشتراكي الواعي إلخ..

إذا كانت خصائص الثورة الصينية المتميزة هي الي هيأت لها الشروط الموضوعية لتجاوز الأخطاء التي سقط فيها ستالين، فهل تجاوز تلك الأخطاء يعني تجاوز الاتجاه العام الذي سار فيه المجتمع السوفياتي موضوعيا كمجتمع ينقسم إلى قطبين رئيسسين في المجتمع؟

من البديهي أن استيلاء الطليعة البروليتارية في الصين على السلطة تم في وقت لم تتضح فيه بعد الشروط المادية لبناء الاشتراكية، فقد كان ماوتسي تونغ في تحليله لطبقات المجتمع الصيني لا يتحدث ولو عن نشوء جنيني لعلاقات رأسمالية في البادية (طبقة عاملة زراعية) كما هو الشأن في روسيا ولو في إطار التشكل والنشوء البدائي، وهذا بالإضافة إلى كل ما يعنيه ضعف مستوى قوى الإنتاج الرأسمالية على باقي الأصعدة الأخرى في بلد شاسع الأطراف... ليس له معطيات (حاليا) ولو عامة عن الواقع الاقتصادي والسياسي للصين قبل الثورة، ولكن ليس هناك خلاف حول تخلف الصين من حيث قوى الإنتاج وبدرجة أكثر من روسيا قبل الثورة.

ولهذه الأسباب فإن نفس المهام من حيث الجوهر- التي كانت قد وضعت على كاهل البروليتاريا الروسية عشية الثورة، هي التي القيت على عاتق البروليتاريا الصينية، أي مهام ثورة ديمقراطية جديدة كما كان يسميها ماوتسي تونغ، ومن حيث المضمون ماكان يعبر عنه لينين بأنها ثورة برجوازية من حيث مهامها الاقتصادية والاجتماعية وبروليتارية من حيث وسائلها الكفاحية، ولكن الجديد في الثورة الصنية أنها حاولت أن تتصدى للقيام بهذه المهام بطريقة أكثر جذرية من حيث طبيعتها البروليتارية ولو أنها مثل الثورة الروسية تماما- لم تكن قادرة على بناء المجتمع الاشتراكي في الصين وفق التصور الذي كان لدى الماركسية عن البناء الاشتراكي سواء فيما يتعلق بتنظيم الإنتاج (على المدى البعيد) وتنظيم السلطة السياسية فأنها حاولت أن تمد الجماهير بأشكال وأساليب للتعبير عن أرائها والمشاركة المباشرة في حق

التقرير والتوجيه، ولكن هذه كانت مجرد مرحلة لم يكتب لها الاستمرار.

وقد تجسدت هذه المحاولات في العلاقة بين الخطة المركزية والتقرير الجماهيري،ثم في الكمونات، وقد كانت حركة الثورة الثقافية قمة هذه المحأولات - فقد لمست القيادة الصينية هذا التحول الموضوعي الذي يفرزه باستمرار تطور مجتمع تسيطر فيه طليعة البروليتاريا قبل نضج الشروط المادية القابلة للتحول الاشتراكي، تحول يسير نحو انقسام المجتمع إلى فئة تحتكر جهاز الدولة وطبقة عاملة، ولذلك فقد عمدت إلى تفجير الثورة الثقافية كأسلوب للاطاحة بأي ميل للتطور نحو السير البيروقراطي وقد اخضعت القيادة الصينية كل مرافق المجتمع الاقتصادية ومجمل انشطته السياسية والإيديولوجية لهدف البروليتاريا محأولة بذلك ضرب هذا التقسيم الذي يتولد موضوعيا، ولذلك فقد ربطت بين التعليم والإنتاج وحطمت مفهومه الأكاديمي ومنحت البروليتاريا حق التقرير "المباشر" في القضايا التي تهم الإنتاج ... إلخ.

ولكن الثورة الثقافية لم تكن قادرة على أن تلعب دور الاستعاضة عن الشروط المادية التي كانت غائبة منذ بداية الثورة، فبعد فترة طويلة من المحأولة والخطأ لضرب الواقع السوفياتي الذي يعيد نفسه باستمرار في المجتمع الصيني من جديد، بأخد المجتمع الصيني اتجاهه الطبيعي كمجتمع ينقسم هو الاخر إلى فئة تحتكر العمل داخل جهاز الدولة كوظيفة مستقلة عن عمل باقي الشغيلة ومن هنا تتجدد الأهمية التي يكتسيها وجود جهاز الدولة بطابعه الخاص في هذه الدول (فحتى المحأولات التي كانت تقوم بها الثورة الصينية لاعطاء الجماهير حق التقرير والتوجيه كانت ممركزة ويقوم بها الحزب باعتباره يمثل الطليعة البروليتاريه) هذه الدول التي يتم فيها استيلاء البروليتاريا على السلطة وهي مازالت متخلفة من حيث قوى الأنتاج جهاز دولة ليس من النمط الذي تكلم عنه ماركس بمناسبة قيام كمونة باريس، والذي لا يمكن الحديث عن اقامته في مجتمعات متخلفة اقتصاديا واجتماعيا

ومهددة خارجيا بقوى عسكرية أمبريالية متفوقة جدا، وفي هذا الإطار تكون الثورة الثقافية الصيبنية قد جاءت لتلعب الدور الذي لعبته كمونة باريس، اعطت شكلا متقدما للسلطة، ولكن في غياب الشروط الموضوعية التي كانت ستضمن لها الرسوخ والإستمرار مع فارق واحد هو ان الثورة الثقافية الصينية كانت بقرار من حزب البروليتاريا من أجل الاستيلاء على السلطة السياسية.

إن المجتمع الصيني في السنين الأخيرة، وتأكيد لما نريد إثباته من وجهة نظرنا هذه - قد بدأ يسير على ضوء التنظيم الذي عرفه الاقتصاد السوفياتي بعد الثلاثينات بحيث بدأ يراجع كل الأسس الأيديولوجية والسياسية التي كان يقوم عليها التطور الاقتصادي مثل الحوافز التي كانت ايديولوجيا وأصبحت مادية لمضاعفة الإنتاج، وتصفية ةالاحلام الثورية التي راودت الثورة الثقافية، أما من الناحية السياسية فقد تم التراجع عن الأشكال التي كانت تسمح للجماهير بالتقرير إلى حد ما في السياسة الاقتصادية... كما تمت تصفية المكسب الديمقراطي الذي كان اخر ما تبقى من خط الجماهير المعروف عن الثورة الصينية وهو الجرائد لحائطية التي كانت منبرا ديمقراطيا لمختلف الأراء.

هل هذا التحول الذي وقع في الصين يعتبر انحرافا، أي نتيجة لاتجاه تحريفي سيطر على قيادة الحزب الشيوعي الصيني؟ اننا ننفى ذلك كلية ولا نريد إعادة ما قلناه عن التجربة السوفياتية بهذا الصدد.

الفصل الثالث

خـــلاصـــــات

- 1 -

إن هدف هذا الرأي هو تبيان الأهمية القصوى التي تسندها الماركسية للشروط المادية كأساس مسبق لبناء الاشتراكية، ويتعلق الامر هنا بوجود مستوى متطور على صعيد قوى الإنتاج التي توصل إليها المجتمع البشري، ورغم بعض الإيضاحات الواردة بشكل ملخص في الرأي السابق عن علاقة هذه الشروط المادية بالاستيلاء على السلطة من طرف البروليتارية، فإنني أرى ضرورة الرد على الإعتراض الشائع الذي يوجه لدحض هذا التفسير محاولا تفنيذه، والقائل بأن الاعتماد على مستوى قوى الإنتاج كتفسير للاتجاه الذي عرفته كل البلدان الاشتراكية،هو مجرد زعم خاطئ لا أساس له من الصحة والدليل على ذلك هو أن البلدان المتطورة من حيث قوى الانتاج – والذي كان من المفروض ان تتحقق فيها الاشتراكية حسب هذا الزعم- لم تتحقق فيها الثورة الاشتراكية، بينما توالى قيام الثورات الاشتراكية في بلدان متخلفة من حيث مستوى قوى الإنتاج ان الرد على هذا الإعتراض يقوم على توضيح مسألتين.

الأولى: لماذا تقلص الإهتمام بالدور الحاسم، في نهاية المطاف لقوى الإنتاج إلى درجة الاختزال؟

الثانية: ماهي الشروط الموضوعية التي ادت إلى فشل الثورة الاشتراكية في البلدان المتطورة رأسماليا ونجاحها في البلدان المتخلفة؟.

أ- إن العوامل التي أدت إلى سيادة الوهم القائل بان الماركسية لا تستند في تحليلها لمقولة قوى الإنتاج هي:

1- الدور المتقلص الذي أصبحت تملكه قوى الإنتاج في التأثير في الصراع الطبقي بشكل مباشر وخصوصا بعد الانتقال إلى

الرأسمالية الاحتكارية حيث أصبحت تتحكم بشكل جماعي (احتكاري) في لجم قوى الإنتاج وفق مصلحها الاحتكارية.

2- أن البلدان التي تحققت فيها الثورات الاشتراكية أو على الأصح استيلاء البروليتاريا على السلطة تتميز بتخلف قوى الإنتاج الأمر الذي ترك الإنطباع بأن عامل قوى الإنتاج لا أهمية له في تطور المجتمع البشري عموما.

إن بلدان العالم الثالث التي لم تنجز تؤرثها بعد لعبت فيها قوى الإنتاج كعامل لتثوير المجتمع دورا ثانويا بحيث خضع هذا التطور لقوى الإنتاج للرأسمالية الاحتكارية أو في أحسن الأحوال بمساعدتها. بينما كان لعوامل النزعة الوطنية تأثير اكبر، هذا بالإضافة إلى البناء الذي كانت قد شرعت الصين في اقامته للاشتراكية، والذي يعتمد على العامل الإيديولوجي والسياسي والذي حظي باعجاب كل الماركسيين المشهورين.

ب- أن طرح المسألة على طريقة الإعتراض السابق خاطئة ومبسطة ويقع فيها الخلط بين مستويين متميزين في هذه القضية، والخلط بين الشروط المادية (قوى الإنتاج) كأساس لبناء الاشتراكية وفق التصور الماركسي من جهة، وبين الشروط السياسية (شروط الصراع الطبقي) الضرورية لاستيلاء البروليتاريا على السلطة، هذان المستويان ليست بينهما علاقة السبب بالنتيجة، فاذا طرحنا المسألة من الناحية النظرية المحضة فإن لينين أول من نظر لهذا الانفصال بين المستويين بحيث اصبح بالإمكان اعداد البروليتاريا تنظيميا وسياسيا للاستيلاء على السلطة من أجل انجاز مهام برجوازية ديمقراطية عجزت البرجوازية الضعيفة عن انجازها، أي انه من الممكن استيلاء البروليتاريا على السلطة رغم تخلف مستوى قوى الإنتاج الرأسمالية أما من الناحية التاريخية فإن الرأسمالية في البلدان المتطورة من حيث قوى لانتاج نجحت في تجاوز ازماتها باستمرار في أوقات اشرفت فيها على الإنهيار منذ تحولها الكبير من رأسمالية تنافسية إلى رأسمالية احتكارية، وقد رافق هذا التحول اكتساحها لكل شعوب العالم الثالث واستنزاف خيراتها الأمر الذي سمح لها بأن تقتطع ارباحا هائلة من جراء

الإستغلال المضاعف لهذه الشعوب، وقد مكنها ذلك من التنفيس عن ازماتها وارشاء طبقتها العاملة (في أوروبا) هذا بالأضافة إلى ضعف الطبقة العاملة الذاتي، فطيلة هذه المرحلة كانت الاشتراكية – الديمقراطية هي التي تملك نفوذا واسعا في أوساط الطبقة العاملة، أن هذا التحول سيحول مركز الصراع "الطبقي" العالمي من أوروبا كما كان الحال منذ النصف الأول من ق 19 الى بلدان العالم الثالث المستعمرة وشبه المستعمرة، ومن هنا فان نتائج هذا التحول على الصعيد الصراع السياسي ستكون حاسمة وسيتطور في الغرب لغير صالح استيلاء البروليتاريا على السلطة، بينما سيهيء شروطا موضوعية مواتية للطليعة البروليتارية في البلدان الواقعة تحت الهيمنة الأمبريالية أو التي تشكل حلقة ضعيفة في السلسلة الرأسمالية لاستيلائها على السلطة إذا ما كانت على استعداد ذاتي لذلك ولكن رغم استلام السلطة من طرف البروليتاريا في بعض هذه البلدان فإن ذلك لا يعني البتة أن الشروط المادية (قوى الإنتاج) لا تملك تأثيرا حاسما فيما يخص الاشتراكية بل أن مجمل الأفكار الواردة في هذا الرأي كان هدفها هو توضيح هذه المسألة ولو في عموميتها، أم الآن وبعد هذا التطور التاريخي، فإن استمرار انتصار الطلائع البروليتارية وحركات التحرر الوطني في المناطق الواقعة تحت وطأة الهيمنة الإمبريالية يشكل شرطا ضروريا لتطويق الرأسمالية الاحتكارية، واستعادة فوائض القيمة التي تنهبها من اقتصاديات العالم الثالث وتساعدها على التنفيس عن ازماتها وذلك بهدف تهييء الشروط الموضوعية والذاتية في البلدان الأمبريالية للقيام بالثورة الاشتراكية أي نقل مركز الصراع من جديد من بلدان العالم الثالث (بعد انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية) إلى البلدان الإمبريالية نفسها.

- 2 -

إن اعتراضنا على الإستقلالية الوهمية التي يدافع عنها البعض تجد تفسيرها في كون البلدان التي تشكل مركز المواجهة المباشرة في الصراع الحالي مع الإمبريالية (بلدان العالم الثالث) لا

تستطيع أن تحقق استقلالا حقيقيا عن أطراف الصراع الدائر على الصعيد العالمي، وذلك لكون أي استقلالية حقيقية لن تتأتى إلا إذا كانت تستند إلى القدرة على تحقيق نظام اجتماعي متقدم على النظامين الإجتماعيين القائمين حاليا في العالم ولو كاحتمال لتطوره في المستقبل، أن الواقع خلاف ذلك، بمعنى أن أي نظام اجتماعي في الظرف الراهن (بالرغم من بعض الأشكال الانتقالية العابرة التي يكتسبها) لا يمكن ان يخرج عن اثنين أما انه يندرج في إطار النظام الرأسمالي (بشقيه المركزي والتبعي) او الإشتراكي في هذه المرحلة التاريخية المحدودة وأن أي نظام يرغب في الإستقلال عن هذين النظامين القائمين في الواقع العالمي حاليا، لابد أن يملك القدرة على تجاوزهما معا، أي تحقيق نظام اقتصادي اجتماعي أكثر تقدما منهما، الامر الذي يبدو متعذرا بالنسبة للثورات البروليتارية في بلدان العالم الثالث والأفاق التي يمكن أن تصل إليها، فاذا كانت قادرة على نفي النظام الرأسمالي التبعي فإنها عاجزة موضوعيا عن تجاوز الاتجاه العام الممكن بناؤه في العالم الثالث لذلك نقول بأن أي استقلالية.هي مجرد وهم ولا تملك أي سند مادي في واقع النظام الاجتماعي القائم حاليا على الصعيد العالمي وأن النظام الذي يمكن أن يحقق الإستقلال عن النظامين معا هو الذي سيكون نتيجة انقلاب اشتراكي في بلد رأسمالي متقدم.

إننا ركزنا على مقولة النظام الاجتماعي –الاقتصادي باعتبارها هي المقياس الجوهري و الأساسي في المقارنة بين الأنظمة المختلفة، ولكن الاعتماد على هذه المقولة، لا يعني الاستنتاج أم كل الأنظمة المتشابهة تصطف في جهة واحدة مقابل الأنظمة الاجتماعية الأخرى، أن الواقع الملموس أكثر تعقيدا من ذلك، ولهذا السبب فإن هناك أنظمة اجتماعية اشتراكية (بالمعنى المتخلف تتحالف مع الأمبريالية (الصين، يوغوسلافيا) في المستوى الثاني من هذا الرأي سوف نتعرض لأسباب هذا الواقع.

إذا كان الهدف من طرح هذا الرأي هو تبيان عدم صحة الوصف الذي كنا نطلقه على بعض البلدان الاشتراكية (الإتحاد السوفيات مثلا): أي التحريفية باعتبارها هي السبب فيما الت إليه بالمقارنة مع التصور الماركسي لبناء الاشتراكية، فهل معنى ذلك، أن هناك حتمية قدرية تجعل من النظام الاجتماعي الذي سينبثق من هذه البلدان المتخلفة من حيث قوى الإنتاج عقب استيلاء البروليتاريا على السلطة مكتوب سلفا على "جبين" قواها المنتجة أن الماركسية علم، ولذلك فهي وضعت القوانين الأساسية لتطور الرأسمالية وقيام الاشتراكية معتمدة في ذلك بالأساس التي تحكم تطور المجتمع البشري، ومقولة قوى الإنتاج أساسية في هذا المجال إذا تعلق الأمر ببناء الاشتراكية وليس بالأستيلاء على السلطة من طرف البروليتاريا (الطليعة) ولكن هذا الاتجاه العام (أو القدر المكتوب) لا يلغي بعض الحالات الاستثنائية والتي تكون هي نفسها مشروطة في نهاية المطاف فالقانون العام يسري على كل البلدان ذات قوى الإنتاج المتخلفة عن التقدم الذي حصل في قوى الأنتاج البشرية، مادامت نفس الشروط قائمة على صعيد ميزان القوى على الصعيد العالمي، وكذلك على مستوى بناء الاشتراكية أيضا وسيكون بمثابة سند مادي وسياسي للبلد ذي قوى الإنتاج المتخلفة وتمكينه من تجاوز سقف البناء الاشتراكي الذي يمكن يناؤه في ظل الشروط العالمية القائمة، وليس صدفة أن جميع التجارب الاشتراكية التي قامت إلى حد الآن تتشابه- من حيث الجوهر- في طبيعه المجتمعات التي تشكلت فيها، ولكن هذه الحتمية التي تربط مباشرة بمقولة قوى الإنتاج قد تستحيل إلى مجرد تبرير لممارسة كل الأحزاب الشيوعية التي تسلمت – وستتسام – السلطة في هذه البلدان

فما هي الخلاصات التي يمكن الاستفادة منها في تجارب هذه البلدان

كانت الماركسية تعتبر أن كل الثورات السابقة على الثورة الاشتراكية كانت تقوم بها أقلية (أو حتى أغلبية)، لصالح الأقلية، بينما الثورة الاشتراكية ستكون أول ثورة تقوم بها الأغلبية، وكان هذا الرأي منسجما تمام الانسجام مع التصور الماركسي لبناء الاشتراكية. وفي أي شروط ينبغي أن يتم ذلك، ولكن التطور التاريخي- كما سبقت الإشارة إلى ذلك- جعل الثورة الاشتراكية تتحقق في بلدان غالبية سكانها من الفلاحين وتنوب فيها طليعة بروليتارية عن كل الجماهير باسمها ولمصلحتها، ولكن هذه التمثيلية لمصالح الجماهير أصبحت تعطي الحزب شرعية القيام بكل المهام في غيبة عن الجماهير، لا بل أن غياب الجماهير يتفاقم مع تطور المجتمع الجديد يتحول إلى نوع من التهميش لمشاركة الجماهير الفعلية في التقرير وتصبح مجرد أداة منفذة لخطة تصل من فوق، فإذا كان الاتجاه العام للمجتمع الممكن بناؤه تفرضه شروط مادية موضوعية مستقلة عن إرادة هذه الأحزاب الشيوعية التي تتسلم السلطة في هذه البلدان، فإن العلاقة مع الجماهير مجرد تكريس لواقع مؤقت وعابر واقع توطيد السلطة نفسها فإن هذه التمثيلية ليست مجردة بل تخضع لاستعداد الجماهير ومدى وعيها ومثال الموقف من الإصلاح الزراعي الذي اتخذه البلاشفة بعد استيلائهم على السلطة واضح في هذا المجال.

إن طرح مسألة الديمقراطية وإعطاء الجماهير الحق في التعبير عن آرائها مسألة حاسمة لتجاوز سلبيات التجارب الاشتراكية التي قامت إلى حد الآن، وقد أصبحت ملحة في الوقت الراهن بالنسبة للاتحاد السوفياتي مثلا أم في الصين فإن خط الجماهير قد فرض على الحزب الشيوعي إلى وقت قريب ضرورة فتح المجال للجماهير للتعبير عن آرائها "الجرائد الحائطية" هذا طبعا قبل التحولات الأخيرة في الصين .

[فبراير 1980). [مجلة الجسور العدد 2 يونيو- غشت 1981]

القسم الثاني
حول التصور الماركسي لبناء الاشتراكية وروسيا والصين اليوم

الفصل الرابع

مقارنة الماضي بالحاضر

هل ما زالت مناقشة التصور الماركسي في علاقته ببناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي السابق والصين الشعبية تحتفظ براهنيتها بعد هذه التطورات المتسارعة التي عرفها العالم سياسيا واقتصاديا وعلميا وعسكريا أيضا وادت إلى إنهيار المعسكر السوفياتي في حين نجحت الصين الشعبية في اقتحام، وبقوة، السوق الرأسمالية المعولمة بواسطة الدولة المركزية وبقيادة الحزب الشيوعي الذي يحيل اسمه على الاستمرار في تبني الإيديولوجية الماركسية. بل هل ما زالت الماركسية تملك مصداقية واقعية كنظرية لبناء الاشتراكية بوجه عام. وفي هذا السياق من المقارنة بين التصور الماركسي لبناء الاشتراكية في الماضي وبين الواقع الراهن ينبغي التمييز بين مستويين في النظرية الماركسية الكلاسيكية:

المستوى الأول تحليلي نظري وتاريخي وهو الذي اكتشف فيه ماركس قوانين تطور بنية نمط الإنتاج الرأسمالي وتناقضاته الداخلية التي تؤدي إلى الازمات الدورية، ومازال ذلك التحليل يطارد النظام الرأسمالي كلما عصفت به الازمات ويقف كتاب "الرأسمال" وكانه ما زال إلى اليوم يدق مسمارا بين الحين والاخر في نعش الرأسمالية رغم مرور ما يقارب من القرن ونصف القرن منذ ظهور "المجلد الأول والبيان الشيوعي". وحتى قبل هذه الأزمة المالية سنة 2008، وحتى نهاية التسعينيات كان ما زال مفكرو الرأسمالية يضطرون إلى التنويه بماركس وكتابه.

فقد تكمن "عودة ماركس" بقوة الآن إلى المسرح الثقافي العالمي مؤشرا على وضع خاصية حركة الغرب على موقف نقدي واسع من الرأسمالية المعاصرة. فالعالم الانجليزي خريج اكسفورد المتشدد بتمسكه بالكنزية "كسيدي" ينقل قول زميل له : «كلما اطلت

في الوول ستريت – اصبحت اشد اقتناعا بان ماركس كان مصيبا، انني مقتنع بصورة مطلقة بان الماركسية هي الطريق الافضل لمماينة الرأسمالية، والسوسيولوجي الامريكي الشهير، عدو الشيوعية، دانييل بيل في مجلة لوس انجلس تايمز شهر شباط 1998 ان ماركس قد قدم صورة دقيقة لتطور الرأسمالية في المئة والخمسين سنة الاخيرة..... » (البيان الشيوعي وعصرنا. د.نايف بلوز: مجلة الملتقى العدد 4، 1999. 150 عاما على صدور البيان الشيوعي. ص 168.

إن تحليل ماركس في الرأسمال إلى جانب "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" هما اللذان ارسيا المفهوم المادي للتاريخ والمجتمع وخلقا اطارا موضوعيا للمنهج والنقد العقلانيين، وقد يكون ذلك بمعنى ما هو الذي فتح الباب واسعا أمام الثوريين المنخرطين في الممارسة العملية في البداية للانضمام وبحماس إلى عملية التغيير الثوري الاشتراكي وكأن كفاحهم ذاك مجرد مسايرة للحتمية التاريخية دون اعتبار لتفاعلات الظروف التاريخية الملموسة الاجتماعية والسياسية والثقافية والدولية المواتية للتغيير أو غير المواتية بغض النظر عن مدى مصداقية، أو عدم مصداقية نظرية الحتمية التاريخية أو صواب النظرية الماركسية المطلق، رغم ان لينين قد الح مرارا على ان الماركسية مجرد منهج ودليل للعمل وذهب الى حد القول : « اننا لا نعتبر ابدا نظرية ماركس شيئا مكتملا منتهيا لا يقبل التغيير، بالعكس نحن مقتنعون أنها لم تفعل سوى وضع احجار الزاوية لهذا العلم يجب على الاشتراكيين ان ينموه في كل الاتجاهات إذا ما ارادوا ان لا يتخلفوا عن ركب الاحداث». (مذكور في : نظرية الحزب عند لينين والموقف العربي الراهن، إلياس مرقص دار الحقيقة بدون تاريخ ولا رقم الطبعة. ص 173. ولكن لينين في نفس الوقت قد ربط النظرية بالعلم أي ان الماركسية ينبغي ان تتطور بصفتها علما. وفي مكان آخر يعود لينين ليؤكد من جديد على نفس المعنى المذكور سابقا. ففي تعليقه على مقولة جوته الشاعر الالماني التي تقول: «رمادية هي النظرية يا صديقي، أم شجرة الحياة فخضراء دائما.» ويعلق لينين

«يجب ان نضع في رؤوسنا هذه الحقيقة التي لا تقبل جدالا، وهي ان على الماركسية ان تتقيد بالحياة بحقائق الواقع العينية، لا ان نتشبث بنظرية الامس التي لا يسعها، شأن كل نظرية، أكثر من ان تشير إلى ما هو اساسي، عام....» [مذكور في كتاب الاستراتيجية الطبقية للثورة : جورج طرابيشي دار الطليعة. الطبعة الثانية مارس 1979 ص 182]. وقد يفهم من إلحاح لينين هذا على التعامل مع الماركسية كدليل للعمل، انه متأثر بخصوصية مواجهته لحالة مختلفة ومتخلفة اقتصاديا وسياسيا عن أوروبا. ولكنه لم يتخل ابدا عن مضمون تحليل ماركس في "الرأسمال" واقتناعه بان تناقضات النظام الرأسمالي ستؤدي إلى الاشتراكية.

واذا عدنا الآن إلى المقارنة التي تهمنا في هذا الجزء من الموضوع أي التصور الماركسي لبناء الاشتراكية في هذه المرحلة التاريخية، سنجد ان هذا التصور مازال يملك مصداقية راهنية مع ضرورة دمج التطورات العلمية الجديدة إذا تعلق الامر بتطوير النظرية، فلم يعد مفهوم المادة الكلاسيكي والتقنيات المرتبطة بها وحدهما تدخلان في عملية الإنتاج والتوزيع والتواصل بل لقد تدخل العلم والمعلوميات بشكل مباشر في تطوير عملية الإنتاج والتوزيع والتواصل بحيث اصبح الفرد يستطيع بيع وشراء البضائع وهو في بيته مثلا، ومن جهة أخرى ينبغي الاخذ بعين الاعتبار التطورات التي عرفها العالم إذا تعلق الامر بالتغيير السياسي الممكن. ولكن الاشارة إلى هذا الجانب الذي يحتفظ فيه تحليل ماركس في "الرأسمال" فقط واساسا بكل قوته وراهنيته حتى في اهتمامات المفكرين المناصرين للنظام الرأسمالي كما تجلى ذلك خلال أزمة 2008. لا يعني ان التصور الماركسي الكلاسيكي في تحديده لمجمل عوامل التغيير السياسي ما زال يستجيب لضرورات هذه المرحلة التاريخية. ولنقرأ ما كتبه ماركس في "الايديولوجية الالمانية" لنرى إلى أي حد كان حريصا على التمسك بالمنهجية الواقعية : «ليست الشيوعية بالنسبة الينا اوضاعا [التشديد في الاصل] ينبغي اقامتها، مثلا اعلى [التشديد في الاصل] ينبغي للواقع ان يتطابق معه، إننا ندعو الشيوعية الحركة الواقعية [التشديد في الاصل] التي تلغي

الاوضاع القائمة حاليا وان شروط هذه الحركة لتنتج عن المقدمات الموجودة في الوقت الحاضر».

ومن جهة ثانية تأكد الآن بالملموس ان الدول المتأخرة من حيث قوى الإنتاج وما ينجم عنها من تأخر على جميع الصعد غير قادرة على الاستمرار في بناء حتى الاشتراكية المتأخرة وتحولت قسرا إلى الرأسمالية كما سنرى في ما بعد. وهذا المستوى الأول المشار إليه من تحليل ماركس يؤكد حقيقة ان ازمات الرأسمالية ازمات بنيوية بسبب سعيها إلى تعظيم الربح على حساب عقلنة توزيع الثروة، وبالتالي فان الاشتراكية ستظل هي الحل الامثل لتجاوز تلك الازمات وفق ما تتيحه التطورات الجديدة التي عرفها العالم اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا أي الاشتراكية الديمقراطية كما تفرضها ضرورات العصر اليوم، غيران إنهيار الرأسمالية ليس حتميا وسيتحقق من تلقاء ذاته، وبفضل التناقض المعروف بين طابع قوى الإنتاج الاجتماعية المتطورة وطابع علاقات الإنتاج الفردية بل لا بد من تدخل الفعل الانساني. ولابد هنا أيضا من الاشارة إلى نقد آخر يستهدف الطعن في علاقة الماركسية بالاشتراكية دون غيرها ويخلط اصحاب هذا النقد عمدا أو عن جهل بين الجذور الماركسية التأسيسية الأولى للاشتراكية في العالم دون سائر المفكرين الآخرين، الطوباويين والفوضويين ولا احد منهم كان اداة تطبيق في بلد ما، وبين بعض المواقف الفلسفية مثل تشويه الموقف من الدين أو التهكم من ديكتاتورية البروليتارية والعنف الثوري الذين تحققا في مرحلة ما من التاريخ....إلخ.

صحيح ان الافكار التي ناقشها ماركس في "نقد برنامج غوتا" كإجراءات في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية تعبر عن تفكير عقلاني ممكن التطبيق في دولة متقدمة. وبالشروط السياسية للمرحلة التاريخية التي تعتمد على التغيير السلمي بواسطة الانتخابات، وصحيح أيضا ان اغلب الماركسيين والشيوعيين (الأحزاب على الخصوص) قد تخلوا مضطرين عن العنف وعن ديكتاتورية البروليتارية منذ نهاية السبعينيات وبالتالي فان الديمقراطية الانتخابية لممارسة السلطة اصبحت هي القاسم

المشترك بين جميع الفرقاء مما يجعل من تراكم المواقع الطويل الامد هو رافعة التغيير من أجل ترسيخ الديمقراطية أولا على صعيد كل دولة وعلى الصعيد العالمي وثانيا تحقيق حد ادنى متقدم من العدالة الاجتماعية بين المواطنين. وتحقيق هذا الهدف يتطلب تحليل الاحداث الكبرى كما فعل ماركس في ايامه.

أما المستوى الثاني لدى ماركس فيرتبط بمتابعة حركة الصراع الاجتماعي الجارية، أي حركة الصراع الطبقي آنذاك بين الطبقة العاملة والبرجوازية والتي كانت في تصاعد مستمر رغم أنها كانت في البداية، منذ الحركات التي عمت معظم الدول الاوروبية سنة 1848 والتي حللها ماركس في كتاب "الصراعات الطبقية في فرنسا". فرنسا التي كانت نموذجا للصراع الطبقي طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر وكان ماركس حاضرا بقوة في الاحداث الكبرى التي عرفها هذا البلد فحلل التحول الذي قام به نابليون الثالث ابن اخت بونابرت في كتابه المشهور الذي يمثل نموذجا للتحليل السياسي العميق للأحداث والمواقف وسلوك الطبقات أي "لويس بونابرت أو 18 برومير" حيث دستر لويس بونابرت الانتقال من الجمهورية إلى الامبراطورية الثانية. ويشير ماركس في هذا الكتاب لأول مرة لديكتاتورية البروليتارية (الديمقراطية) والطبيعة الطبقية للفلاحين واسباب تصويتهم لصالح لويس بونابرت..... إلخ. وقد يبدو للبعض الحديث عن تطور الصراع الطبقي في هذه المرحلة يكتسي بعض المبالغة ان لم يكن الكثير من المبالغة في حين ان حركة الصراع الواقعية تثبت العكس وهناك علامات فارقة في تطور هذه الحركة.

أولها حدث "كمونة باريس" التي استولت فيها الطبقة العاملة على السلطة لأكثر من شهرين ورغم ذلك اعتبره ماركس استيلاء على السلطة قبل الأوان سواء من حيث مستوى التطور الاقتصادي أو من حيث التنظيم العمالي، ولكنه نوه بكفاحية الطبقة العاملة ووصف حركتها بانها تريد اقتحام السماء في كتابه "الحرب الاهلية في فرنسا" وقد سبق ان تحدثنا بتفصيل عن التنظيم العمالي كما شرحه ماركس في هذا الكتاب في الفصل الأول من القسم

الاول من هذا الجزء. وقد كتب ماركس الذي كان قد حذر الباريسيين من التسرع في العمل بإعجاب عظيم في رسالة إلى كوغلمان في 12 ابريل 1871: «اية مرونة واية مبادرة تاريخية واية قابلية على التضحية لدى هؤلاء الباريسيين...» [كتاب كمونة باريس ثراتها الثوري واهميتها التاريخية.تعريب محمد ابو خضور دار دمشق 1971 ص148].

- والحدث الثاني وهو استمرار هذا الزخم في نضال الطبقة العاملة والذي اضفى على النظرية الماركسية الكثير من المصداقية آنذاك حتى ان انجلز وبعد وفاة ماركس يقول في مقدمة الطبعة الالمانية من البيان الشيوعي سنة 1890: « وفي اللحظات التي اكتب فيها هذه السطور [يقصد فاتح ماي 1890] تستعرض بروليتاريا أوروبا وامريكا قواها التي تنتظم لأول مرة في جيش واحد [التشديد في الاصل] وتحت علم واحد [التشديد في الاصل] وفي سبيل هدف فوري واحد [التشديد في الاصل] التحديد القانوني ليوم العمل العادي بثماني ساعات......] سيبرهن مشهد هذا اليوم للرأسماليين والملاكين العقاريين في جميع البلدان، بان بروليتاري جميع البلدان متحدون حقا... ألا ليت ماركس كان بجانبي ليرى ذلك بعينيه» . [مقدمة انجلز للبيان الشيوعي 1890 في أول ترجمة غير مزورة حسب تعبير المترجم العربي العفيف الاخضر، دار ابن خلدون ط1 اسنة 1975 ص33]. وهذا اليوم الذي ذكره انجلز هو اليوم الذي سيصبح فيما بعد عيدا سنويا للطبقة العاملة في مجموع بلدان العالم والى يومنا هذا منذ ذلك التاريخ [فاتح ماي 1890]. كما ان نضال العاملات والنساء عموما سيتوج للاحتفال بهذا النضال في كل يوم من 8 مارس من كل سنة منذ مظاهرات الاف العاملات في مدينة نيويورك.

المستوى الأول، كما سبق القول، هو تحليل نظري وتاريخي للقوانين التي تتحكم في تطور وصيرورة النظام الرأسمالي وتشير دينامية هذا التحليل، نظريا، إلى الاتجاه العام لتطور تناقضات هذا النظام الداخلية، وقد اعتمد ماركس في ذلك، وبقدرته الخارقة، على التجريد لما يتيحه من امكانية الامساك بجوهر القوانين

الداخلية للنظام، بخلاف مناقشة الاحداث في المعترك السياسي والاجتماعي الملموس "الخارجي"، ان صح التعبير، ولمجرد الاستئناس لنقرا ما قاله ماركس حول هذا الموضوع بالذات في مقدمة كتابه "رأس المال" : «.....ذلك لان دراسة الجسم المتطور اسهل من دراسة خلية هذا الجسم، زد على ذلك انه لا يمكن لدى تحليل الاشكال الاقتصادية استخدام المجهر أو الكواشف الكيماوية، بل يجب على قوة التجريد ان تحل محل هذا وتلك، ولكن الشكل البضاعي لناتج العمل، أو شكل قيمة البضاعة، هو شكل الخلية الاقتصادية للمجتمع البرجوازي، ويبدو تحليل هذا الشكل بالنسبة لغير المطلع مجرد تفلسف بصدد دقائق الامور. وانها لدقائق بالفعل، ولكنها دقائق من شاكلة تلك التي يتعامل بها التشريح المجهري مثلا.....» [رأس المال دار التقدم موسكو 1985 ترجمة الدكتور فهد كم نقش ص 12].

وقد اقتصرنا هنا في مناقشة التصور الماركسي لبناء الاشتراكية على الاشارة إلى تحليل القوانين التي تتحكم في دورة الإنتاج الرأسمالي التي تحولت إلى دورة إنتاج مالي والتي تؤدي إلى حدوث الازمات بين الحين والاخر. ولان المقارنة اليوم لم تعد مع دول حاولت، رغم تأخرها، بناء الاشتراكية وفشلت في ذلك، بل مع الدول الرأسمالية نفسها التي ليست قادرة على حل الازمات التي تعصف بها إلا إذا تبنت الاختيار الاشتراكي الديمقراطي تدريجيا أي تحقيق عدالة اجتماعية وتقليص الفوارق بين الاغنياء والفقراء كما حدث في بعض الدول الإسكندنافية كمرحلة أولى والحد من التسلح، أم الاشتراكية كما تصورها ماركس في "نقد برنامج غوتا" فهي بعيدة التحقيق، أي لكل حسب عمله في مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية ثم، وبعبارة ماركس، «وفي الطور الاعلى من المجتمع الشيوعي، بعد ان يزول خضوع الافراد المذل لتقسيم العمل ويزول معه التضاد بين العمل الفكري والعمل الجسدي، وحين يصبح العمل، لا وسيلة للعيش وحسب، بل الحاجة الأولى للحياة أيضا، وحين تتنامى القوى المنتجة مع تطور الافراد في جميع النواحي، وحين تتدفق جميع ينابيع الثروة العامة بفيض

وغزارة، حينذاك فقط، يصبح بالإمكان تجاوز الافق الضيق للحق البرجوازي تجاوزا تاما، ويصبح بإمكان المجتمع ان يسجل على رايته : من كل حسب كفاءاته، ولكل حسب حاجته.» [نقد برنامج غوتا ص 16].

ويبدو هذا التصور المتماسك من الناحية المنطقية والذي يسقط الجنة من السماء إلى الأرض، وانتقال الانسان من مملكة الضرورة إلى مملكة الحرية، وكأنه مجرد ضرب من الخيال من الناحية الواقعية وحتى كاحتمال بعيد في شروط الصراع في المرحلة التاريخية الراهنة وحدود التغيرات الممكنة. وهذا ما يقودنا من جديد إلى المستوى الثاني أي التحولات الكبرى التي طرأت على الطبقات ومستوى الصراع الواقعي بين الطبقة العاملة والطبقة البرجوازية، وباختصار جملة التطورات التي ادت إلى إنهيار المعسكر السوفياتي وحدت من اشعاع الماركسية كحركة اجتماعية وسياسية، واصبحت الاشتراكية الديمقراطية أو الاشتراكية الاجتماعية التي انفصلت عن الماركسية، أو بالأصح عن الاستراتيجية البلشفية، منذ الحرب العالمية الأولى هي السائدة في الحركة الاشتراكية اليوم، وتعكس في نفس الوقت الموقع المتغير لمستوى انخراط الطبقة العاملة كحركة مستقلة في الصراع السياسي و تعكس ما طرأ على هذه الطبقة [الصناعية] من تغيرات كمية فلم تتطور إلى أغلبية في المجتمع كما تنبأت بذلك الماركسية الكلاسيكية وانقسمت إلى عدة فئات متفاوتة موضوعيا في استعدادها لخوض الصراع الطبقي السياسي ضد النظام الرأسمالي، وتغيرات كيفية مست مستوى معين من اندماج فئة من الطبقة العاملة في النظام بفضل الاصلاحات التي قامت بها الرأسمالية، بعد تراكم الارباح، لصالح العمال. وهو الامر الذي دفع مفكرا مثل هربرت ماركوز في منتصف الستينيات في كتابه المعروف "الانسان ذو البعد الواحد" إلى القول بان النظام البرجوازي قد نجح، بفضل التقدم التكنولوجي وعقلانية اللاعقلانية، في دمج كل فئات المجتمع، وخصوصا تلك التي كانت تقدمها النظرية النقدية كحاملة لإمكانية التغيير [المقصود الطبقة العاملة

الصناعية]، دمج كل الفئات في نسق واد وبعد واحد. «بيد ان المجتمع الذي يضع الخطط ويشرع فعلا في تحويل الطبيعة عن طريق التكنولوجيا يغير المبادئ الاساسية للسيطرة. فالتبعية الشخصية [تبعية العبد للسيد، والقن لصاحب القصر، والوالي للملك، إلخ] يحل محلها شيئا فشيئا نوع آخر من التبعية : التبعية التي تخضع المرء لـ "نظام اشياء موضوعي" [القوانين الاقتصادية، السوق، إلخ] ولئن كان "نظام الاشياء الموضوعي" من صنع السيطرة ونتائجها هو الاخر....» وخلص ماركوز إلى ان الفئات التي ظلت عصية، موضوعيا، على الدمج هي الفئات المهمشة كالعاطلين والطلبة.... حتى ان البعض اعتبره رائد انتفاضة الطلبة في فرنسا في ماي سنة 1968. [الانسان ذو البعد الواحد هربرت ماركوز ترجمة طرابيشي منشورات دار الآداب بيروت الطبعة الثالثة 1988 ص 181 - 183].

ليس معنى هذا ان الصراع الطبقي قد انتهى في هذه المرحلة، بل بالعكس تماما فإضرابات العمال النقابية واحتجاجات الفئات المضطهدة ستظل مستمرة ما دام هنالك استغلال واضطهاد، ولكن هذا المستوى من "الصراع" لا يندرج ضمن الصراع من أجل تحقيق الاشتراكية بالمفهوم الماركسي، بل يندرج ضمن افق استكمال الديمقراطية الاقتصادية والسياسية والمساواة بين المرأة والرجل... إلخ وهو استكمال طويل الامد. أما إذا عدنا من جديد إلى مقارنة التصور الماركسي لبناء الاشتراكية بما انتهى إليه الاتحاد السوفياتي السابق والصين الشعبية بعد إنهيار الأول واندماج الثانية في السوق الرأسمالية، وبدأنا بالإشارة إلى الاسباب التي ادت إلى ذلك فسنجد أنها تختلف من دولة إلى أخرى :

1- إنهيار الاتحاد السوفياتي

في الفصل الأول من القسم الخامس، انتهينا إلى خلاصة تعتبر ان بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي جرى في غياب الشروط الاقتصادية والسياسية [المادية عموما] التي اشترطها التصور الماركسي الكلاسيكي لبناء الاشتراكية، ولم يعد اليوم أي معنى لهذه المقارنة بعد ان انهارت الدولة السوفياتية واطيح بقيادة

الحزب الشيوعي ولذلك فالذي يمكن البحث فيه هو محأولة تحديد الاسباب التي ادت إلى إنهيار الاشتراكية المتأخرة من جهة، ومن جهة أخرى إنهيار سلطة الحزب الشيوعي السوفياتي مقارنة مع التطورات التي عرفتها الصين الشعبية حيث الحزب الشيوعي الصيني ما زال يمسك بزمام السلطة في البلاد. السؤال الأول الذي يفرض نفسه منذ البداية هو : هل يعتبر هذا الإنهيار إنهيارا للتصور الماركسي في بناء الاشتراكية ولنظرية ماركس عموما ؟ هذا ما يعتقده احد المحللين المدافعين موضوعيا عن النظام الرأسمالي حينما يقول : «فقد انهار المعسكر الشرقي وتفكك الاتحاد السوفياتي وافلس الاقتصاد المخطط، وتردى في الهاوية النموذج الاقتصادي القائم على افكار كارل ماركس.» [إنهيار الرأسمالية، نعم يكتب عن إنهيار الرأسمالية، أسباب اخفاق اقتصاد السوق المحرر من القيود كتاب عالم المعرفة عدد 371 يناثر 2010 تأليف أولريش شيفر ترجمة دعدنان عباس علي ص 133].

فعلا انهار المعسكر الشرقي وتفكك الاتحاد السوفياتي إلى 15 دولة مستقلة، ولكن هل افلس الاقتصاد المخطط كوسيلة للتطور؟ صحيح انه لم يكن قادرا منذ البداية على بناء الاشتراكية وفق تصور ماركس، ولكن هذا الاقتصاد المخطط أصبح اليوم قادرا، بطريقته الخاصة، على بناء الرأسمالية، ألا يتناقض هذا المحلل الالماني مع نفسه بشكل من الاشكال، عندما يقرر ما يلي : «.... وبهذا النحو، تقيم الدول المسيرة بنحو صارم، الدليل الساطع على زيف افكار فرانسيس فوكوياما : فالتاريخ لا نهاية له. غير ان هذا الدليل الصائب لا يمكن للمرء ان يستشف منه ما إذا كان النصر سيكون حليف الرأسمالية الغربية المحررة من القيود والضوابط أو حليف اقتصاد السوق المسير من قبل الحكومات الاستبدادية [يقصد روسيا والصين] المهيمنة على مقدرات بلدان الاقتصاديات الناشئة. وكان المؤرخ عزار غات [........] قد تحدث في مجلة [........] عن العالم الثاني غير الديمقراطي، باعتبار ان هذا العالم يمكن ان يغدو خيارا جيدا وبديلا ناجحا من

الديمقراطية الليبرالية». لنفس المرجع السابق ص357.I. المقصود بالعالم الثاني غير الديمقراطي هما روسيا والصين، وبالتالي فمازال الاقتصاد المخطط يحقق بعض النجاحات الباديه للعيان.

ولكن اسقاط هذا الإنهيار الذي تعرض له الاتحاد السوفياتي على افكار كارل ماركس واعتبارها "قد تردت في الهاوية" يعكس نوعا من التعميم والدغمائية الرأسمالية ' ويتناقض أيضا مع حضور ماركس الدائم كلما ألمت بالنظام الرأسمالي الازمات بين الحين والاخر، فيستعيد كتاب "الرأسمال" كل راهنيته التحليلية، ويدفع مفكري الرأسمالية إلى إعادة القراءة من جديد، ولقد سبقت الاشارة إلى إعادة طبع كتاب "الرأسمال" و"البيان الشيوعي" بأعداد غزيرة بعد أزمة الاقتصاد الرأسمالي سنة 2008. وكما اكدنا مرارا ان تحليل ماركس للبنية الداخلية للرأسمال والبناء العقلاني والواقعي للمنهج المادي التاريخاني كل ذلك قد منح الماركسية قدرة على الصمود والفعل في تحليل الاحداث، بخلاف منظومة افكار التغيير السياسي البروليتاري التي تجاوزتها التطورات الاجتماعية والسياسية الواقعية في العالم والتي عدلت، وبشكل كبير، من اساليب ووسائل آفاق التغيير السياسي في المستقبل لاستكمال الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ولكن ماهي الاسباب التي ساهمت في إنهيار الاتحاد السوفياتي؟ يمكن ان نلخص أهمها في الاسباب التالية :

1- فقد تعرض النظام السوفياتي، ومنذ نشأته، لمحاولات عديدة من أجل اسقاطه، فبعد الانهاك الذي اصابه من جراء الحرب الاهلية والاعتداء عليه في الحرب العالمية الأولى، وبمجرد ما بدأ اقتصاده يتعافى ويتطور نسبيا في نهاية العشرينيات والثلاثينيات حتى تعرض من جديد لهجوم شرس شنه الجيش النازي بوحشية، دمر الحجر والبشر والمنشآت الصناعية وقتل أكثر من عشرين 20 مليونا من المواطنين السوفيات رغم ان هتلر وقع اتفاقية هدنة مع ستالين، وخلال مواجهة الجيش النازي بدأ السوفيات، في نفس الوقت، في إعادة تشغيل مصانع السلاح اساسا، لدعم جبهة

المقاومة واستعادة المبادرة في الهجوم على الجيش النازي لتحقيق النصر في النهاية.

2- وبعد الحرب العالمية الثانية وجد الاتحاد السوفياتي نفسه مضطرا إلى خوض حرب جديدة من نوع آخر، سميت آنذاك بالحرب الباردة، دفعته إلى التورط في منافسة الولايات المتحدة الامريكية في إنتاج الاسلحة لتحقيق ما سمي بتوازن الرعب، فكان هذا الإنتاج، فضلا عن المنافسة في غزو الفضاء، يمتص ميزانية ضخمة على حساب تحديث البنية الاقتصادية والتكنولوجية لمسايرة التقدم الحاصل في الغرب الرأسمالي، كما تحمل بعض التكاليف التي فرضتها الحرب الباردة التي تتحول في مناطق متعددة من العالم إلى حروب ساخنة، كان اكثرها عنفا مقاومة الشعب الفيتنامي للاحتلال الامريكي. كل ذلك ادى إلى بداية تآكل الوضع الاقتصادي السوفياتي ومع ترهل وتيبس القيادة البيروقراطية الحاكمة في البلاد.

3- كانت هزيمة الاتحاد السوفياتي في افغانستان بمثابة الانذار الأول للأزمة الاقتصادية والتي ستنعكس على الوضعية السياسية، ودفعت القيادة الحاكمة إلى ضرورة التفكير في الاصلاح. وتصادف ذلك مع وصول ميخائيل غورباتشوف إلى قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي الذي اشتهر بنظريته آنذاك التي اقترح فيها منظورا جديدا للتعامل مع قضايا الصراع في العالم تجنب الاتحاد السوفياتي مواصلة التسابق في إنتاج السلاح المضاد في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية، وخصوصا بعد ان عمدت هذه الاخيرة إلى الدخول في حرب النجوم على عهد الرئيس الامريكي رونالد ريغان الذي قاد، إلى جانب تاتشر، الليبرالية الجديدة المتوحشة، وقد نظر غورباتشوف لهذه المرحلة من خلال كتابه المشهور "البرسترويكا" أو "عملية إعادة البناء والتفكير السياسي الجديد". وقد قدم الاتحاد السوفياتي تنازلات دون ان يستفيد من وراء ذلك. ثم دخل في مرحلة صراع حول السلطة بين الحزب الشيوعي وبوريس السن الذي كان متورطا في انشاء طبقة فاسدة داخل روسيا التي كان يرأسها.

4- ويقدم صاحب كتاب "اليسار والخيار الاشتراكي" صورة عن واقع الفساد في القيادة السوفياتية كما يلي: «وبمعزل عن التفاصيل الكثيرة المستندة إلى وثائق جرى كشفها في السنوات الاخيرة، فانه من الممكن القول ان عدة عناصر لعبت دورا في الوصول إلى الإنهيار الذي حصل في العام 1991 في السنوات والاشهر الاخيرة من وجود الاتحاد السوفياتي ويشار هنا إلى التكالب الذي ابدته بعض قيادات وعناصر الحزب الحاكم على استملاك بعض قطاعات الإنتاج والممتلكات العامة الأخرى وتوزيعها على الاقارب والمقربين الذين تحول بعضهم فجأة بعد ذلك إلى اثرياء كبار وقادة مافيات رهيبة نهبت البلد وهربت الكثير من أمواله ونتاج تعب اجياله وكنوزه التاريخية خارج البلد.» [اليسار والخيار الاشتراكي: قراءة في تجارب الماضي وفي احتمالات الحاضر – داوود تلحمي – مواطن : المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.رام الله فلسطين 2008 ص91.]

ورغم إنهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه وابعاد الحزب الشيوعي عن الحكم، فان روسيا اليوم كوريثة للاتحاد السوفياتي والكثير من منجزاته ما زالت ذات نفوذ على الصعيد الدولي. ومن الصعب تصور تحقيق هذا التطور والنفوذ بدون المنجزات التي حققها النظام الاشتراكي في دولة متأخرة منذ البداية. ومن جهة أخرى يعلق صاحب كتاب "إنهيار الرأسمالية" على طبيعة التحول في روسيا قائلا : «اقامت روسيا في السنوات الماضية، أيضا، الدليل على ان الديمقراطية واقتصاد السوق لا يرتبط الواحد منهما بالأخر بالضرورة فخمسمائة مشروع تتولى في روسيا تحقيق نحو 80 في المائة من مجموع الناتج الوطني الاجمالي، على ان اهم هذه المشاريع تخضع، في اغلب الأحيان، إلى مشيئة الدولة أو أنها مسيرة من قبل الأوليغاشية المقربة من الرئيس... أو رئيس الحكومة.......». [انهيار الرأسمالية مرجع سابق ص 356—357]. والخلاصة ان فكرة ماركس الأولى عن الدولة القادرة اقتصاديا وسياسيا على تحقيق البناء الاشتراكي وبالوسائل الديمقراطية، هي الدولة المتقدمة على الصعيد العالمي ودحض هذه

الفكرة يحتاج إلى فشلها على صعيد التطبيق العملي، كما حدث بالنسبة لفشلها في دول متأخرة.

2- الصين الشعبية

تختلف تجربة الصين الشعبية عن تجربة الانتقال في الاتحاد السوفياتي السابق من عدة وجوه لها علاقة بالخصوصية الوطنية لكل منهما، ومن اهم هذه الاختلافات الوحدة القومية الغالبة منذ قرون، حتى ان «...مقولة [الامة] [التشديد في الاصل] هي واحدة من المقولات الاساسية في الماوية، بعكس ما هي عليه الحال في الماركسية وحتى في اللينينية...[الاستراتيجية الطبقية..مرجع سابق ص 151 وما بعدها]. كما ان ماو تسي تونغ استهل كتابه المشهور "الثورة الصينية والحزب الشيوعي الصيني"، كما يقول الياس مرقص ب « "نشيد" للامة [التشديد في الاصل] الصينية اكد فيه قدمها وعراقتها وعراقة شعب هان [الذي ينتسب إليه غالبية سكان الصين الساحقة، غالبية الامة الصينية] ولم يلتفت ماو إلى تعريف ستالين.......» [الياس مرقص مرجع سابق ص197.] وربما هذه الوحدة القومية الضاربة الجذور في التاريخ هي التي ساعدت على التماسك السياسي لسلطة الدولة واستمرار الحزب الشيوعي الصيني في الحكم إلى الآن بخلاف التجربة السوفياتية التي ابعد فيها الحزب الشيوعي عن الحكم. ولذلك بدأت عملية الاصلاح في الصين من داخل الحزب الشيوعي نفسه عندما بدأ "دنغ السياوبنغ" في العام 1978، بتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية، كان الاقتصاد المخطط متعفنا، متداعي الاركان في "الطفرة الكبرى" التي اعلنها ماو تسي تونغ في عقود الزمن السابقة على هذا، كانت في واقع الحال طفرة فاشلة حقا وحقيقة......». [إنهيار الرأسمالية. ص356 وما بعدها].

هل مازال بالإمكان الحديث عن بناء الاشتراكية في الصين الشعبية رغم كل التطورات الاخيرة التي عرفتها على الأقل في العقدين السابقين؟ ووفق التصور الماركسي الكلاسيكي؟ أم أنها تسير في نفس الاتجاه الذي تحول إليه الاتحاد السوفياتي ممثلا

في روسيا الحالية، رغم وجود حزب شيوعي على رأس سلطة الدولة في الصين. فكل القرائن والابحاث تثبت السير في هذا الاتجاه، حتى ان بعض الباحثين يتساءل "باستغراب" عن طبيعة الرأسمالية الصينية: « إذا لم تكن رأسمالية حرية العمل، فأي رأسمالية اذن ؟ في الاساس تعمل الصين على خلق إطار مرجعي اقتصادي سياسي جديد، لا هو النموذج التقليدي الماركسي المادي المملوك للدولة، ولا هو نموذج السوق الرأسمالية الديمقراطية الليبرالية : سمها إذا شئت طريقا ثالثة أو اشتراكية السوق أو النزعة الاندماجية بإشراف الدولة........أو سمها الاسم الذي آثرناه لها : "السوق الاجتماعية الكونفوشية". [التنين الاكبر : الصين في القرن الواحد والعشرين.دانييل بورشتاين ارني دي كيزا ترجمة شوقي جلال. عالم المعرفة عدد 271 ص 134 – 135].

الخلاصة التي يمكن استنتاجها من هذه المناقشة المختصرة ان التصور الماركسي لبناء الاشتراكية كان بمثابة فيض فكري عبقري في لحظة تاريخية نادرة ومتميزة، ورغم كل التطورات الاخيرة، فقد تركت بصماتها القوية في الصراع العالمي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا، وهو ما جعل تحليل ماركس للرأسمال وفكره بوجه عام، ما زال يطارد الرأسمالية ومفكريها سواء بالنقد أو بالإعجاب، ولربما حتى الاشتراكية بالمفهوم العام السائد اليوم ما كانت لتنتشر لولا تحليل الماركسية الكلاسيكية من قبل، حتى لو تبرأت الاشتراكية الديمقراطية الاوروبية على الخصوص من الجذور الماركسية لاشتراكيتها، أم في العالم الثالث وعلى الاخص العالم العربي الاسلامي فهم يرددون كلمة الاشتراكية ويعتقدون انهم يعتنقون نظرية اصيلة لا علاقة لها بالجذور الماركسية "الملحدة " و"الديكتاتورية" والفاشلة اخيرا. ويعجبهم ان يعودوا، أحيانا، إلى اشتراكية ابي ذر الغفاري وهذه العودة تسيء له وتسيء لهم لأنها خارج التاريخ وخارج الفكر العقلاني وفي الاخير سأختم هذا الفصل بفقرة من كتاب تلحمي السابق الذكر حول اليسار والاختيار الاشتراكي :

« وما يمكن قوله اليوم، مرة أخرى، هو ان العالم لم يشهد حتى الآن نظاما اشتراكيا بالمعنى الذي وضع ملامحه الأولى كارل ماركس، وتحدث عنه لينين في كتابه "الدولة والثورة". وكل ما جرى في الماضي، ويجري الان، هو محأولات للانتقال بهذا الاتجاه، سواء في بلدان التجربة السوفييتية، في الماضي؛ أو في الصين وفيتنام أو في بعض بلدان أمريكا اللاتينية.». [كتاب الـ [illegible] .مرجع سابق ص 115.]. ولكن الاشكالية في هذا النقاش [illegible] هي هل محأولات الانتقال هذه تسير في هذا الاتجاه كمحأولة سابقة في بلد متأخر فشلت؟ أم أنها تسير موضوعيا في اتجاه الانتقال إلى الرأسمالية بطريقتها الخاصة؟ محأولة الاجابة عن هذه الأسئلة ستكون موضوع الفصل التالي.

الفصل الخامس

الثورة الاشتراكية المحققة

تتحول إلى إصلاح (رأسمالي) "ديمقراطي"

- 1 -

كان بعض المفكرين الاشتراكيين وخصوصا الاقتصاديين منهم بتلهام وسميرامين وغيرهما، ينتقدون الاتحاد السوفياتي، قبل إنهياره، بأن نظامه يسير في اتجاه رأسمالي بسبب نمو طبقة (أو فئة) بيروقراطية تتحكم في السلطة السياسية والتنظيم الاقتصادي، ويعيدون السبب في ذلك إلى سقوط القيادة في شرك التحريفية، اي تحريف أفكار ماركس في حين ينوهون بالبناء الاشتراكي في الصين والكومونات الفلاحية، واليوم يبدو ان قانون التاريخانية هو الذي يتحكم في هذه التطورات وأنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل تفادي "حتمية" هذا القانون التاريخاني.

فالثورة الاشتراكية كانت قد قامت للإطاحة بالنظام الرأسمالي ولكنها وجدت نفسها تتحول في النهاية إلى عدوها: الرأسمالية و"الديمقراطية البرلمانية" [روسيا]، ألا يعتبر هذا من مكر التاريخ. حيث تتحول الاشتراكية إلى رأسمالية، فجميع الثورات مهما كانت أيديولوجيتها [وتهمنا هنا الإيديولوجية الاشتراكية في بلدان متأخرة] في تناقض مع الرأسمالية والديمقراطية البرلمانية، تصب في نهاية المطاف في الاتجاه نحو نظام الدولة (أو الدول) المتقدمة على الصعيد العالمي أي إنجاز عملية التدارك بطرق مختلفة، والذي يعنينا هنا أيضا هو تحول الثورة الاشتراكية الى رأسمالية من نوع خاص، وهذا أهم قانون من قوانين التاريخانية التي يصر المفكر المغربي عبد الله العروي على التشبث بها، يقول في هذا المعنى: «لم أرفع أبدا راية الفلسفة ولا الدين ولا التاريخ، بل رفعت راية

التاريخانية في وقت لم يعد أحد يقبل إضافة اسمه إلى هذه المدرسة الفكرية لكثرة ما فندت وسفهت لماذا ؟ فعلت ذلك بدافع الواقعية والقناعة وأعني بالقناعة الكفاف»[1] هل يقصد المفكر عبد الله العروي بكلمة القناعة والكفاف الاكتفاء وعدم الطموح إلى ما هو احسن أم ماذا ؟

وهكذا فإن ما اصطلحنا على تسميته بالثورة الاشتراكية لم تعد تعني هنا كلمة ثورة أي معنى اشتراكي في دول متأخرة بقدر ما أصبحت مقدمة لتحول آخر يفرضه التطور التاريخي، صحيح أنها تحقق تقدما وتداركا للانتقال إلى دولة رأسمالية متقدمة نسبيا، أي أن الثورة بهذا المعنى مجرد إصلاح قسري بأيديولوجية مركزية من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية، وصفه البعض بتراكم اقتصادي اشتراكي بواسطة طبقة عاملة منضبطة على غرار التراكم الرأسمالي الذي وصفه ماركس في كتاب "الرأسمال".

ويبدو اليوم، وبعد هذه التطورات التاريخية، أن موقف ماركس كان منطقيا وواقعيا رغم مرور أكثر من قرن ونصف على ذلك، عندما شدد على أن الاشتراكية ينبغي ان تحققها الدولة الأكثر تقدما في العالم، ومن المعروف ان انجلترا في عصر ماركس كانت هي الدولة المرشحة منطقيا وواقعيا لبناء الاشتراكية آنذاك، ولكن الصيرورة التاريخية سارت في اتجاه آخر فتحول بناء الاشتراكية إلى دول متأخرة اقتصاديا وسياسيا.

فعندما بدأ الحديث يدور حول أمكانية قيام الاشتراكية في روسيا، عبر إنجلز عن موقف في الموضوع: «... ومن هنا فإن روسيا تقف على عتبة ثورة قد تبدؤها البورجوازية الرأسمالية، ولكن الطبقة الفلاحية هي التي ستدفع بها إلى الأمام بسرعة "بعد مرحلتها الدستورية الأولى بيد أن هذه الثورة لن تطل على

---

[1] السنة وإصلاح، عبد الله العروي، المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى 2008 ص 6

الاشتراكية إلا إذا "انتصرت في أوربا الغربية، قبل الانحلال الكامل للمشاعية البدائية..."[2].

غير أن إحدى مدارس الماركسية في روسيا في ذلك الحين كانت تعتنق نظرية تاريخية كهذه، فقد كانت تنظر إلى روسيا عبر المنظور الذي كان يعرف انذاك بأنه المنظور الماركسي، وطبقا لوجهة النظر "الأورتودكسية" هذه كأن لا بد للمرحلة التالية من الثورة الروسية من أن تكون تحت سيطرة البروجوازية الناشئة التي ستقود النضال للإطاحة بالحكم المطلق القيصري وتقيم الديمقراطية وتحقق تطورا اقتصاديا صناعيا راسماليا، عند ذلك وعند ذلك فقط، وكنتيجة للتناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج الذي يخلقه التطور الرأسمالي تحل مرحلة جديدة من الثورة: ثورة اشتراكية بقيادة البروليتاريا."[3] ولكن لينين اعترض على هذا التمرحل مستعينا بتقييم ماركس للحالة الألمانية في أيامه حيت يمكن للبروليتاريا أن تقود الثورة الديمقراطية بسبب عجز وتأخر البروجوازية الألمانية، ودافع عن هذا التصور نظريا وسياسيا وتنظيميا، وكانت الحرب العالمية الأولى عاملا موضوعيا لاستيلاء البروليتاريا (أو حزبها) على السلطة ولكن هذا الاستيلاء على السلطة لم يكن كافيا وحده لبناء الاشتراكية في روسيا، فقد راهن البلاشفة على تحقيق الثورة الاشتراكية في ألمانيا على الأقل ولكن بدون جدوى.

فلينين نفسه — نعيد هذا مرة اخرى - يؤكد هذا بعد الثورة : «في بلد [يقصد روسيا حيث صغار المزارعين أغلبية هائلة] لا يمكن للثورة الاشتراكية أن تنجح نهائيا إلا بشرطين : الشرط الأول أن

---

(2) حول نمط الانتاج الأسوي موضوع موريس غودليه : ترجمة جورج طرابيش، دار الطليعة، بيروت الطبعة الثانية 1978 (الطبعة الأورى دار الحقيقية) ص 147.

(3) الإمبريالية والثورة: دافيد هورويتز ترجمة خليل سليم دار الطليعة الطبعة الأولى يونيه 1973 ص 21.

تدعمها في الوقت المناسب الثورة الاشتراكية في بلد أو عدة بلدان متقدمة...»[4].

ومن المعروف أيضا أن تصور ماركس عن البلد المؤهل لبناء الاشتراكية، ما زال يملك الكثير من المصداقية، ولا سيما بعد فشل التجربة الاشتراكيبة الأولى في البلدان المتأخرة رأسماليا عن التقدم العالمي، أي ان التاريخ قد حسم في مستوى وحدود "الإنجاز" الاشتراكي في دول متأخرة، قدرها التاريخي أن تتحول إلى رأسمالية متقدمة نسبيا وديموقراطية برلمانية. ان النظرية الماركسية المعادية للرأسمالية من جهة، والشعور الحاد بالتخلف من جهة اخرى، قد حفزا هذه الشعوب لتدارك التأخر بقوة الارادة.ويمكن ان نستطرد في هذا المعنى بالقول ان الماركسية في بنائها للتناقض الموضوعي المستقل عن ارادة البشر والمؤدي، كعامل مساعد، إلى التحول الاشتراكي والذي يقوم على التناقض الاساسي في الرأسمالية المتطورة بين طابع قوى الانتا ج الاجتماعية، وطابع علاقات الانتاج الفردية هو في العمق يستند إلى الارادة اساسا اي كما يقول ماركس ما معناه ان النظرية عندما تمتلكها الطبقة العاملة تتحول إلى قوة مادية. في حين ان الطبقة الصاعدة في انماط الانتاج السابقة كانت تمتلك القوة المادية الانتاجية الناشئة في قلب نمط الانتاج الذي يسير نحو الافول، فالراسمالية مثلا كانت تنمو كقوى انتاج شيئا فشئا داخل نمط الانتاج الاقطاعي بينما لا تملك الطبقة العاملة سوى قوة عملها وهي اليوم قد توزعت إلى عدة فئات ولم تشكل اغلبية سكانية كما تنبات بذلك الماركسية، ولكن هذا المنحى الارادي المفروض موضوعيا والذي انعكس سلبا على المشروع السياسي سابقا لا يسلب التحليل الماركسي الكلاسيكي صرامته في تمثل الوقع الماثل.

---

[4] لينين المختارات في ثلاث مجلدات، الملجد الثالث، الجزء الثاني، طبع موسكو ص 199-200.

وإذا حاولنا إحياء تصور ماركس اليوم عن الدولة المتقدمة رأسماليا والمهياة موضوعيا في العصر الحاضر، لتحقيق الاشتراكية، فستكون، بودون منازع، هي الولايات المتحدة الأمريكية التي طورت رأسمالية متقدمة دون أن تمر من نمط الانتاج الإقطاعي كما مرت منه أوروبا، أولا . ثم اروبا واليابان ثانيا، ورغم أن الولايات المتحدة الامريكية تبدو اليوم أبعد ما تكون عن تحقيق مجتمع اشتراكي، لسببين : القوة العسكرية في العالم وعدوانيتها، ورعايتها كدولة فيدرالية لمنطق حرية الربح الرأسمالي الفردي أكثر مما هو موجود في ألمانيا واليابان حيث الرأسمالية تحاول الحفاظ على قدر ولو ضئيل، من الطابع الاجتماعي للربح الرأسمالي.وعلى الاعتماد على القوة الانتاجية اساسا بدل هيمنة المضاربات المالية،

فحتى عندما رشح ماركس وانجلز في أيامهما انجلترا، وقد كانت أقوى دولة عسكريا وتحتل الكثير من المناطق الاستراتيجية في العالم كان أهمها شبه الجزيرة الهندية، وتملك أسطولا بحريا قويا رغم تاويلات لينين غير المفهومة في هذا السياق حول الطابع غير البيروقراطي وغير العسكري في انجلترا انذاك.

صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الآن أكثر تطورا اقتصاديا وعسكريا من كل الدول في العالم، وخصوصا بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي الذي عجز عن مسايرتها في التحدي العسكري، فهي تملك قواعد عسكرية في معظم دول العالم بما فيها دول أوربا واليابان، ودول الخليج العربي الإسلامي ثم فرضت وجودها في كل من أفغانستان والعراق وكوريا الجنوبية والتايلاند والفلبين...إلخ.

وهي تدافع عن مصالحها بشراسة بما فيها حرية انتقال الرأسمال الصناعي والمالي في العالم ومحاربة كل من يناهض هذه المصالح، فإبان الحرب الباردة كانت الشيوعية وحركات التحرر الوطني هي العدو، فلم تتردد الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل

العسكري والقيام بانقلابات لمواجهتها كما حدث في الشيلي مثلا ولكن بعد إنهيار المعسكر السوفياتي وسيادة العولمة الاقتصادية التي غزت الصين نفسها، تحولت إلى "الدفاع" عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وكانها عولمة سياسية جديدة تساير حرية تداول الرأسمال الصناعي والمالي، ولكنها استغلت كل ذلك كذريعة لغزو العراق وتثبيت وجودها في المنطقة (الشرق العربي الإسلامي).

لهذه الأسباب وغيرها، مما سيأتي، يبدو احتمال تحقيق الاشتراكية في الولايات المتحدة الأمريكية، وكأنه ضرب من الخيال، وتجديف ضد التيار الجارف، لأنه يعتمد على منطق منطقي معياري وتاريخي ضدا على واقع راهن، يشكل عائقا نفسيا حتى على مستوى التفكير في إسناد مهمة كهذه لدولة كهذه، ولو أنها ستتحقق في أمد غير منظور عبر مرحلة انتقالية طويلة الأمد، تتفاقم فيها الأزمات الاقتصادية المتوالية وتتراجع فيه القوة العسكرية، وتتقلص الهيمنة على العالم الخارجي وتصبح الدولة الفيدرالية معنية بترابها الوطني...

إن اللبنة الصغيرة والمضيئة نسبيا، في خضم أخطبوط الرأسمال الحر الفردي المستقل عن تدخل الدولة هي طريقة تنظيم العمل الجماعي في معظم الولايات المتحدة، وما دامت الديمقراطية المحلية (البلدية) هي العنصر الوحيد الذي قد يوحي بإمكانية تحقيق الاشتراكية عن طريق التحول الديمقراطي وفي أمد غير منظور، فمنذالقرن التاسع عشر لاحظ الكاتب الفرنسي اليكس دي توكفيل عندما اكد في كتابه "الديمقراطية في امريكا" على ان "... كل مواطن نيو انجلندي يتعلق بوحدته للحكم المحلي ، لانها مستقلة وحرة وتكفل لها المشاركة في شؤونها". ولا بأس أن نشير إلى بعض الصلاحيات التي تتمتع بها الجماعات المحلية كتنظيم ديمقراطي.

«... يترأس جلسات المحاكم قضاة منتخبون بالاقتراع العام المباشر في غالبية الولايات، بينما يعينهم الحاكم أو الهيئة التشريعية في ولايات قليلة...»[5].

كما أن نظام اللامركزية يتخذ أنماطا متعددة حسب كل منطقة أو بلدة، فهناك نمط البلدية التي تتوفر على مقومات سكانية وترابية واقتصادية وموارد مالية تكفل لها أمكانية الاستقلال... وهناك نمط شاذ وهو «... الذي تميز به بلدة نيو انجلند التي تقوم على الديمقراطية المباشرة...»[6].

" ولكن مهما اختلفت هذه الأنماط من حيث اللامركزية، ومهما تعددت هذه الأشكال في الجهوية والديمقراطية المحلية، فإن جميعها، يتميز بثلاث خصائص أساسية:

الخاصية الأولى هي أن جميع المسيرين والمسؤولين الأساسيين الذين يمارسون صلاحيات تشريعية أو تنظيمية أو يمارسون اختصاصات تنفيذية في هذه المؤسسات وهذه الهياكل كلهم يأتون إلى مناصبهم عن طريق السكان فلا مجال للتعيين الفوقي من طرف السلطات الحكومية المركزية.

الخاصية الثانية هي أنه لا وجود لسلطة الوصاية الإدارية على المؤسسات المحلية المنتخبة، والسلطة الوحيدة هي سلطة القانون وسلطة الناخبين، ومراقبة احترام القانون موكول للجميع: والناخبون مؤهلون لمراقبة منتخبيهم ومحاسبتهم، حتى قبل مدة انتدابهم...»[7].

«كما أن وزارة الداخلية في أمريكا لا علاقة لها بأي نوع من أنواع الشرطة وليس لها الوصاية على أي مؤسسة من مؤسساتها.»[8]

---

(5) أوراق من وحي الواقع الأمريكي : محمد السنوسي سنى، دار النشر المغربية، سنة 1994 ص 62.

(6) أوراق من وحي الواقع الأمريكي : محمد السنوسي سينى، دار النشر المغربية، سنة 1994 ص 67.

(7) نفس المرجع ص 67

(8) نفس المرجع ص 76

ونحن نعرف أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تطور فيها الإنتاج الصناعي الذي أثر في إعادة توزيع الإنتاج بين الصناعة والفلاحة، فنسبة المشتغلين بالزراعة تقدر بحوالي 5٪ من السكان وينتجون أكثر من حاجة سكان البلاد.

ركزنا على أهمية التنظيم الديمقراطي على الصعيد المحلي حيث تخضع كل المؤوليات القضائية والسياسية والإدارية والأمنية لمبدأ الانتخاب والتصويت الديمقراطي باعتباره النواة الأولية لأي تنظيم ديمقراطي على الصعيد الوطني، أليس هذا التنظيم يشبه إلى حد ما ما تحدث عنه ماركس في تقييمه لكمونة باريس بعد قيامها، ما عدا قرار العزل في أي لحظة، ربما بعد ارتكاب خطأ جسيم يتم ذلك حتى في التنظيم المحلي بالضرورة اقتداء بما يحدث في رآسة الدولة (ننكسون ووترغيت) على المستوى الفيدرالي.

فمعظم الماركسيين والاشتراكيين اليوم قد تخلوا بسرعة عن ديكتاتورية البروليتاريا، كما ارتسمت ملامحها الأولى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما احتدمت المواجهات بين الطبقة العاملة والرأسمالية الناشئة لتوها كقوة اقتصادية ابتداء من الحركات (الانتفاضات..) التي عمت معظم بلدان أوربا لسنة 1848 مرورا بكمونة باريس 1871 إلى الوصول إلى أول إنجاز عمالي عالمي أي تنظيم أول فاتح ماي في التاريخ ماي 1890. ثم بعد ذلك استولت البروليتاريا (أو حزبها) على السلطة في دولة متأخرة هي روسيا، سبق الحديث عن شروطها الخاصة، وآلت هذه الديكتاروية الاشتراكية إلى ما آلت إليه، وطوى التاريخ عدة تجارب حزبية على الخصوص لينتهي في الأخير إلى اقناع الجميع بضرورة تبني الديمقراطية كوسيلة للوصول إلى الحكم وكوسيلة للبناء الاقتصادي والاجتماعي.

- 3 -

صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية (إلى جانب أوربا واليابان، وقد تلتحق بهما روسيا والصين) تتحكم في مصير العالم المتخلف، هل سيظل الوضع على ما هو عليه في مستقبل العقود القادمة..؟ أي

أن الهيمنة الرأسمالية الأمريكية لن تتراجع إلى الوراء، وأن التاريخ سيتوقف عن التطور (أي نهاية التاريخ التي تراجع عنها صاحبها) ولن يفعل سوي نقل مواقع الهيمنة من دولة رأسمالية إلى أخرى، كما حدث سابقا من انجلترا إلى أمريكا دون أن تتغير بنية النظام الرأسمالي ؟

هناك دول صغيرة من حيث السكان والمساحة و"القوة العسكرية" استطاعت بفضل أحزاب ديمقراطية اشتراكية ان تقلص من وحشية النظام الرأسمالي، وتبني مجتمعا متقدما من حيث الرعاية الاجتماعية وتحسين أوضاع مواطنيها، ولكنها تفتقد القدرة على التأثير في بقية العالم، وفي طليعة هذه الدول، الدول الاسكندنافية، وهذا المستوى من الإصلاح يفرض نفسه على كل الدول الرأسمالية من أجل إيجاد توازن اجتماعي مقبول، وخصوصا بعد أن ازدادت الفروق بين الفئات والطبقات في سياق التوحش الرأسمالي يعلق أحد الاقتصاديين الألمان غير الماركسيين على اتساع هوة هذه الفروق بين رؤساء الشركات والعمال يقول:

«ففي مطلع الثمانينيات كانت النسبة القائمة بين دخل الفرد الواحد من رؤساء الشركات الأمريكية ودخل العامل العادي تبلغ أربعين إلى واحد في المتوسط، في نهاية التسعينيات كانت هذه النسبة قد بلغت 400 إلى واحد، أي أن دخل رئيس الشركة كان أعلى من دخل العامل العادي بمقدار يبلغ 400 مرة، وازداد التفاوت وخصوصا في الوقت الراهن فدخل بعض رؤساء الشركات صار أعلى من دخل المستخدم العادي بأر بعة آلاف مرة...»[9]

هذه الفروق في الدخل وأيضا في أمتلاك الثروة موجود حتى في العالم الثالث وبشكل مأساوي، مع الاختلاف في مصادر تراكمها ومدى "شرعية" و"قانونية" الحصول عليها بطرق راسمالية حتى. إن العائق الأكبر الذي يجعل احتمال تطور النظام الأمريكي

---

[9] انهيار الرأسمالية : أسباب مرجع سابق : أوريش شيفر ترجمة د عدنان علي عالم المعرفة 371. ص 24.

إلى نظام اشتراكي ديمقراطي ولو على المدى البعيد، أو في أمد غير منظور هو الصناعة والهيمنة العسكريتين.] لنلاحظ ان النزاعات الحربية في الماضي كانت تندلع بسبب من الاسباب السياسية او الاقتصادية ام اليوم فقد تدخل عنصر جديد وهو الانتاج الضخم للسلاح الذي يبحث له عن اسواق وحروب لتصريفه]. فانفاق أمريكا العسكري سنة 2010 يقدر بـ 693.50 مليار دولار منها 102 مليار دولار نفقات على 800 قاعدة عسكرية في العالم وتليها الصين بـ 120 مليار دولار ونسبة الإنفاق الأمريكي إلى الإنفاق العالمي يقدر بـ 43٪.

إن هناك عدة عوامل قد تساعد على تخفيض الإنفاق العسكري الامريكي أولها (وأهمها) تصاعد الدين العام وإقدام البلدان "الدائنة" للولايات المتحدة الأمريكية بسحب مستحقاتها من الدين لدى أمريكا، هذا الدين الذي يعتبر بمثابة احتياطي لدى الدول الدائنة وثانيها تطور واستقلال معظم الدول المتاخرة اقتصاديا وسياسيا، ولو على المدى البعيد، لقطع الطريق على "مبررات" التدخل العسكري الأمريكي أي باختصار دخول معظم الدول المتأخرة إلى نادي الدول المتقدمة وإلى المنافسة الاقتصادية من منطلق السيادة الوطنية المندمجة في العولمة.

-4 -

ولنعد طرح السؤال مرة أخرى وبصيغة مختلفة، هل أن نمط الإنتاج الراسمالي وفي مقدمته الرأسمال الأمريكي سيظل جاثما، وإلى الأبد، على العالم دون أن يتطور في اتجاه او يتغير إلى نمط آخر من الإنتاج تصوره الماركسيون كنمط اشتراكي ؟ هل ينبغي أن "تستسلم" البشرية لمقولة ان الرأسمالية هي نهاية التاريخ إذا كان للتاريخ نهاية ؟ رغم معرفتنا بان تاريخ التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في العالم منذ بداية الدول الكبرى وهو يتحول من طور دولة ونظام (نمط الإنتاج) اجتماعي اقاصادي إلى طور دولة أخرى ونظام آخر.

هناك أنماط إنتاج دامت قرونا تخللتها انظمة استبدادية تعكس طبيعة علاقات الإنتاج. كانت فيها حكومات "الدول" تقوم وتسقط في النظام العبودي، والنظام الإقطاعي بجميع تلاوينه، ثم النظام الرأسمالي الذي بلغ من العمر ما يزيد على أربعة قرون توالت في ظله أنظمة سياسية استبدادية وملكيات الحق الإلهي، ثم مع تطور هذا النظام وامتلاك المواطن لحقوقه الفردية وتوطين الملكية الخاصة، تم التواضع (التوافق) على مسطرة التداول على السلطة السياسية عبر الانتخابات بعد حروب اهلية طاحنة بين الدول في اروبا.

ولكن النظام الرأسمالي ما زال غير قادر على خلق توازن اقتصادي ثابت يحد من فوضى السوق وعبث المضاربات المالية التي تستبد بالاقتصاد والمجتمع، ولذلك فإن الديمقراطية السياسية في ظل الرأسمالية لا تتطابق مع الديمقراطية الاجتماعية، والسؤال الذي يتطلب تفكيرا أعمق من المدافعين عن الاشتراكية والدميقراطية هو : ما هي ملامح المرحلة الانتقالية الطويلة الأمد لتجاوز سلبيات الاستغلال الرأسمالي كتطور "مستقل" عن إرادة البشر؟ لان تفاقم التناقضات الاجتماعية الناجمة عن أزمات الرأسمالية وتأثيرها السلبي على حياة الطبقات الكادحة، ستؤدي لامحالة، ضمن هذه المرحلة الانتقالية، إلى مقاومات متعددة الأشكال والأطراف وخصوصا على مستوى الدول المتأخرة التي تعاني من الفقر واستباحة سيادتها الوطنية.

في لحظة ما وفي مكان ما كان ماركس قد قال بان البشرية ستجد نفسها في مواجهة احتمالين : أم تحقيق الاشتراكية والدخول إلى تاريخ الحضارة الإنسانية لأول مرة في تاريخ البشرية، اوالسقوط في حالة من الدمار والإنهيار الشامل.فالاتحاد السوفياتي لم تكن أوضاعه الاقتصادية تسمح له بالاستمرار في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا، إلا أنه قرر قبل ذلك، وبوعي، توقيف سباق التسلح مع أمريكا، التي ما زالت تواصل زيادة الإنفاق على تجديد الترسانة العسكرية كيفا وكما.

يبدو أن الحل التاريخي لأزمات الرأسمالية هو الحل الاشتراكي الديمقراطي، وسيظل تحليل ماركس لنمط الانتاج الرأسمالي، في كتابه "راس المال" بمثابة شبح مخيف يطارد الرأسمالية ويقض مضجعها، بين الحين والآخر إلى أن تتوفر الشروط الضرورية للانتقال ثم التجاوز، فلأول مرة في التاريخ تندمج الكرة الأرضية في نظام اقتصادي وسياسي، بخلاف المراحل السابقة التي هيمنت فيها حضارات خفت بريقها، وكان العالم المعروف أنذاك يقع تحت سيطرتها الاقتصادية والثقافية ويسعى كل العالم أيضا إلى التماهي مع ما وصلت إليه.

فعلى سبيل المثال كانت الدولة العربية الإسلامية، كمرحلة في هذا التطور التاريخي، إبان قوتها في العالم المعروف آنذاك قد اكتسحت مناطق البحر الأبيض المتوسط الجنوبية والشرقية والغربية، وجزء من الشمالية وبلدان آسيا الغربية والوسطى، وفرضت الجزية والخراج بحد السيف وتعاليم القرآن لتمويل الجيش ومصاريف النخبة الحاكمة حتى أن القولة المروية عن هارون الرشيد وهو يخاطب سحابة عابرة في السماء، معبرة في هذا المجال يقول الخليفة العباسي للسحابة : « اذهبي أنى شئت فخراجك آت إلي لامحالة». هذا فضلا عن ازدهار الفكر والثقافة الذي سيصبح منارة لكل العالم آنذاك.

الخلاصة الأولى من هذا العرض، هي أن قانون التطور التاريخي الذي لا فكاك من الانصياع له: يؤكد أن الدولة القوية على الصعيد العالمي وفي أي مرحلة من مراحل التطور التاريخي تفرض على الدول الآخرى الأقل تقدما او متخلفة ضرورة التكيف معها في الاتجاه العام للتطور الاقتصادي والسياسي والثقافي.

وفي هذا السياق يطرح السؤال التالي حول نظرية المفكر الماركسي سمير أمين عن تحولات العلاقة بين المركز والأطراف والتطور اللامتكافئ، ألا تعتبر تحولات هذه العلاقة خارج التطور التاريخي والواقعي ؟ حيث كانت هذه النظرية تعد الدول المتأخرة (الأطراف) بالتحول إلى مركز عن طريق "الثورة الاشتراكية" وفك

الارتباط مع السوق الرأسمالية لقد تكون الصين نموذجا لهذه الأطراف ولكن عن طريق غزو السوق الرأسمالية].

في حين أن المسألة أصبحت اليوم معكوسة، فما كنا نطرحه كثورة (أو إصلاح) دميقراطية ذات آفاق اشتراكية، تحولت في الواقع وفي التجربة الملموسة إلى ثورة اشتراكية ذات آفاق رأسمالية، فالصين والفيتنام مستقبلهما هو روسيا اليوم على الصعيد السياسي أيضا أم على الصعيد الاقتصادي فحصان طرواده الرأسمالي يزحف في النسيج الاقتصادي دون توقف.

وفي آخر هذا الفصل لابد من اعادة تركيب الصورة من جديد بالتأكيد على ان النظرية الماركسية قد لعبت الدور الرئيسي في مواجهة النظام الرأسمالي دون غيرها من نظريات التغيير الاقتصادي و الاجتماعي في المرحلة السابقة صحيح انها في حاجة ملحة إلى ادماج نتائج التطورات العلمية و الاجتماعية، وقد تركت وراءها اليوم بعض المواقف التي كان يعتبرها لينين مبدئية مثل دكتاتورية البرولتاريا والسلطة و السلطة المركزية على الصعيد السياسي. كما برهنت التجربة التاريخية الملموسة على ان الاشتراكية، او اي شكل من اشكالها، لن تتحقق في دولة متأخرة عن ما تحقق من تقدم في العالم.

ولكن الممكن اليوم هو اعادة ترميم الاقتصادات غير المنتجة في الدول المتأخرة بتقوية الانتاج الصناعي و الدخول في المنافسة على الصعيد الدولي وتحقيق قيمة مضافة و تهيئ الشروط لإقامة عدالة اجتماعية ضمن النظام الرأسمالي كمرحلة انتقالية بعيدة المدى وخصوصا في الدول المتأخرة التي تعاني من معوقات بنيوية. صحيح أن في دول أمريكا اللاتينية حكومات وصلت إلى السلطة الفعلية عن طريق الانتخابات وتحاول توفير الشروط لإقامة عدالة اجتماعية وإنصاف الطبقات الكادحة، ف " تشافيز" في فنزويلا يسعى إلى تحسين وضعية الفقراء في البلاد، ويقول عن نفسه أنه ماركسي.

ولكن أمريكا اللاتينية راكمت تجربة تاريخية طويلة منذ استقلت عن الاستعمار الاسباني والبرتغالي في مستهل القرن التاسع عشر، أي حوالي قرن ونصف قبل استقلال المغرب على سبيل

المثال، وعانت من أنظمة ديمكتاريوية لمدة طويلة وتفجرت فيها حركات وطنية وحدوية (بوليفار) وحركات ثورية إصلاحية ذات تأثير جماهيري واسع بدعم ديني مسيحي المسمى بلاهوت التحرير"[10]

في حين يختلف الوضع في البلدان العربية الإسلامية عن كثير من دول العالم الثالث، سواء في آسيا أو في أمريكا اللاتينية وهل يحق لنا أن نصنف هذه الدول في عالم آخر هو العالم الرابع إلى جانب الدول الإفريقية.

---

[10] للاطلاع على تفاصيل الموضوع انظر: اليسار والخيار الاشتراكي قراءة في تجارب الماضي وفي احتمالات الحاضر. داوود تلحمي. مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الدمقراطية رام الله – فلسطين 2008 ص 121 إلى 159.

الجزء الثاني
الماركسيون في المغرب

من المعروف أن الماركسية كانت وليدة تطور الرأسمالية في الغرب الاوروبي سواء كتطور فلسفي ونظري او كحركة اجتماعية وسياسية عملت الماركسية على اعاده قراءتها بمنهجية جديدة وفق التطور التاريخي الفكري والاقتصادي، أما في دول العالم الثالث (أو المتأخر) التي كانت مستعمرة من قبل وأصبحت مستغلة من طرف الدول الرأسمالية الأقوى، فقد غدت الماركسية أداة للدفاع عن المصلحة الوطنية ولوبمنهجية طبقية، سواء كنظرية وقد غلب عليها التحليل الإقتصادي، أو كأحزاب شيوعية انتشرت بمستويات متباينة في دول آسيا وأمريكا اللاتينية، وحتى في الدول العربية الاسلامية ايضا، ولكن دون ان تنجح في الاستلاء على السلطة في هذه البلدان الاخيرة، بخلاف بلدان أسيا.

ومنذ البداية يطرح السؤال التالي : لماذا كانت الثقافة الصينية وامتداداتها الفيتنامية والكورية تقبل باعتناق الماركسية [الشيوعية] كأداة للصراع « ضد الاستعمار وتحقيق العدالة الاجتماعية وفكرة المساواة، في حين ان الثقافة العربية الاسلامية ظلت عصية على قبول واستيعاب الايديولوجية الشيوعية ولو كحركة وطنية، بل كانت مجرد لحظة عابرة واستثنائية.....» [علال الازهر من الاتحاد الاشتراكي من الاختيار الثوري إلى الاختيار الديمقراطي دار النشر المغربية 2007 ص 93]..

... ياسين الحافظ المفكر الماركسي القومي في كتابه التجربة الفيتنامية بأجراء مقارنة بين بعض هذه الدول [الفيتنام] وبين التجربة العربية حيث ركز على مقولة فوات الوعي التاريخي العربي في مقابل عقلانية الوعي الكوني الفيتنامي، وساق للبرهان على ذلك عدة مظاهر : الوعي العربي سجين الماضي والتقليدوية المحافظة، الوعي الفيتنامي يتعامل بعقلية العصر مع الواقع..الخ[1].

---

(1) ياسين الحافظ مرجع سابق

صحيح أن جنوب اليمين في سنة 1969 قد تبنى نظاما اشتراكيا اقرب إلى الأفكار الماركسية، ولكن في شروط تنافس أفراد القيادة على السلطة التي أدت إلى إنهيار النظام ككل، ويطرح السؤال من جديد لماذا انهار هذا النظام، رغم أن عدد المتعلمين كان يصل الـ ٪ 80 في المائة حسب بعض الإحصائيات ؟. هل السبب يعود إلى العقلية الصحراوية والقبلية وعقلية الزوايا والطوائف؟ أم أن السبب يعود إلى الطبيعة الصحراوية والتزمت الوهابي والديني عموما كان اكثر مناعة اي تأثير المحيط الإقليمي. كما أن نظام عبد الكريم قاسم حكم بالوكالة إن صح التعبير عن الشيوعيين في العراق وانتهي في الاخير إلى اقتتال بين البعثين والشيوعيين.

وصحيح مرة أخرى أن بعض الأحزاب الشيوعية توسعت جماهيريا مثل الحزب الشيوعي السوداني الذي واجه الإستعمار الأنجليزي بعد تأسيسه سنة 1946 تحت اسم الحركة السودانية للتحرر الوطني في البداية في تحالف مع النقابة العمالية السودانية وعندما غير اسمه إلى الحزب الشيوعي التزم بإحترام عقيدة الشعب السوداني الدينية، وكان يوقف اجتماع اللجنة المركزية للحزب عند وصول وقت الصلاة. وقد تعرض هذا الحزب لعملية "نحر" أو "انتحار" بعد انقلاب 1971 على الرئيس النميري) حسب تعبير الصحافي اللبناني فؤاد مطر صاحب كتاب بنفس العنوان[2].

وتشكلت احزاب شيوعية في معظم الدول العربية بتأطير أطر أجنبية أو يهودية كانت على دراسة بالثقافة العصرية والماركسية ومنها دول شمال افريقيا أو المغرب العربي أو الدول المغاربية كما نصفها اليوم فتشكل في المغرب أيضا حزب شيوعي أسسته في البداية اطر فرنسية ثم تمغرب فيما بعد.

---

[2] الحزب الشيوعي السوداني نحروه ام انتحر فؤاد مطر 1971

القسم الأول
ماركسية التنظيمات السياسية المغربية

الماركسية – الشيوعية

في عهد الاستعمار وبداية الاستقلال

تمهيد

في التجربة المغربية يمكن التمييز بين مستويين، مناقشة النظرية الماركسية كنظرية وبين الممارسة الشيوعية كممارسة حزبية وسنجد بعض المفارقات في مواقف الحركة الوطنية منذ البداية بين مستوي معين من الالتزام بحد ادنى من الموضوعية إذا تعلق الامر بالماركسية كنظرية، وبين الموقف العملي من الحزب الشيوعي المغربي، وتتجلى هذه المفارقة بالخصوص في مواقف الزعيم علال الفاسي الذي كان أول المفكرين السلفيين المجددين وفق متطلبات العصر.

ففي كتابه الحركات الاستقلالية في المغرب العربي يتحدث علال الفاسي عن موقف الأحزاب الوطنية من الحزب الشيوعي المغربي فيقول أن الدخول مع الشيوعيين في جبهة" مستبعد" ولا يجوز الاتصال بهم الا على يد اللجنة التنفيذية.". ولكن الزعيم علال الفاسي يخصص لمناقشة الماركسية حيزا كبيرا في كتابه القيم "النقد الذاتي" وهذه الإستشهادات من الكتاب مهما بدت طويلة نسبيا فهي مجرد فقرات مقتطعة من جدل مطول مع فكر ماركس وسوف نستعرض موقفه من الماركسية للاستئناس ثم نعود إلى الاشارة إلى موقف الحزب الشيوعي المغربي. يقول علال الفاسي في " النقد الذاتي" :

و»هنا ننفصل عن فكرة ماركس الذي يعتبر حلقات التاريخ دائمة الإفراغ لتهييء العالم للنظرية الإشتراكية إن ماركس يحترم الرأسمالية والبرجوازية لأنهما مرحلة انتقال كان من الضروري أن تمر بهما الإنسانية لكي تصل إلى الإشتراكية لكننا نقول إن الإشتراكية والشيوعية وحتى الفوضوية ليست كلها الا مراحل من

تجارب الانسانية تؤثر فيها عوامل التطور لا التفسير المادي الجبري...»[3].

ويواصل علال الفاسي في شرح ما يعتبره مضمون الماركسية فيؤكد على «أن الماركسية لم تكن أكثر من طريق لتطبيق العدالة والأخوة الإنسانية على أساس المرحلتين 1- كل أمرئ وما يستحق (يقصد أي لكل حسب عمله) 2- وكل أمرئ وما يحتاج (يقصد أي لكل حسب حاجته) ولكن خطأها في الجمود على اسلوب معين ناشئ عن اعتبارات انسانية لا يمكن نكرانها، لذلك فمن الحق الاعتراف بقيمة الكفاح الذي قام به الاشتراكيون من أجل تنوير الطبقات الضعيفة لحاجتها للتكتل من أجل العدالة الاجتماعية وتنوير العقلاء لضرورة التفكير بالغير والعمل على ازالة الفوارق بين الإنسان وأخيه الإنسان»[4].

ويسهب علال الفاسي في توضيح الجوانب الإيجابية في النظرية الاشتراكية والماركسية. وكتاب النقد الذاتي هو مراجعة نقدية لكل الأفكار السائدة في المجتمع ومظاهر التأخر الاجتماعي والسياسي والديني.

هذا التقييم للنظرية الماركسية في كتاب النقد الذاتي كان قبل الإستقلال ومازال الزعيم زعيما لأغلبية المغاربة، وهو يسلط نقده الموضوعي على مختلف مظاهر التخلف في المجتمع المغربي كان ينظر إلى ما ينبغي أن يكون عليه مستقبل البلاد بما فيه النظام السياسي الذي اختار له النظام البرلماني آنذاك، ولكن بعد التطورات التي عرفها مغرب الإستقلال صراع حزب الإستقلال من أجل السلطة (او الحكومة)، تم انفصال الجناح الذي اصطلح عليه بالجناح التقدمي وتشكيل حزب جديد هو الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ودخول الحزبين في صراع سياسي و"فكري" .عاد علال

---

(3) الحركات الإستقلالية في المغرب العربي منصف النجاح الجريدة الدار البيضاء ص 487

(4) النقد الذاتي الطبعة الرابعة ماي 1979 لجنة تراث الزعيم ص 183-184

الفاسي في المؤتمر السادس للحزب (سنة 1962) مناقشا الماركسية بمنهجية مختلفة و محاولا ابراز العيوب الفلسفية للنظرية إن صح التعبير.

وقبل ذلك يعتبر النظرية الماركسية التي تأخذ العقائد على أنها بناء عال توضح جيدا مصدرها ولكنها لا تنتبه إلى الغاية منها أنها تنظر للأسباب لا للغايات كما أنها لا تنتبه إلى أنها نجاح أدبي عكسه يصبح فشلا فعليا، فلسنا في حاجة للإلتجاء لعقيدة القيم العالية أو للخلق، أو للقانون أو الفلسفة الإبدية أو الطبيعية لنبني ما خفي على الجدلية التاريخية..."[5].

هنا لجأ علال الفاسي إلى مناقشة الماركسية من الزاوية، الفلسفية في علاقة الصورة بالفكرة، ووضع العقيدة في خانة البنية الفوقية: لم يتحدث عن الإشتراكية والمساواة والدفاع عن المستضعفين كما فعل في "النقد الذاتي" لأن هذه الأفكار تبناها الخصوم في مهاجمة حزب الإستقلال بعد الإنفصال.

---

[5] نفس المرجع السابق ص 42

الفصل السادس

ماركسية الحزب الشيوعي

المغربي في المرحلة الاستعمارية

منذ تحول اسم الحزب البلشفي إلى الحزب الشيوعي اصبحت كل الأحزاب التي تتبنى الماركسية كإيديولوجية تسمي نفسها أحزابا شيوعية، ومن ضمن هذه الأحزاب الحزب الشيوعي المغربي، وترجع أصول هذا الحزب إلى نشاط الحزب الشيوعي الفرنسي بالمغرب : حيث انشأ فرعا له سمي بـ "المنطقة المغربية للحزب الشيوعي الفرنسي " الذي مارس نشاطه بحرية ما بين 1936 و1939.

« ورغم ان الحزب غير اسمه في 1943، فان ذلك لم يعكس تغييرا في طبيعته، اذ ان قادته ومناضليه لم يتبدلوا منذ 1936. ولكن الاسم الجديد للحزب (الحزب الشيوعي المغربي) يوضح رغبة الحزب في الاعتماد على الطاقات الداخلية وان لا يبقى عبارة عن "منطقة" أو "فدرالية" تابعة لحزب ميتروبولي.» (الأحزاب السياسية في المغرب. ر. ريزيت منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي. تعريب كل من محمد ضريف ومحمد كرامي ومحمد شقير بتصرف.ط.1 نونبر 1992 ص299).

ومعظم تحليل ريزيت يقتصر على المرحلة الاستعمارية ويركز اساسا على الهيكلة التنظيمية وكيف كان يتم الانتقال تدريجيا في نسبة العضوية من الاعضاء الاجانب إلى الاعضاء المغاربة المسلمين، حسب تعبيره، ثم الصعوبات التي واجهها الحزب في نشر الافكار الماركسية فقد فقد « الحزب مواقعه الصلبة داخل الأوساط العمالية نتيجة لعدم تركيز دعايته على البروليتاريا الحضرية أو ربما لعدم استعداد هذه البروليتاريا لاستيعاب الماركسية.....». ثم ان «الحزب فشل في استقطاب الجماهير القروية

وفقد حلمه في نشر الماركسية بينها بعدما انضمت هذه الجماهير إلى حزب الاستقلال.» [ص 304 – 305] . انتخب علي يعته في بداية 1945 سكرتيرا عاما للحزب وعبدالسلام بورقية كمدير لجريدة الامل. « شكلت الفترة التي عوض فيها علي يعته ليون سلطان في 1945 فترة انتقالية في حياة الحزب، حيث جسد هذا السكرتير طبيعة الشريحة القيادية الجديدة التي كانت تتكون من مغاربة اشتغلوا طويلا بفرنسا ومن جزائريين استقروا بالمغرب» [ص 316 – 317]. لقد ساهمت هذه القيادة الجديدة، بفضل تكوينها الماركسي وانتمائها الوطني، في تطوير العمل الحزبي والاجتهاد في خلق اشكال تنظيمية تناسب الوضع الاجتماعي للسكان المغاربة الذين في غالبتهم من الفلاحين. ولكن كانت هناك عوامل موضوعية شكلت عائقا أمام تقدم الحزب الشيوعي المغربي:

- -1- السيادة الكلية للثقافة الاسلامية العربية والامازيغية التقليديتين داخل المجتمع المغربي في هذه المرحلة التاريخية، ولنذكر هنا المفارقة "الغريبة" التي وقعت بعد انفصال بلحسن الوزاني عن علال الفاسي حيث انضمت النخبة الفرنسية إلى الاتجاه السلفي في حين انضمت النخبة من ذوي الثقافة العربية الاسلامية إلى بلحسن الوزاني، وقد يكون لعامل الانتماء للزاوية تأثير في عقلنة هذه المفارقة. أي ان النظرية الماركسية التي يتبناها الحزب الشيوعي المغربي غير قادرة على اختراق، ولو في حدود دنيا جدا، هذه الثقافة السائدة.

– -2- ورغم ان الحزب الشيوعي، بعد وصول مغاربة إلى القيادة، اتخذ موقفا وطنيا بالدفاع عن استقلال المغرب وانهاء الاحتلال الفرنسي بدأ بعض الاعضاء في الانسحاب من الحزب والانضمام لحزب الاستقلال.

- -3- كما ان الطبقة العاملة، ومعظمها يعمل في مؤسسات فرنسية، كانت تجد نفسها في مواجهة ارباب عمل اجانب أي ان الصراع ضد الاستعمار الاجنبي كان هو التناقض المباشر والرئيسي حتى عندما تنفجر حركات مطلبية ويصبح مفهوم الصراع الطبقي غير ذي جدوى في هذه الحالة الامر الذي كان

يدفع الطبقة العاملة إلى الانضمام إلى حزب الاستقلال. هذا فضلا عن الموقف "المعادي" للحزب ولو بطريق غير مباشر من قبل الحركة الوطنية [حزب الاستقلال اساسا.]

- 4- ومما زاد في عزلة الحزب اضطراره إلى الدخول في العمل السري، فبعد ملاحقته تم حظره في دجنبر 1952. فغادره اعضاؤه الاكثر تهيبا وتخلى الحزب اراديا عن الاعضاء الذين لا يثق بهم [ريزيت ص 308] «وقد ظل الحزب محافظا على نفوذه في البيضاء، المدينة الوحيدة الذي بدأ ينمو فيها الوعي الطبقي، وفي منطقة المغرب الشرقي نتيجة لعلاقة الجوار مع الجزائر والتي سهلت نشر الافكار الماركسية داخل أوساط العمال والفلاحين» [ص 308.]

ونظرا لأهمية موقف الحزب الشيوعي المغربي في هذه المرحلة من العنف والعمل المسلح فإننا سنتعرض لهذه المسألة بقدر من التفصيل النسبي :

- كانت مرحلة الانتقال إلى العمل المسلح قد تطلبت مخاضا عسيرا من أجل الشروع فيه عمليا، وهذا المخاض الذي كان يتفاعل مع الاحداث الجارية في البلاد، لم يكن خاصية الحزب الشيوعي وحده في صفوف الحركة الوطنية المغربية بل قد عاشه، وربما بشكل أكثر مأساوية، حزب الاستقلال. فقد انطلقت حركة المقاومة السرية بشبه استقلال عن حزب الاستقلال من الناحية التنظيمية، بل أكثر من ذلك فقد دفع بعض الوطنيين « إلى شجب واستنكار بعض اعمال المقاومة مثل قنبلة السوق المركزي [مارشي سنترال]» بخلاف المقاومة التي فجرها الحزب الشيوعي فقد انطلقت من داخل الحزب بعد الاتفاق على المبدأ [معظم المعلومات المذكورة في الفقرات التالية مستقاة من موضوع منشور بجريدة المناضل- ة - 31 مارس 2006. نقلا عن اطروحة شكيب ارسلان «مساهمة في تاريخ الحزب الشيوعي المغربي خلال حقبة الاستعمار».

«كانت قضية محمد الحنصالي، واحداث تادلة عام 1951، فرصة الحزب الشيوعي المغربي لتحديد موقفه من اللجوء إلى العمل الفردي. ففي غضون هذه القضية جرى اعتقال اعضاء لجنة الحزب

المركزية المعطي اليوسفي واحمد المعادي، وكذا روبير لا مورو التي رفض الحزب الشيوعي سمة "الارهاب"، ورفض تهمة ممارسته للإرهاب: «الشيوعيون ليسوا ارهابيين ولا مضرمي حرائق وتقدموا في المحاكم كمتهمين للجرائم التي ارتكبها الامبرياليون في تادلة». [ليبرتي "الامل" 28 يونيو 1951 عدد 420]. وقد كانت هذه الاحداث مناسبة دفعت قيادة الحزب إلى مناقشة موقف الماركسية من الارهاب الفردي، ومدى صحة ممارسة المقاومة المسلحة من وجهة نظر مبادئ النظرية، فقد استطاع عبد الله العياشي ان يبرر "نظريا" الموقف مستشهدا بلينين. كان هذا الأخير في كراسة "نضالات الانصار" يعارض العمل المسلح الفردي، لكنه يشرح أمكان اعتبار عمل جماهيريا حتى ولو قام به افراد عندما يجد محيطا ملائما ويكون مطابقا لضرورة لا تشجبها الجماهير». انخرط المناضلون الشيوعيون بحماس في الكفاح اليومي لينشروا افكار الحزب الماركسية في شروط ثقافية وطنية صعبة جدا وحصار السلطات الاستعمارية وخصوصا بعد منع الحزب، وفي نفس الوقت رفع مستوى الوعي الوطني في صفوف المواطنين، بعد اعتقال قادة "اليد السوداء" في نهاية 1953 بدأ التفكير في تأسيس منظمة جديدة للعمل المسلح، «ففي مارس 1954...، أسس عبد الله الحداوي الحسن الكلاوي وعبد الكريم بن عبد الله، وعبد الله العياشي، والطيب بقالي، ومناضلون آخرون، حركة جديدة سموها "الهلال الاسود". كان الطيب البقالي بكر المجموعة، كان قد شارك في الشبكات الشيوعية للمقاومة الفرنسية في مطلع سنوات 1940. وكان الحداوي اصغرهم : ا 17 سنة [اغتيل وعمره 19 سنة]، كان هو من اقترح اسم المنظمة "الهلال". كان عنوان المنشور الأول من اليد السوداء إلى الهلال الاسود. وكانت المنشورات الموزعة تحمل صورة رشاش واسم المنظمة. أما انشطتها المسلحة فتمتد من تصفية المتعاونين مع الاستعمار إلى القاء القنابل بالمدينة الاوروبية مثل القنبلة التي انفجرت بشارع باريس بالدار البيضاء». [الكفاح الوطني 18 نوفمبر 1980.]

بعد مرحلة الاستقلال الوطني

بعد الاستقلال سنة 1955 – 1956 [55 عودة محمد الخامس – 2 مارس 56 استقلال المغرب الرسمي] لم يتغير موقف الحركة الوطنية من الحزب الشيوعي المغربي، فحتى بلحسن الوزاني اكد أمام الشبيبة الديمقراطية «ان التقدمية الاشتراكية – كما نراها – ليست برأسمالية ولا ماركسية ولا شيوعية، ولا ديكتاتوريه.... وبعبارة اخرى ان تقدميتنا مذهب وسياسية يتألفان من عنصرين اساسيين هما : الاشتراكية الاسلامية وجميع محاسن الاشتراكية الحديثة [الدعوة إلى النهضة والانبعاث عدد 7 ص 7]. ورغم ذلك فهذه مناقشة "فكرية"، إذا صح التعبير، في حين ان مقاومين كبار من الحزب الشيوعي تعرضوا لعملية اغتيال عقب الاستقلال مباشرة وعلى رأسهم عضو المكتب السياسي عبد الكريم بن عبد الله [اغتيل في 31 مارس 1956]. وعبد الله الحداوي [اغتيل في 28 يوليوز 1956]. وبقي الحزب الشيوعي المغربي يعانى من المضايقات بين السرية والعلنية إلى ان اخذ قرار بمنعه في ظل حكومة عبد الله ابراهيم التقدمية. هناك من يعيد التشبث بهذا الموقف العدائي إلى كون الأحزاب الشيوعية المغاربية ذات روابط خارجية، فقد نشأت الشيوعية المغربية في البداية بقيادة اجنبية، واعتبرت ان تحرر البروليتاريا في فرنسا سيؤدي إلى تحرر البروليتاريا في المغرب، في اطار الاممية البروليتارية. ولكن هذا السبب لا يعتد به بعد ان اصبحت القيادة مغربية، وانخرط الحزب في المقاومة المسلحة ضد الاستعمار بحماس وطني عال.

قد يكون الجانب الفلسفي المادي هو الاقوى في التأثير حتى على النخبة السياسية التقدمية، اي ما يعرف عن الماركسية وموقفها من الدين بوجه عام، صحيح ان المعادين للماركسية كانوا يقفون عند عبارة ماركس المعروفة "الدين افيون الشعوب"، والسياق الذي وردت فيه هذه العبارة هو التالي : « ان التعاسة الدينية هي، في شطر منها تعبير[التشديد في الاصل] عن التعاسة الواقعية، وهي من جهة اخرى احتجاج على التعاسة الواقعية. الدين زفرة المخلوق المضطهد، روح عالم لا قلب له، كما انه روح الظروف الاجتماعية

التي طرد منها الروح. انه افيون الشعب.» [كارل ماركس - فريدريك انجلس : حول الدين. ترجمة ياسين الحافظ، دار الطليعة ط ثانية 1981 ص 34] هناك طبعا فلسفات غربية ملحدة متعددة، ولكنها بعيدة عن ممارسة الصراع من أجل تغيير الواقع كما هو حال الماركسية ' فالماركسيون يحفظون عن ظهر قلب الأطروحة الاخيرة لماركس حول فويرباخ : « لم يفعل الفلاسفة سوى تفسير العالم بطرق مختلفة، والشيء المهم هو تغييره.». [نفس المرجع السابق ص 56]. وفضلا عن ذلك فان الحزب الشيوعي المغربي، ومنذ اصبحت قيادته مغربية، «..... تبنى شعار الله والسلطان» حسب ما ذكره ريزيت. ولكن ذلك لم يغير موقف النخبة المغربية منه، لأنها كانت تجد نفسها في تناقض تام مع استراتيجية الحزب السياسية. بل اكثر من ذلك فقد استدعى قادة حزب الاستقلال [قبل الانفصال]. مبعوث الجزائر في الجامعة العربية، توفيق المدني وخاطبوه بالقول « يوجد بيننا خلاف،فعلا، حول المقاصد وحول الاهداف، وهذا الخلاف يزداد عمقا ويزداد اتساعا يوما بعد يوم سببه الاساسي، اننا نسمع من الكثير من الجزائريين، بل من بعض مسؤوليهم هنا ما يفيدنا ان الجبهة تسير في طريق شيوعي، وتعمل لفائدة الشيوعية، وان انتصارها انما هو انتصار للمبادئ الشيوعية الهدامة التي تقوض ديننا، وتقوض نظامنا، وتقضي على وحدتنا». [احمد توفيق المدني : حياة كفاح الجزء الثالث، الجزائر 1982، ص 182 - 183.] كانت هذه هي نظرة الحركة الوطنية المغربية آنذاك للشيوعية بكل اجنحتها الرجعية والتقدمية.

من السرية إلى العلنية والعمل الشرعي.

عانى الحزب الشيوعي المغربي هو أيضا من مضايقة الدولة لنشاطه السياسي واستمر يعمل في اطار السرية فرغم انه ظل حريصا على تمسكه بالماركسية - اللينينية منذ «الاعلان السياسي المرفق بميثاق "الحزب الشيوعي" سنة 1959 كانت هناك اشارة واضحة إلى ارتباط الحزب في تحاليله وممارساته بالمبادئ العلمية "للماركسية اللينينية". إلا انه ربطها بالتكيف مع الاوضاع

الملموسة للبلاد، ولكن موقفه تطور اكثر في اتجاه التكيف مع الواقع الثقافي المغربي عندما تأسس حزب "التحرر والاشتراكية" سنة 1968. لا توجد اية اشارة لمصطلح "الماركسية – اللينينية"؛ فالحزب يؤكد ان ممارساته مبنية على المفهوم العلمي للاشتراكية ومرتبطة بالتقاليد الثورية للشعب المغربي والتراث العقلاني للفكر العربي والمحتوى التحريري للإسلام». [الأحزاب السياسية المغربية: دمحمد ضريف، نشر المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ص 169]. بعد محاكمة علي يعته ومنع حزب التحرر والاشتراكية سيعود الحزب مكرها إلى السرية، وظل نشطا داخل الميدان الطلابي، ولكن نفوذه ونفوذ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سيتراجع مع صعود نفوذ الحركة الماركسية – اللينينية في أوساط الطلبة.

في 1974 سمحت السلطات المغربية لحزب التحرر بالحصول على الحق في العمل الشرعي تحت اسم: "التقدم والاشتراكية". وهو الاسم الذي ما زال يطلق إلى اليوم على الحزب الشيوعي السابق وقد تخلى عن النظرية الماركسية رسميا وتبنى العمل السياسي من أجل التغيير الديمقراطي، كمعظم الأحزاب الشيوعية في العالم. وقد يطرح السؤال التالي : لماذا تخلت هذه الأحزاب، وغيرها أيضا كما سيأتي فيما بعد، عن الماركسية كأيديولوجية رسمية ؟ ان هذا التحول لم يطرأ على الأحزاب الشيوعية باستقلال عن التطورات التاريخية التي عرفها العالم. سنترك الاجابة إلى الخلاصة في آخر هذه المناقشة.

الفصل السابع

ماركسية بعض قادة

الاتحاد الوطني – الاشتراكي

لم يتبن الاتحاد الوطني او الاتحاد الاشتراكي الإيديولوجية الماركسية لأنه اتخذ منذ البداية موقفا شبه عدائي من الشيوعية. ولكن بعض افراد القيادة كانوا يتحدثون بلغة ماركسية من جهة، ومن جهة ثانية كان هناك شباب داخل الحزب يتبنى الماركسية سوف نؤجل الحديث عنه إلى نقطة لاحقة. أم الآن فسنقتصر على الاشارة إلى بعض قادة الاتحاد الوطني والاتحاد الاشتراكي سواء كجناح تقدمي داخل حزب الاستقلال او بعد انفصال 1959. صحيح ان البشير الفكيكي كان ينسق مع الحزب الشيوعي في اطار المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي، وهو من الماركسيين الاوائل انتسبت اليه في البداية مجموعة المانوني، ولكنه انسحب من العمل السياسي في مستهل السبعينيات. تبنى حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الاشتراكية وقد اشار الشهيد المهدي بن بركة إلى مفهوم الاشتراكية العلمية في "الاختيار الثوري" «..... فان هذا الاسلوب يمكن التعبير عنه بانه سياسة اشتراكية بمعناها العلمي...... وان دور حزب ثوري في الساحة الراهنة ليس هو رفع يافطة الاشتراكية....... فمن الضروري اذن ان نقاوم بشدة الانحرافات والتضليلات التي تتستر تحت اسم الاشتراكية، وهي في الواقع ليست سوى انظمة شبه فاشستية او اقطاعية او عميلة للاستعمار....... ان مضمون الاشتراكية العلمية عندنا يقتضي....» ويوضح الشهيد المهدي بعد ذلك هذا المضمون سياسيا واقتصاديا. [الاختيار الثوري في المغرب، دفاتر وجهة نظر 22 ط: 1 2011 ص 75 - 76.]

ويبدو من الصعب ان تعزل هذا المفهوم للاشتراكية العلمية عن جذوره الماركسية لان انجلز كتب كتابا معروفا بعنوان : "الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية". على اعتبار ان الماركسية كانت تعتبر ان مفهومها للاشتراكية يستند إلى المنهج العلمي، وقد يكون هذا التأويل لعلاقة الماركسية بمفهوم الاشتراكية العلمية هو الذي دفع الباحث الامريكي إلى القول بان الشهيد المهدي بن بركة لم يكن « متعصبا دغمائنا، ولو انه كان أحيانا تقدميا في مناهجه، ماركسيا في مصطلحاته» [أمير المؤمنين طبعة الترجمة الجديدة، ترجمة عبد الغني ابو العزم، عبد الاحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، الطبعة الأولى 2004 ص 239.].

واشار العروي في كتابه "العرب والفكر التاريخي" إلى «تأثر المهدي بن بركة بطريقة من التحليل الماركسي فقد لوحظ عليه، في السنوات 1955 – 1960، انه كان يستعمل نظريات، وموضوعات ماركسية لتفسير وتبرير قراراته، ومواقفه السياسية [مثلا حول دور الحزب المسيطر في البلاد النامية، حول ضرورة الاستيلاء على الحكم لانعاش وتنظيم الحزب، حول ضرورة الانضباط والوعي، حول ضبط مفهوم تضامن الشعوب النامية ضد الاستعمار، ومضمون الاستعمار الجديد او المقنع، الخ] كان لجوؤه إلى الماركسية من نوع خاص– يتوصل هو إلى النتيجة عن طريق تحليل مسلسل ومنطقي، لكن في العرض يقدم النتيجة جاهزة كأنها من بديهيات "العلم" العصري التي يجب ان تقبل بدون مناقشة» [ص 55].

وقد كان بعض قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يوظفون ادوات المنهج الماركسي في تحليلاتهم ففي التقرير المذهبي الذي قدمه المرحوم **الاستاذ عبد الله ابراهيم** في المؤتمر الثاني للحزب [1962] اكد على « ان اشتراكية وسائل الإنتاج هي وحدها التي تسمح بالتحرر من التبعية ومن التخلف ب تحقيق تصميم حقيقي للاقتصاد....» [من الاتحاد الوطني إلى الاتحاد الاشتراكي].

كما ان التقرير الايديولوجي يشدد على تبنيه « للاشتراكية العلمية كمنطلق ومنهج، مقتنعين بانها هي وحدها التي تضع بين يدينا منهجا علميا متماسكا وفعالا.....». ولكنه في نفس الوقت

كان ينتقد كال ما له علاقة بالتجربة الشيوعية. كان الشهيد عمر بنجلون القائد الاتحادي ماركسيا بخصوصية اتحادية وكان يملك قدرة خاصة على استعمال الطريقة الجدلية في التحليل. ففي المحاضرة الشهيرة التي كان يلقيها أمام اعضاء الحزب، كان يقارن بين علاقة القطاعات الاقتصادية في الرأسمالية المتقدمة كما حللها ماركس في كتاب "الرأسمال" وبين علاقة هذه القطاعات في الدول المتأخرة، حيث المواد الأولية فيها تذهب إلى الدول الاستعمارية ولا ترتبط بأية صناعة وطنية، كما هو الحال في الرأسمالية المتقدمة التي حللها ماركس حيث قطاعات الانتاج متصلة بعضها ببعض. وكان يمثل للعلاقة بين الدول المتأخرة، ومنها المغرب، والدول الاستعمارية بالعلاقة بين حفرة تؤخذ منها المواد الأولية وعمارة تبنى. وكان يخلص من هذا التحليل إلى ان الحل الذي يفرض نفسه من أجل التغيير هو تحرير البلاد. وفي الكلمة التي قدم بها الشهيد عمر بنجلون التقرير الايديولوجي للمؤتمر الاستثنائي، اشار في سياق الحديث عن اتجاهات الشباب : الاتجاه الأول يسير « نحو نماذج اشتراكية مجردة وتقليد تجارب الشباب الاوروبي الثائر وذلك باسم الماركسية اللينينية.» [التقرير الايديولوجي...ص 18]. ويحدد عمر في هذا التقديم مفهوم الاشتراكية «وايديولوجية الكادحين، هي الاشتراكية العلمية بوصفها منهجية التحليل والدرس المنطلق من الواقع الحي والملموس، انها علم الحركة والتغيير الذي يرفض اخضاع الواقع الحي للنماذج الفكرية المسبقة والجامدة.....» [ص 24]. اليس هذا التعريف اقرب إلى الماركسية منه إلى نظرية اخرى. صحيح ان التقرير ضد ديكتاتورية البروليتاريا واستراتيجية الأحزاب الشيوعية قبل ان تتراجع عن ديكتاتورية البروليتاريا والعنف الثوري.

اما موقف الجابري من الماركسية فسنؤجله إلى فصل لاحق، والمعروف انه اعاد صياغة التقرير الايديولوجي. وكما هو معروف فقد كان الاتحاد الوطني والاتحاد الاشتراكي يفتخر بتشبثه بالأصالة الوطنية. وفي حوار مع محمد جسوس وهو قيادي في

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عن "وضعية علم الاجتماع في المغرب .. والاشتراكية .. والماركسية ..." نشر بجريدة الاتحاد الاشتراكي بتاريخ 16 نونبر 1994 يجيب عن سؤال "ماذا بقي من الماركسية ؟" فيقول : "أعتقد انه مازال لماركس صلاحية على مستوى التحليل والنقد لا تقل عن اجمل واحس ما نتوفر عليه في العصر الحديث والمعاصر سواء تحدثنا عن دوركايم او تحدثنا عن ماكس فيبر او عن فرويد او غيره . ما تغير بالنسبة لماركس هو الجانب القدسي . اذ لم يبقى ماركس من الانبياء ...... ويعتبر جسوس ان ما تغير في الماركسية هو "الجانب الايديولوجي" وفي رأيه يمكن "الان تحرير الفكر الماركسي من جزء كبير من القوى السياسية والايديولوجية التي كانت تتشبث به وتحوله الى "قرآن" ..." ويواصل جسوس توضيح نتائج هذا التحرر في اعادة احياء الجانب الايجابي من الفكر الماركسي .

الفصل الثامن

ماركسية منظمة 23 مارس ومنظمة العمل

البدايات

تبنى الكثير من الشباب الاعضاء داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الماركسية وحأولوا دعوة الحزب إلى تبنيها كإيديولوجية رسمية، كانت العلاقة بين هؤلاء الاعضاء مقتصرة على تبادل الافكار ومناقشة اوضاع الحزب آنذاك بعد انتفاضة 23 مارس 1965 والتي شكلت بداية مرحلة جديدة وطرحت التفكير في الأسئلة التالية : ما مغزى هذه الانتفاضة العفوية التي فجرتها الشبيبة المغربية ؟ واين هو دور الأحزاب الوطنية ؟ وما هي آفاق العمل السياسي في المغرب ؟

ولكن لنتحدث قليلا عن هذه الانتفاضة: فقد انفجرت عدة حركات جماهيرية عفوية فيما بعد انتفاضة 23 مارس 1965، من أهمها الاضراب العام في 20 يونيو 1981، والاضراب العام في 10 ديسمبر 1990، اللذان دعت اليهما نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، واحداث يناير 1984 العفوية في مراكش ومدن الشمال، لكن هذه الحركات لم ترق إلى مستوى الأهمية التاريخية التي اتسمت بها انتفاضة 23 مارس 1965 وذلك لأسباب أهمها:

1 – فقد كانت احداث 23 مارس أول حركة جماهيرية واسعة النطاق في مواجهة النظام السياسي المغربي بعد الاستقلال، كما عاشت الجماهير مشاعر الذهول والرعب أمام أول أمتحان لها مع الدولة الوطنية المستقلة.

2 – قد تكون ساهمت فيها بعض الفئات من الطلبة والتلاميذ المنتسبين، سياسيا، للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ولكن احداث 23 مارس كانت عفوية ساندتها الطبقة العاملة. اعتبرها الملك الحسن الثاني قد انفجرت بتحريض من جهات اجنبية، ثم عاد ليقر من جديد بانها نتيجة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية

المتفاقمة في البلاد، ولم تكن مذكرة يوسف بلعباس، وزير التربية الوطنية آنذاك، سوى النقطة التي افاضت الكأس.

3 – وهي السمة الاكثر أهمية في خصوصية هذه الحركة، فقد طرحت أسئلة على فئات من الشبيبة حول قيادة الحركة الجماهيرية وعجز الأحزاب التقدمية، تركزت هذه الأسئلة في جانب منها على الخط الايديولوجي والسياسي، وبكلمة مباشرة فان حركة 23 مارس 1965، كحركة تاريخية، شكلت وبامتياز شرعية جديدة لحركة جديدة....». [23 مارس 1965 تحول تاريخي في مغرب الاستقلال.علال الازهر : السياسة الجديدة العدد 429 11 ابريل 2003.].

وهذه الحركة هي منظمة 23 مارس التي بدأت تتشكل كمجموعات في كل من مراكش والدار البيضاء اساسا، كان العمل الحزبي الاتحادي قد ساعد على تسهيل عملية الاتصال بين مجموعة مراكش [الرابطة الفكرية] ومجموعة الدار البيضاء [نادي الوعي] وقبل ذلك كانت حلقة مراكش قد اطلعت على وثائق وادبيات حزب العمال الثوري العربي بقيادة ياسين الحافظ والياس مرقص، وقد كانت الماركسية هي مرجعية هذا الحزب، فتأثرت المجموعة بتحليلاته حول الاوضاع العربية والطبيعة الطبقية للبرجوازية الصغيرة.

بعد هزيمة 5 يونيو 1967 وما خلفته من آثار عميقة في الوجدان والوعي العربيين بدأ التفكير في القيام بعمل ما تنظيمي، كانت مجموعة مراكش والدار البيضاء قد استقر جزء منهما في الرباط والجزء الاخر في وفاس وبعد الهزيمة العربية انضم إلى مجموعة فاس المرحوم حمامة [بوعبيد] الذي انسحب من "التحرر والاشتراكية" وبدأ يبحث عن إطار جديد بعد ان انتقل إلى الانتماء إلى الماركسية الصينية. انتهت المناقشات بين المجموعتين إلى تشكيل حلقة فاس، كان الاطار الفكري الذي اعتمدته حلقة فاس هو محاولة إعادة الاعتبار لاستراتيجية الماركسية اللينينية عبر استعادة المفاهيم التي عبر عنها لينين في كتابه "الدولة والثورة" والذي لخص فيه آراء ماركس وانجلس في الموضوع وقد استعادت

الحلقة فكرتين اساسيتين وهما : طرح مسألة السلطة الغائبة في مواقف الأحزاب التقدمية باعتبار قيادتها برجوازية صغيرة، والمسألة الثانية هي اعتماد العنف الثوري للاستلاء على السلطة. كما كانت افكار ماو حول حرب التحرير الشعبية ذات تأثير في اوساط الشباب الثوري .

كان أول نشاط سري قامت به الحلقة هو توزيع منشور حول مقاطعة سلطان الطلبة سنة 1968 [انظر تفاصيل الحدث في الجزءالأول من الكتاب الاول [الماركسيون في المغرب] ص109]. في هذه المرحلة طرحت على الحلقة اشكالية جديدة وهي ضرورة البحث عن قيادة تملك اشعاعا على الصعيد الوطني لان المسألة الاساسية هي تهييئ الشروط المواتية لإنجاح صيرورة الكفاح المسلح، ربما دون أي اعتبار للمرجعية الماركسية لمن يتمتع، كقيادة، بالإشعاع على الصعيد الوطني، وهكذا قررت حلقة فاس ارسال المرحوم الحسين كوار إلى الخارج للاتصال بالزعيم المقاوم المرحوم الفقيه البصري. يذكر المهدي بنونة عدة حوارات له مع الحسين كوار في كتابه الجيد "ابطال بلا مجد" يقول المهدي بنونة : «يحكي الكوار وهو طالب مناضل جند ليتدرب في عين البيضا، اتصل بي بالدار البيضاء في شهر فبراير من سنة 1969. كنت حينها ابلغ من العمر خمسا وعشرين سنة، وكنت قد انهيت لتوي دراستي في التاريخ واللغة اليونانية بجامعة الرباط. كنت عضوا في شبيبة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية [التشديد في الاصل] اناضل في مجموعات صغيرة تابعه لشبيبة الحزب تسمى حلقة. [التشديد في الاصل] كان الامر يتعلق بتيار ماوي جعلت منه مظاهرات شهر مارس 1965 واغتيال المهدي بن بركة وحرب الستة ايام تيارا راديكاليا. وفي قلب مجموعتي. كان الكفاح المسلح يبدو شكلا من العمل أكثر ملاءمة من المقاومة السلبية التي اختارتها قيادة الحزب. هذا على الأقل من الناحية النظرية. عندما اتصل بي دهكون اقترح علي ان يساعدنا في تحقيق مشروعنا الثوري والالتقاء بالفقيه البصري. قبلت، وصلت إلى باريس في بداية شهر يوليوز...... وبعد ذلك، ضرب لي الفقيه البصري موعدا في

مقهى... يقول الكوار أمضيت مع رفاقي ثلاثة ايام في دمشق عند بو راس. وجدنا عنده دهكون ومحمود. ثم ذهبنا إلى عين البيضا. هناك انتبهت إلى الهوة التي تفصل بين وعود الفقيه البصري والواقع. ولأسباب أمنية. كنت قد طالبت ان اتدرب وحدي. والحال انني وجدت نفسي في معسكر يحيط بي مناضلون مغاربة كان العديد منهم رفاقا لي في الجامعة. بل ان الاحساس المهيمن كان في نظري هو الشعور بالوطنية أكثر منه شعورا ماركسيا». [ابطال...ص 82 – 83].

اعتقل المرحوم كوار في 27 ديسمبر 1969 وحكم عليه في محاكمة مراكش [1971] بـ 5 سنوات.وتوفيفي ديسمبر سنة 2000. لم يكن في مقدور الحلقة ان تبلور ماركسية مغربية خاصة مستمدة من صيرورة الحركة " الساكنة " للثقافة والمجتمع المغربيين كانت تحأول ان تستوعب النظريات المستمدة من التجارب السابقة وخصوصا التجربة الروسية والتراث اللينيني، والتجربة الصينية وحرب التحرير الشعبية. كماكانت قد اوقفت الاستقطاب التنظيمي حتى يتم التعرف على نتيجة لقاء كوار بالفقيه البصري ولكن بعد عودته استعادت الحلقة حرية العمل التنظيمي. بل قامت الحلقة بنشاط مكثف في الاتصال بالحلقات الأخرى من أجل توحيد الحلقات في افق بناء الحزب الثوري.

التأسيس: في 23 مارس 1970

تواصلت اللقاءات بين الحلقات الثلاث : حلقة حرزني والبردوزي وحلقة اسيدون وحلقة فاس، كانت الرغبة في الوحدة دافعا قويا بالنسبة للجميع، فالاتجاه العام هو الإيمان بالماركسية كنظرية للتغيير، والموقف من العنف كوسيلة للاستيلاء على السلطة، وبناء الحزب الثوري حزب الطبقة العاملة...إلخ. « وقد صادف الاجتماع التأسيسي لهذه الحلقات الذكرى الخامسة لانتفاضة 23 مارس 1965 : 23 مارس 1970 حيث توحدت القوى الفتية للحركة الماركسية اللينينية، تبني استراتيجية النضال لإقامة جمهورية ديمقراطية شعبية عن طريق الحرب الشعبية الطويلة، التبني

الواضح لافق الثورة العربية، لقد كانت هذه بإيجاز الأسس الايديولوجية التي على اساسها تم التوحيد الأول وتأسيس المنظمة الثورية المغربية 23 مارس». [صفحات من تاريخ منظمة 23 مارس منشورات الافق الديمقراطي الطبعة الأولى شتنبر 2006 ص 17]. وقد أعلن عن تأسيس منظمة 23 مارس في خضم المعركة الطلابية الكبرى سنة 1970 في مواجهة تجنيد الطلبة، فطيلة السنة بقي الطلبة في الرباط مضربين ومواظبين على الحضور في التجمعات والاحتجاجات، رغم اعتقال أكثر من اربعين طالبا في "الكوميساريا سنترال"، بل بالعكس تماما فقد سيطر الطلاب على تسيير المطعم الجامعي الوحيد آنذاك والحي الجامعي ونظم الطلبة ندوات فكرية حول الثقافة الوطنية وغيرها. هذه الحركة الطلابية حمست الوسط الطلابي فتزايد التعاطف مع الاتجاه اليساري، وفي غشت من نفس السنة أي 1970 انشق الجناح اليساري عن حزب التحرر والاشتراكية و اصبح يعرف بتنظيم [أ] هذا الزخم النضالي سيؤدي إلى صعود اليسار إلى قيادة المنظمة الطلابية.

ولم يكن انشقاق منظمة أ بسبب الاختلاف حول المرجعية الايديولوجية آنذاك كما كان الشأن بالنسبة للتنظيم الأول، بل كان بسبب الخلاف حول الموقف من مشروع "روجرز" لان حزب التحرر والاشتراكية آنذاك كان ما زال يتشبث بالاشتراكية العلمية وهي بالنسبة للحزب، بخلاف الاتحاد الوطني والاشتراكي للقوات الشعبية، تعود للجذور الماركسية. ثم ستبدأ صيرورة أخرى من أجل توحيد التنظيمين فالتنظيم الأول قد اطلق عليه تنظيم [ب] وتخللت هذه الصيرورة مناقشة قضيتين اثنتين، الأولى حول العمل النقابي والثانية حول اسلوب الكفاح المسلح، فمنظمة أ كانت تعتقد ان العمل النقابي يتطلب تشكيل لجان نقابية اقتداء بإسبانيا في حين الحت منظمة ب على ضرورة العمل داخل الاتحاد المغربي للشغل.

اما في اسلوب الكفاح المسلح فقد كانت منظمة أ تتبنى اسلوب الانتفاضة ولكنها اقتنعت بحرب التحرير الشعبية. لم تكن هذه الخلافات ذات أهمية لان الآراء كانت تتشكل داخل التنظيمين ويسعيان معا إلى الوحدة.

بداية الخلافات داخل منظمة 23 مارس

نشأت الخلافات داخل منظمة 23 مارس حول التطبيق العملي للنظرية الماركسية في الشروط المادية للظرفية السياسية القائمة في البلاد، فقد كان هناك اتجاه متأثر بالثورة الصينية وبمقولة ماو تسي تونغ «رب شرارة احرقت سهلا». ويرفع شعار الالتحام بالجماهير ويقدم، كمثال لنمو حركة الجماهير، "انتفاضة" الفلاحين في أولاد خليفة. ويتهمون الرأي الاخر باليمينية الذي كان يركز على العمل الداخلي في ذلك الوقت، وهناك رأي مفصل مكتوب بخط اليد في ورق من الحجم الكبير [11 صفحة] ينتقد خط العمل الداخلي، ففي نقطة الايديولوجية يمكن ان نستشهد بالمقطع التالي : «..... أن القضية جدلية، فالطليعة ترتبط بمهمات نضالية يفرضها الواقع الحالي للصراع الطبقي..... ان المفهوم المثالي للإيديولوجية عند انصار العمل الداخلي يتجلى في انهم يحيلون الماركسية – اللينينية إلى شعارات لا ترتبط بمهام نضالية، ولا تحل قضايا الساعة التي يطرحها الصراع الطبقي ان الماركسية – اللينينية - افكار ماو تسي تونغ، كدليل للعمل لا يمكن الوثوق بان منظمتنا متشبعة بها... ».

وفي 15 / 1 / 1971 قبل حوالي شهر من هذا التاريخ، حسب تقديم الورقة التي سميت بوثيقة الأطر والتي استدعى إليها "[ل. س] اجتماعا للأطر في إطار مناقشة أوضاع المنظمة... ويشكل النص التالي خلاصة الاجتماع..". وتتساءل الورقة منذ البداية، بطريقة سلبية، عما انجزته المنظمة فيما يتعلق بالعنف الثوري ؟ كما تتهم اطر المنظمة بعدم القدرة على النضال ضد البرجوازية الصغيرة الاصلاحية لان هذه الأطر جاءت من الحزبين الاصلاحيين وبالتالي "لم يزكوا كأطر من طرف الحركة الجماهيرية ومشاركتهم فيها"، واخطر ما تتميز به هذه الأطر هي الارستقراطية....إلخ. في اجتماع [ل. م] اللاحق تحول نصاب الاغلبية لصالح اتجاه العمل الداخلي الذي سيطلق على الاتجاه الاخر نعت المتكتلين الذي

سيؤسسون جريدة "لنخدم الشعب" وسيسمى باسمها كتنظيم فيمابعد.

وكان ممثل هذا الجناح المتأثر اساسا بأفكار التجربة الصينية احمد حرزني الذي كان يستعجل تفجير الكفاح المسلح فعندما أنشئ التكتل كاتجاه تنظيمي مستقل شرع في ممارسة خط الالتحام بالجماهير ومحأولة الاعداد لتفجير العنف الثوري. فاتصل ببعض الاشخاص الذين يدعون الانتساب للمقاومة في اقليم الصويرة مبرهنا لهم على النية الثابتة في اطلاق الكفاح المسلح بوجود مسدس لديه. وكان هذا الاتصال بهؤلاء الاعضاء الجدد بداية مرحلة جديدة في تاريخ منظمة 23 مارس ككل. وتتحدث وثيقة صفحات من تاريخ منظمة 23 مارس.. عن هذه المرحلة :

«عندما مست الاعتقالات قيادة الحركة الماركسية - اللينينية سنة 1972 كان النصيب الاوفر منها قد حصده كوادر قيادية من تنظيم 23 مارس، في ظل شروط اجتماعية متدهورة بحيث ان اغلب اطرها كانت تفتقد إلى الحد الادنى من الامكانيات المعيشية وكذا اللوجستيكية، إلى جانب شروط سياسية طغت فيها الخلافات السياسية وعدم الانضباط للقرارات التنظيمية. في ظل هذه الاوضاع اضطر جزء من قيادة منظمة 23 مارس إلى تنظيم هروب جماعي إلى الخارج لحماية المنظمة من التصفية والانطلاق من جديد في إعادة بناءها في شروط افضل [ص 6 وما بعدها].

استمرت 23 مارس عبر قيادتها في الخارج واستطاعت لا ان تحافظ على المنظمة فحسب , بل حققت تقدما على جبهات متعددة رغم الاعتقالات التي تعرضت لها المنظمة سنة 1974 وحصول بعض الانشقاقات الهامشية [الوحدة والنضال. وانحاز بعض معتقلي 23 مارس في السجن إلى "إلى الأمام"] في حين استمرت منظمة 23 مارس بقيادتها التاريخية، فاقتحمت ميادين متعددة في العلاقات الخارجية مع حركات التحرر اليسارية وفي الميدان الاعلامي بإصدار "انفاس" باللغة العربية ثم جريدة "23 مارس" التي نشرت عدة دراسات كانت تعبر عن وجهة نظرها السياسية والنظرية.

النشاط والنقد الذاتي النظريين

وهكذا واصلت المنظمة نشاطها الفكري والنظري. فبعد وثيقة افلاس الاصلاحية اصدرت قيادة 23 مارس في الخارج كتابين الأول ينتقد الافكار الواردة في التقرير الايديولوجي للمؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والثاني ينتقد برنامج حزب التقدم والاشتراكية. ففي الكتيب الأول تحاول منظمة 23 مارس الاعتماد على ما تعتبره المنهج الماركسي في إعادة قراءة تاريخ المغرب والطبقات الاجتماعية ومفهوم الدولة...إلخ ضدا على المنهجية التي طبقها التقرير الايديولوجي، وهو يعتبر اجتهاد في تناول تلك القضايا رغم اعتماده على المقولات الماركسية الاعتيادية المتداولة في تلك المرحلة التاريخية.

يؤكد الكتيب في نقده لمفهوم الدولة الوارد في التقرير الايديولوجي ان:

«الحقيقة ان الماركسية، لأول مرة في تاريخ البشرية، قد أماطت اللثام، ونزعت كل الحجب عن الدولة "المؤلهة" المقدسة، الموضوعة فوق جميع الطبقات. لقد انزلت الماركسية الدولة من سماء الحياد المجلل بالضباب إلى حيث هي في الواقع، إلى معمعان الصراع الطبقي الذي تمثل فيه قيادة اركان الفئة أو الطبقة أو التحالف الطبقي، السائدة في مرحلة تاريخية معينة. كما ان هدف التقرير : إبطال المفهوم الماركسي عن الدولة، والسياق العام لحديثه عن الدولة انما يتوجه بالأساس إلى الرد على المقولات الماركسية المعروفة حول الدولة... » [منظمة 23 مارس. مناقشات حول تطور المجتمع المغربي. دار ابن خلدون. بدون تاريخ. ص 69 – و70].

من المعروف ان موقف حزب التقدم والاشتراكية من اليسار الماركسي اللينيني، كما كان موقف الاتحاد الوطني – والاتحاد الاشتراكي ولكن بدرجة اقل منه، شبه عدائي ان لم نقل انه كان عدائيا فعلا، لأنه كان يعتبر نفسه هو المؤهل للحديث باسم الاشتراكية والطبقة العاملة، ولو كاحتكار ثراثي وكما جاء في مقدمة الكتيب الذي تنتقد فيه منظمة 23 مارس برنامج حزب التقدم والاشتراكية فـ«منذ ان اعلن عن تأسيس حزب التقدم

والاشتراكية خلفا لحزب التحرر، والحزب الشيوعي سابقا، وقيادة الحزب تشن حربا سياسية معلنة ضد ما تسميه بـ "النظريات المؤامرة" و"التطرف اليساري" و"دعاة التشاؤم" و"الخونة"...إلخ.» لنقد برنامج حزب التقدم والاشتراكية.بقلم يساري. منشورات جريدة 23 مارس. الطبعة الأولى 1978 ص 5.].

وهذه الحرب التي شنها حزب التقم والاشتراكية آنذاك ضد اليسار قد وصلت إلى حد استعداء السلطة عليه، وقد ردت المنظمة [23 مارس] على هذا الاستعداء بـ : «ما كان، ولا كل الماركسيين اللينينيين في أي بقعة من العالم، يطالبون حكامهم باعتقال من خالفهم في الرأي. لم يطلب لينين مثلا باعتقال روزا لوكسمبورغ حينما انكرت حق تقرير المصير لكل الشعوب المضطهدة، ..... بل صارع لينين هذا الرأي...الخ» [نفس المرجع السابق ص 19]. وتسهب المنظمة في مناقشة برنامج الحزب في نقطتين : مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية وعلاقتها بالاشتراكية، والقضية الوطنية والموقف من التحالف مع النظام ومن تقسيم الصحراء.

إن ماركسية منظمة 23 مارس كانت، بشكل عام، جزءا من الافكار التي سادت في الحركات الماركسية – اللينينية في العالم، ولكن بخصوصية مغربية [الدفاع عن الوحدة الترابية] وعربية [الدفاع عن القضية الفلسطينية]. بل أكثر من ذلك كانت ملامح التفكير العقلاني، المنطقي على الأقل، تتبلور باستمرار. فمنذ الاقتناع بالبحث، في بداية حلقة فاس، عن قيادة تملك الشرعية على الصعيد الوطني واستبعاد أي نزوع قيادي ذاتي، كانت هذه الملامح كامنة لأن الهدف كان هو تهيئ الشروط لإنجاح العمل الثوري، وبعد فشل مهمة الحسين كوار مع الفقيه البصري ولجوء القيادة إلى الخارج وتطوير النقاش مع منظمة [ج] وجدوا البديل المتمثل في قائد جيش التحرير المغربي في الجنوب محمد بن سعيد ايت ادر ليتولى قيادة المنظمة.

كما ان الموقف من وحدة التراب الوطني ساهمت، مستقبلا، في تطوير موقف المنظمة من العمل السياسي الديمقراطي. كانت ماركسية 23 مارس أكثر اعتدالا رغم يساريتها، ان صح التعبير،

فقد ابتعدت بمسافة عن التحيز للاتجاه الصيني وبالتالي للصين وعن الاتجاه السوفياتي أي للسوفيات بل دعت إلى وحدة المعسكر الاشتراكي. كما أنها أيضا ظلت تدعو باستمرار إلى وحدة الحركة الماركسية اللينينية رغم الاختلاف حول الموقف من عودة الصحراء إلى المغرب، وحول الموقف من طبيعة النضال السياسي في هذه المرحلة. ورغم عدم الاتفاق في النهاية على مشروع الارضية المشتركة التي ناقشها التنظيمان جملة جملة سنة 1974 في الخارج وتم رفضها في الداخل، حسب مقدمة كتاب : « صفحات من تاريخ منظمة 23 مارس»، رغم كل ذلك بعثت قيادة 23 مارس برسالة إلى قيادة منظمة إلى الأمام وهي رسالة ذات أهمية بالغة في إعادة تقييم تجربة الحركة الماركسية – اللينينية. ويمكن اعتبار هذا التقييم يشكل قفزة نوعية في ماركسية 23 مارس، وبمثابة ارضية فكرية لقبول الانخراط في العمل السياسي الشرعي، ان هذا التقييم للتجربة يعكس تلك الملامح العقلانية التي اشرنا إليها من قبل بوضوح اكبر. ولذلك سنستعيد اهم فقراته القوية:

تقول الرسالة انه «ليس جديدا، القول بان الحركة الماركسية تجتاز أزمة من اعوص الازمات التي عاشتها. الأزمة في هذه المرة متصلة بوجودها وقدراتها على الاستمرار كجسم سياسي ثوري. لقد كنا نتحدث دائما عن الأزمة لسنوات مضت حتى قبل ان تصير بهذا الشكل وبهذا الحجم، إلا ان ما نؤكد عليه اليوم هو ان جذر هذه الأزمة، يكمن في خطنا السياسي والفكري الذي نهجناه طوال هذه المرحلة».

وبعد المقارنة بين ضرورة نمو حركة الجماهير الموضوعية المستقلة وبين صحة الخط السياسي الذي يظل عاجزا، رغم صوابه، عن تجاوز الأزمة في غياب نمو هذه الحركة، تشدد الرسالة- التقييم على ان «أزمة الخط في نظرنا، ليست بسبب هذا التكتيك أو ذاك، ولا هي في اسلوب العمل والتنظيم، ولا حتى هي أزمة استراتيجية. أنها بالأحرى في هذا كله، وفي المنهج [التشديد في الاصل] الماركسي – اللينيني الذي زعمنا اننا نحمله عن جدارة واستحقاق... ». وتؤكد الرسالة مرة أخرى على نفس

الفكرة ولكن بطريقة مختلفة : «.... ولكان اتجاه تطورنا هو الوحدة لا التشتت والتبعثر، نحن الذين نؤمن بان لا استراتيجية سليمة بدون نظرية سليمة ولا تكتيك سليم بدون استراتيجية سليمة... نقول بان عطبنا كان بحكم هذا التراكب الجدلي بين هذه المستويات الثلاثة في كل هذه البنية الواحدة [التشديد في الاصل]، وان اساسها وقعرها، هو فهم [التشديد في الاصل..] مثالي ذاتي لا جدلي ولا تاريخي لما كنا نزعم انه الماركسية - اللينينية...».

وتسهب الرسالة في مناقشة الموقف الماركسي - اللينيني من العمل داخل البرلمان وتراجع الزخم الجماهيري الذي يفرض ذلك، ثم القضية الوطنية حيث لا وجود لصراع طبقي خارج الوطن، هذا ما تؤكده النظرية الماركسية وتجارب الشعوب. ثم ضرورة إعادة النظر في الموقف من الأحزاب الوطنية وامكانية بناء عمل جبهوي من خلال صيرورة النضال المشترك وتختتم الرسالة بهذه الفقرة الانسانية التالية: «مهما كان الخلاف بيننا، ومهما تفارقت وتناقضت اختياراتنا النضالية فان التقدير والاحترام ومشاعر الاخوة والرفاقية التي نكنها لكم تبقى فوق كل اعتبار، فتحية منا لصمودكم، وتحية منا لاستماتتكم من أجل مبادئكم، وتحياتنا الصادقة لكم هي خير ما نختم به هذه الرسالة. واملنا كبير في ردكم وملاحظاتكم وانتقاداتكم وحواركم معنا.» [نص الرسالة منشور في كتاب اليسار المغربي الجديد.. لمصطفى بوعزيز من ص 114 إلى ص 132. ط الأولى. دار تينمل...1993 مراكش].

من منظمة 23 مارس إلى منظمة العمل الديمقراطي الشعبي :

كل المراجعة الفكرية والسياسية وتقعيد الفكر الماركسي، ان صح التعبير، وفق الشروط التاريخية والموضوعية للأوضاع الاجتماعية والسياسية المغربية، كل ذلك كان يصب موضوعيا وذاتيا أيضا في اتجاه الاقتناع بضرورة العمل السياسي الشرعي [العلني]. وقد مهدت منظمة 23 مارس للانخراط في ترجمة هذا

الموقف، بمخاطبة الرأي العام جماهيريا عن طريق جريدة وطنية جديدة بلون يساري ديمقراطي عقلاني هي جريدة انوال. فقد صدر العدد الأول في 15 نوفمبر 1979 عندما كانت تتبلور الافكار في أوساط القيادة والمنظمة ككل لتبني العمل الشرعي، في حين ان الوثيقة المعنونة ب "حول العمل الشرعي" والتي تناقش الموضوع للاتفاق على الشرعية ستصدر بعد ذلك في 13 سبتمبر 1980 بتوقيع [م. س]. وقد لعبت الجريدة دورا هاما في جذب اهتمام الكثير من افراد النخبة اليسارية التي كانت قد ابتعدت عن العمل السياسي بعد هجوم النظام الشرس والمتواصل منذ 1972 – 1973 - 1974. والسؤال الأول الذي طرحته الوثيقة على نفسها هو :

« كيف عالجت الماركسية والأحزاب الثورية هذه المسالة ؟ » أي مسالة العمل الشرعي. وبعد استعراض مختصر لمواقف كل من انجلز ولينين تنتهي الوثيقة "من هذه اللمحة الخاطفة" إلى : «يمكن الاستنتاج بان الماركسية ليست ضد الشرعية ولا مع السرية من حيث المبدأ. وانها تترك اشكالية الاختيار بين الاسلوبين أو الجمع بينهما، لتقدير الثوريين لشروط نضالهم العينية.». ثم تقدم الوثيقة تجربة الفيتنام كحجة ذات أهمية في موضوع شرعية العمل الشرعي تقول الوثيقة : «والجذير بالملاحظة ان الشيوعيين الفيتناميين تنازلوا عن مطلبهم الاستراتيجي الاصلي الذي هو "استقلال الفيتنام" في سبيل تدعيم وجودهم وشعبيتهم داخل اوسع الجماهير الكادحة من خلال مجموعة من النضالات...... ولقد قيم الفيتناميون فيما بعد هذه الفترة من نضالهم بكونها كانت التمهيد الضروري الذي لولاه لما كان بإمكانهم خوض الكفاح المسلح، واستنهاض الجماهير......».

في هذه الوثيقة تبرز بوضوح تام ملامح التطور الاستراتيجي والتكتيكي في الممارسة المقبلة للعمل السياسي. أي ان الانتقال إلى الثورة الوطنية الديمقراطية سيمر عبر النضال البرلماني الامر الذي سيفرض تغيير خطة التحالفات من جهة وكذلك طبيعة الموقف من الدولة. فقد تجاوزت منظمة 23 مارس من خلال النقد الذاتي لتجربة اليسار الماركسي – اللينيني، وعدم استجابة إلى

الأمام لنداء الوحدة والمراجعة النقدية، تجاوزت التركيز على وحدة الحركة الماركسية، ولكنها في نفس الوقت ما زالت تعتبر ان : « 1 – اليسار حركة عريضة من المثقفين.... حركة مستمرة ومستقلة رغم كل شروط الأزمة... » وتتخذ موقفا ايجابيا في تقييم تجربة الأحزاب الديمقراطية ولكنها ما زالت تؤكد على ضرورة « دمج النظرية الماركسية باستمرارية الحركة الوطنية.....». [نص الوثيقة منشور في المرجع السابق من ص 133 إلى 153].

كانت جريدة انوال قد لعبت دورا اساسيا في لفت انتباه الراي العام داخل النخبة السياسية والثقافية بتوجهاتها العقلانية في تناول القضايا السياسية والفكرية والموقف من العمل الديمقراطي آنذاك. وقد بدت الاجواء مواتية أكثر للعمل الشرعي عندما سمح النظام المغربي لقيادة واطر منظمة 23 مارس بالدخول إلى الوطن في 8 مارس 1981، بعد اطلاق سراح المعتقلين الاتحاديين في احداث 3 مارس 1973. وقد انهمكت القيادة في الاعداد القانوني والسياسي والتنظيمي للانتقال من منظمة 23 مارس إلى المنظمة الشرعية. وفي 4 ماي 1983 سمحت السلطات بتأسيس منظمة العمل الديمقراطي الشعبي وفي يونيو من نفس السنة عقدت المنظمة الندوة الوطنية الأولى تحت شعار « دمقرطة الدولة ودمقرطة المجتمع » وقد تضمنت كلمة الكتابة الوطنية : « إذا كنا نقدر عاليا مكسب الشرعية القانونية، باعتباره نتيجة نضج سياسي ووليد كفاح طويل، ليس كفاحنا نحن فحسب، ولكنه كفاح شعبنا وقواه الوطنية الديمقراطية.... ». [ن - ، و – 1 ص17] إذا عدنا الآن إلى الخلفية الفكرية في علاقتها بالإيديولوجية الماركسية التي طورتها 23 مارس باعتبارها مجرد منهجية للتفكير وتحليل الواقع المعطى، وليس اجترار تفكير دغمائي جامد لم يكن قادرا على التقاط مفاصل الواقع الوطني الملموسة، ولكن الوثيقة التوجيهية التي صدرت عن الندوة الوطنية الأولى لم تذكر كلمة الماركسية إطلاقا، بل انساقت هي الأخرى مع الصيغة العامة التي يتفادى بها الجميع الانتماء صراحة إلى النظرية الماركسية، أي اللجوء إلى عبارة الاشتراكية العلمية حتى أنها اضطرت إلى تجاهل الفكر

الماركسي الذي هو المقصود في السياق التالي «... أم المأثرة الكبرى لتلك التجربة، فإنها ادخلت الفكر الاشتراكي العلمي والقيم النضالية إلى ذلك الجمهور الغفير من المناضلين الشباب...».

كما ان وثيقة الندوة التوجيهية شددت في مواقع متعددة منها على ضرورة تجاوز النزعة الطبقوية الرومانسية. واصبحت تتحدث عن الحركة التقدمية بدل الحركة الماركسية الثورية فقط سابقا، والكتلة الشعبية التاريخية... إلخ. ولكنها احتفظت بعبارة الثورة الوطنية الديمقراطية، وهكذا تعتبر منظمة العمل الديمقراطي الشعبي أنها ستعمل: « بحزم على صيانة وحدة القوى التقدمية وتنميتها إلى الحد الاقصى الممكن في مختلف الاوضاع النضالية وصولا إلى الكتلة الشعبية التاريخية التي هي البديل الوحيد القادر على النهوض بأعباء الثورة الوطنية الديمقراطية.» [ص147]. في الندوتين، الثانية والثالثة، وجدت المنظمة نفسها غارقة في تحضير الاجوبة المتاحة عن متطلبات العمل السياسي الجاري والابتعاد كلية عن الفكر المجرد. المشاركة في الانتخابات الجماعية لأول مرة وما فرضته من تفكير عملي في أهمية البرنامج الانتخابي ونقد السياسة الحكومية، والاهتمام بالقضية الوطنية وخصوصا بعد انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الافريقية وضرورة تقوية الجبهة الداخلية بما فيها تطوير الهامش الديمقراطي بإطلاق الحريات والكف عن الاعتقالات العشوائية التي مست المنظمة نفسها وتحقيق نزاهة الانتخابات... وكان اهم حدث سياسي سنة 1984 هو الانتخابات التشريعية التي فاز فيها الامين العام للمنظمة وما تطلبه ذلك من برنامج للدعاية الانتخابية وتعبئة ميدانية للارتباط بالجماهير الشعبية التي كانت مجرد فكرة طوباوية في التحليل النظري المجرد، واصبحت الآن مادة حية وواقعية تفرض التعامل معها بشكل مباشر وعلني بعد ممارسة العمل الشرعي، ولهذا لم يعد النقاش المستمد من مقولات عامة هي في الاصل تنظير لممارسة وطنية مختلفة وفي شروط وظروف عالمية مختلفة يفيد أوتوماتيكيا في فك طلاسم الواقع الوطني المختلف قد يستعمل كمنهج عام للتحليل وليس كمقولات جاهزة مستمدة

من تجربة أخرى. فماو تسي تونغ لم يستنسخ التجربة الروسية، رغم بقاء الشروط العالمية هي هي، بل اجتهد ضمن الخصوصية الصينية، فقد حاول الحزب الشيوعي الصيني القيام بالانتفاضة في البداية في المدن العمالية [شانغهاي وكانتون] وكانت كارثة، ونفس الشيء يمكن ان يقال عن الفتنام وكوبا...

يعتبر المؤتمر الأول لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي بمثابة إعادة تركيب وتأسيس لمجمل الافكار التي تمخضت عن تقييم التجربة والانخراط المباشر في العمل الشرعي، وتأكيد الفكرة السابقة عن خصوصية تطبيق المنهج الماركسي على الحالة الوطنية المعطاة، فقط ان الوثيقة التوجيهية الصادرة عن المؤتمر استبدلت الماركسية بالاشتراكية العلمية في أماكن متعددة من تحليلها فبعد تحديد الاختيارات الكبرى التي تأخذها المنظمة على عاتقها :

ك – اعتماد الاشتراكية العلمية، نظرية ومنهج، مرشدا للعمل.

و – اعتماد المركزية الديمقراطية اساسا تنظيميا.....[إلخ امقررات المؤتمر الأول. دار الخطابي ط 1. 1986 ص63]

بعد ذلك، و «انطلاقا من هذه الاختيارات، واستفادة من دروس التجربة، بذلت المنظمة وما تزال، جهودا هامة في اتجاه المساهمة في بلورة نظرية للعمل الثوري المغربي والعربي انطلاقا من النظرية الاشتراكية العلمية العامة، وانطلاقا من خصوصيات التطور المغربي والعربي، واذا كانت المنظمة في بداية الطريق على هذا الصعيد، فانه يسجل لها مع ذلك، ابتعادها عن الدوغمائية، وعن استنساخ التجارب والنماذج، وعن استبدال الواقع الملموس بالمفاهيم المجردة، ..... » [ص 64]. ولكن الوثيقة مازالت تحلل المجتمع المغربي بواسطة المنهجية الطبقية ومفهوم الثورة.

أليست تلك محاولة جدية لاستلال الشعرة من العجين ؟ أو فصل الجوهر أو النواة عن الشكل أو القشرة ؟ تلك التعابير المشهورة في النقاش الماركسي حول علاقة المنهج بعموم المادة التاريخية التي يحللها. ليس المقصود بذلك هو القول بأن الماركسية ما زالت تستوطن منطقة اللاوعي خلف الاشتراكية العلمية في الوعي الفكري لأطر المنظمة القيادية بل ان عبارة الاشتراكية العلمية

تناسب، في هذه المرحلة، المزاج العام للمجتمع العربي الاسلامي وفي نفس الوقت تحيل ضمنيا على الماركسية. وهذا يؤكد من جديد الأهمية القصوى لتأثير الواقع على الفكر أو بعبارة أخرى شحذ الفكر لفهم الواقع الخاص موضوع التغيير. في إطار التحضير للمؤتمر الثاني بدأت تظهر انتقادات للماركسية كنظرية في حد ذاتها، ففي النشرة الداخلية لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي العدد 7 خاص بالوثيقة التنظيمية [نونبر 1989] يثير الحبيب طالب علاقة الحزب البروليتاري القائد بالماركسية في سياق مختلف، فبعد ذكر التحولات التي عرفها العالم : الثورة العلمية والتكنولوجية — والمخاض الذي تعيشه التجارب الاشتراكية... ينتهي إلى الخلاصة التالية : « هذه القضايا لابد وانها تفرض ادخال تعديلات جوهرية على النظرية الماركسية عامة، وعل نظرية الحزب البروليتاري خاصة، ونأمل في ان تلاحق منظمتنا الزمن لتؤسس وتركز بعض الخلاصات المتماشية مع عالمنا المعاصر...... ». [ص2].

بل أكثر من ذلك، فقد ذهب « مشروع الوثيقة النظرية » المقدمة للنقاش في المؤتمر الثاني [ابريل 1990] إلى حد القول بان ماركس قد اخطأ « حينما اعتقد بان الاشتراكية، بوصفها نظاما للعلاقات الحرة الراقية بين البشر، يمكن ان تقوم على اكتاف طبقة عاملة بئيسة ومتخلفة نظريا وتقنيا» [ص 13] وهذه الوثيقة بالذات تمثل قدرة كبيرة على الاجتهاد النظري المجرد لتطبيق المادية [الجدلية] المنطقية على المادية التاريخية، إذا صح التعبير، من خلال قانون نفي النفي الذي تعتبره الوثيقة "قاس بصرامته العقلانية". إلى حد القول أيضا بانه ليست « هناك على وجه الاطلاق، اية قوة، في الأرض وفي السماء، قادرة على وقف حركته الابدية. » وهكذا تطبق الوثيقة هذا القانون الصارم على تطور الرأسمالية منذ المانيفاكتورة إلى الرأسمالية الاحتكارية ونفس الشيء بالنسبة لنشوء وتطور الطبقة العاملة...إلخ. وسنتعرض بالتفصيل لمضمون هذه الوثيقة في مكان آخر.

رغم ان كاتب الوثيقة يقول في مكان آخر، من قبل، عن رأي ماركس في قانون نفي النفي وبدون ان يعلق عليه ما يلي : « لكن ماركس من جهته، فكما انه يعتبر ان التناقض له حلولا متعددة ممكنة، هو يعتبر ان مقولة نفي النفي يمكن ان تكون بدورها واحدا من تلك الحلول الممكنة فقط. بمعنى أن الحركة الجدلية يمكن ان تسير وفق مقولة نفي النفي، في بعض الأحيان، وتعاكسها في أحيان أخرى.». [عبدالسلام المودن : الطبقة العاملة الحديثة والنظرية الماركسية عيون المقالات. ط. 1 الدار البيضاء 1990 ص 134]. لم تحظ الوثيقة بالمناقشة المكتوبة التي تستحق نظرا لما اتصفت به من اجتهاد وعمق نظري وبقيت كوجهة نظر في إطار التحضير للمؤتمر الثاني لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي. ما عدا بعض الملاحظات المختصرة في تقديم مشروع الوثيقة بتوقيع م. ط عن الكتابة الوطنية تقول الملاحظات ما يلي : «والسؤال الكبير الذي تثيره هذه المقولة [يقصد مقولة نفي النفي] هو ألا تعود بنا هذه الطريقة إلى جدل لم ينقطع بين الماركسيين انفسهم حول إذا ما كانت المادية التاريخية منهجا للتحليل ونظرية نقدية تكتشف قوانينها من جريان التاريخ الواقعي، أم أنها "فلسفة للتاريخ" تملك قوانينها في ذاتها ويأتي التاريخ تعبيرا عنها وتأكيدا لغاياتها».

إن المنهجية العقلانية والواقعية التي تميزت بها قيادة منظمة 23 مارس ومنظمة العمل، مكنتها من الريادة المبكرة كيسار جديد من أصول ماركسية لينينية ومن الاستفادة من الهامش الديمقراطي للتأثير في الساحة السياسية، وتطوير عملها الجماهيري، فقد تأسس قطاعها النسائي "اتحاد العمل النسائي" في 3/ 11 / 1987 كما صدرت، قبل ذلك، الجريدة النسائية 8 مارس في 3 نونبر 1983، وقد لعب اتحاد العمل النسائي دورا كبيرا في تعبئة واستنهاض المرأة المغربية للنضال ضد الاضطهاد الذي تعاني منه، وكان اطلاق معركة المليون توقيع بمناسبة 8 مارس 1992 لتغيير مدونة الاحوال الشخصية قد لقي تجاوبا وتأثيرا كبيرين في أوساط النساء والمواطنين المتنورين. كما أسست حركة الشبيبة الديمقراطية شتنبر 1985 ومهدت لذلك، بإصدار

مجلة الشباب الديمقراطي. وقد استطاعت منظمة العمل ان تجد لها مقعدا في صفوف الكتلة الديمقراطية عند تأسيسها في 17 ماي 1992 بفضل الاتصالات والدعوة إلى وحدة القوي الديمقراطية.

ولكن منظمة العمل الديمقراطي الشعبي كانت قد بدأت تخترقها الخلافات منذ اجتماع اللجنة المركزية سنة 1992 حول الموقف من المشاركة في الانتخابات الجماعية. فقد صوتت أغلبية اللجنة المركزية لصالح المشاركة، ولكن وجود الامين العام بن سعيد ايت ادر في صف الاقلية خلق جوا من الارتباك في تطبيق قرار أغلبية اللجنة المركزية، وحفاظا على وحدة المنظمة تنازلت الاغلبية عن تطبيق القرار. كانت هذه بداية زرع بذور الانشقاق، ولاسيما بعد ان قرر الجناح المعادي للمشاركة من قبل، المشاركة في الانتخابات البرلمانية ضدا على الشروط التي وضعها هو نفسه لقبول المشاركة في اية انتخابات مقبلة : أي «بتحقيق خمسة شروط تتعلق بضمانات نزاهة الانتخابات، وبقبول الحلفاء دخول هذه الانتخابات بصورة موحدة. وخصوصا بعد ان حصل هذا الجناح على أغلبية الاصوات في الاستفتاء الذي جرى حول الرأيين : الورقة رقم 1 " على خط الاصلاح الديمقراطي" والورقة رقم 2 "ضد الانعزالية". » فقد جرت الانتخابات في نفس الشروط السابقة ...

ميتافيزيقا الوحدة تصطدم بقانون فيزياء الإنشطار

ميتافيزيقا الوحدة والإنشطار الفيزيائي لا نذكرهما هنا بالمعنى العلمي الصرف لأنهما علم ذوي الاختصاص، ولكن نستعيرهما هنا من جهة للتعبير عن التقدم والحماس الرفاقي والنوعي الذي تميز بهما تاريخ 23 مارس ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي الذي كان قد شكل شحنة قوية لبناء ممارسة سياسية جديدة في الساحة السياسية المغربية، والتي بقيت محفورة في ذاكرة ذلك الجيل بنوع من التقديس حتى. ومن جهة ثانية عندما انشطرت نواة ذلك التقدم انصرف الحماس مشتتا في اتجاهين، اعتقد كل منهما انه سيحرز التقدم المطلوب حسب وجهة نظره. ولكن ربما العكس هو الذي حدث، رغم أن هذه الوحدة الميتافيزيقية ستظل

تضغط باستمرار على هذين الاتجاهين للبحث عن إطار جديد لتحقيق الوحدة من جديد كما سنرى فيما بعد. وقد اصطلح الرأي العام آنذاك على توصيف الخلاف بانه بين اتجاه الأطر واتجاه القواعد. هل بالإمكان التوفيق بين قانون مادي خارج عن إرادة البشر وبين اندفاع هذه الارادة في النهاية نحو الإنشطار – الانشقاق. وبمعنى آخر هل كان ذلك حتميا لا محيد عنه أي هل كان اختيارا أم ضرورة ؟، صحيح ان اعضاء من اتجاه القواعد شرعوا في الدعوة إلى المحافظة على وحدة المنظمة، ولكن بعد ان احرزوا على الاغلبية في الاجهزة القيادية. ظل هذا الاتجاه السياسي الماركسي يرفع شعار الوحدة ولا شيء يعلو علي شعار الوحدة، واستفادة من مقولة ماركس أيضا : « خطوة وحدوية عملية واحدة افضل من دزينة من البرامج». ومنذ ولادته الأولى كحلقة سعى إلى توحيد الحلقات الماركسية الأخرى، فتأسست منظمة 23 مارس. ثم سعت هي الأخرى بكل ما ملكت من إيمان ماركسي لينيني إلى توحيد الحركة الماركسية اللينينية مستندة إلى المرجعية الايديولوجية، وبعد أن بدت استحالة تحقيق هذا المسعى، مع تشبث منظمة [أ] ثم إلى الأمام بمواقفها دون الرغبة في المشاركة في مراجعة التجربة بمنهجية نقدية لم يثنه ذلك عن التشبث بمبدأ الوحدة.وقدبقي هذا الاتجاه مخلصا للنهج الوحدوي في ممارسته السياسية والنقابية والحقوقية بعد خروجه إلى العمل العلني [الشرعية] وكان منذ البداية متحمسا للوحدة العربية ووحدة المعسكر الاشتراكي.... إلخ.

ولكن ميتافيزيقا الوحدة هذه ستصطدم بقانون فيزياء الإنشطار الحتمي أمام مدماك التناقضات الموضوعية بين طرفي الصراع التي لا تعبأ بنداءات الوحدة، حيث حركة الافكار والمواقف تتدافع لترسم ملامح خطين متناقضين يندفعان، بوعي أو بدون وعي، نحو الانشقاق، وكما سبق القول فالخلافات لم تكن ذات جذور «فكرية» بالمعنى المباشر للكلمة، فقد اختفت الاشارة للماركسية وحتى الاشتراكية العلمية من خطاب الطرفين منذ 1992، ولا حتى الاعتماد عليهما لتقييم التجربة كما حدث في

مرحلة سابقة، وستحل محلهما كلمة الاشتراكية ثم الاشتراكية الديمقراطية، وتكرس ذلك في المؤتمر الثالث سنة 1994 حيث كانت المنظمة قد اندمجت كلية في الممارسة السياسية العملية المباشرة جماهيريا واعلاميا ودعائيا، وكان كل طرف يحأول تكييف قرارات الاجهزة والوقائع السياسية لتبرير موقفه المخالف للموقف الآخر، حتى ان احد الأطراف انساق مع وهم مقاطعة حزب الاستقلال للانتخابات الجماعية ليدعم موقفه الداعي للمقاطعة.

ولكن ليس معنى هذا أن هذه الخلافات لا تستند إلى أية خلفية فكرية على الاطلاق، بل بالعكس تماما فقد بدا فكر الجناح المساند للورقة زقم [1] وكانه يستنسخ الموقف القديم الدي كان يدعو إلى الالتحام بالجماهير في نسخة جديدة ومعدلة ويمعنى ما ضد ما يشبه موقف العمل الداخلي في مرحلة السبعينيات، ففي غمرة حماسها للتقدم الذي تصفه بالباهر تؤكد الورقة انه لم يكن بالإمكان تحقيقه « في وقت وجيز، الابعد ان تحررت المنظمة من خط الركود والانكماش والانتظار الذي لم تحقق المنظمة في ظله أي توسع جدي وتبنت خط النضال الديمقراطي الفعال...» [انظر الوثيقة 1 في مجلة الملتقى ع 1 س 1 ص 136.].

ولكن في ظروف سياسية مختلفة : فآنذاك تصاعد القمع وضعفت القوى التقدمية [انشقاق الاتحاد الوطني للقوت اشعبية 1972 – تشكيل تيار الاختيار الثوري.انعدام أي هامش للمشاركة السياسية....إلخ] كل هذه الاجواء كانت تساهم في شحن المقاومة ضد النظام المخزني آنذاك بشكل عفوي وموضوعي والتفكير في الاعداد للكفاح المسلح. في حين أن الوضع السياسي العام منذ سنة 1992 يختلف من عدة وجوه : فقد انعقد شبه تحالف بين القوى الديمقراطية والنظام الملكي حول الدفاع عن وحدة التراب الوطني، وتواصلت عملية المشاركة السياسية في الانتخابات، شاركت فيها منظمة العمل الديمقراطي الشعبي بعد انتقالها من السرية إلى العمل الشرعي رسميا بعد 1983 ضمن الهامش الديمقراطي المتاح. وبدأ الجميع يتحدث عن ضرورة تعديل الدستور. قاطعت الأحزاب الديمقراطية التعديل الدستوري لسنة 1992 ومن

ضمنها منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، وصوت لصالحه حزب التقدم والاشتراكية. واستمرت اجواء البحث عن قاسم مشترك للاتفاق على توافق سياسي بين النظام والكتلة بعد الانتخابات التشريعية سنة 1993. بينما اشتدت الخلافات بين التيارين داخل المنظمة بعد المؤتمر الثالث في يوليوز سنة 1994.

انعقد الشوط الثاني من المؤتمر الثالث للمنظمة « وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مركزية تضم 75 عضوا...منح تيار القواعد 45 مقعدا بنسبة 60 في المائة ومنح تيار الأطر 30 مقعدا بنسبة 40 في المائة...» كما حصل تيار القواعد على الاغلبية في الكتابة الوطنية، ومنذ ذلك التاريخ [بداية سنة 1995] وعوامل الانشقاق تتفاعل في أوساط التيارين وتنتظر اللحظة المناسبة لتحويلها من القوة إلى الفعل، وكان الموقف من التعديل الدستوري سنة 1996 هو الذي عجل بالانشقاق.

ففي اجتماع اللجنة المركزية لمناقشة والتصويت على الموقف الذي ستتخذه المنظمة، فوجئ تيار الأطر بوصول نسخة من جريدة انوال التي ستصدر في اليوم الموالي وقد نشرت موقف المصادقة على التصويت بـ لا على التعديل الدستوري من طرف اللجنة المركزية، والمناقشة ما زالت جارية. وهذا السلوك يبين الي أي حد يتم الاستهتار بالمسطرة الديمقراطية، وتستحيل إلى مجرد تلاعب وعبث سياسي يتصرف بالأغلبية مسبقا قبل التصويت على الموقف، وهو السبب المباشر الذي جعل تيار الأطر ينتفض وينسحب من الاجتماع – المسرحي. وهذا مثال صارخ على شكل الممارسة الديمقراطية عند بعض "اليساريين". وهذا ما يجعل كلام بن سعيد التالي غير ذي مصداقية عندما يقول: «... وسلوكنا هو تثبيت الديمقراطية داخل المنظمة ؟..» هذا على صعيد تطبيق الديمقراطية ولو على المستوى الشكلي، أم على صعيد المضمون فيقول الامين العام لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي : «...إننا نعتبر موقفنا صائبا ويضمنه الدستور وهو مبني على حيثيات موضوعية ونال استجابة واسعة داخل صفوف الحركة الديمقراطية والرأي العام...». [مغرب اليوم. السلسلة القديمة العدد 38 ص6] مع العلم ان الاتحاد وحزب

والاستقلال صوتا بـ نعم، وهما عصب الحركة الديمقراطية آنذاك داخل الكتلة الديمقراطية ؟

كان هذا أول أمتحان تسقط فيه النظرة العميقة لميتافيزيقا الوحدة في فيزياء الإنشطار، فمن هو المسؤول الذي دفع المنظمة نحو هذا الإنشطار، هل هو العامل الخارجي أي الداخلية كما يقال والتي داست فوق البيضة فماتت الوحدة داخلها ؟ أم أن التفاعلات المتلاحقة داخل البيضة هي التي ولدت الانشقاق بشكل "طبيعي" ؟ أم أن الامين العام لم يتحمل عبء المسؤولية الميتافيزيقية المنوطة به ؟ إذا تجاوزنا قابلية قطاع من اليسار المتطرف ومن محيطه الفوضوي لتصديق واشاعة تدخل الداخلية في هذا الانشقاق، فإن الملك الحسن الثاني كان قد اعترض على انشقاق الأحزاب بعد انفصال جبهة القوى عن التقدم والاشتراكية. فكون الداخلية والنظام بشكل عام قد "رحب" بالحزب الاشتراكي الديموقراطي ليس من أجل عيونه كما يقال ولكن لأنه صوت على الدستور بنعم وهي قناعة سياسية وتطور طبيعي للخلاف بين الطرفين. كما أن عبد الله الساعف في حوار له مع مجلة "الشاهد" في 6 / 10/ 2009. يجيب عن سؤال تدخل الداخلية بما يلي : «...واستطيع أن اقول لك أن الدولة فاجأها انشقاق المنظمة، ولما اتصل بي ادريس البصري، طلب مني أن نوقف الصراع وأن لا تذهب الأمور نحو الانشقاق وقال لي في الهاتف، « ها هو معاي بنسعيد، وقفوا داك الشي، ما فيكم ما يتقسم» .ولكن ليس معنى هذا ان النظام لم يكن يرغب فيمن يصوت بنعم للتعديل الدستوري في نهاية المطاف. انشقت منظمة العمل حول الموقف من التعديل الدستوري الذي لا يستجيب في نظر القواعد لمطلب الديمقراطية في حين اعتبره تيار الأطر حدا ادنى اتفقت عليه الأحزاب الديمقراطية. ولكن جذور الميتافيزيقا الوحدوية ستدفع تيار القواعد إلى الوحدة مع الحركة من أجل الديمقراطية [التي ستنفصل فيما بعد وستشكل حزب الخضر]، والديمقراطيين المستقلين لتأسيس اليسار الاشتراكي ثم مع جمعية الوفاء وإنشاء الاشتراكي الموحد.

بينما اندمج الحزب الاشتراكي الديمقراطي في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. هكذا انشطرت منظمة العمل فيزيائيا، وجعل قادتها الفاعلين نهاية لتجربة فريدة في اليسار الماركسي الجديد – القديم فعلوا ذلك تحت تأثير الوهم بإمكانية خلق إطار سياسي جديد أكثر "تقدما" فاضطروا في النهاية إلى التجميع الوحدوي أو الاندماج في حزب آخر. هل تحولت الوحدة الجديدة إلى تقدم جديد ؟ ففي التجميع الوحدوي انتهى الموقف السياسي مؤخرا إلى موقف الرفض والممانعة، مستندا على حركة 20 فبراير التي تأثرت اساسا بالثورات العربية وضعفت ان لم نقل تلاشت مع التنازلات التي قدمتها الدولة من جهة، وانتصار تلك الحركات العربية في الاطاحة بالنظام القديم من جهة أخرى، والثورة السورية اخيرا ليست نموذجا يحتذى. أما الاندماج في الاتحاد الاشتراكي فقد كان الوضع اسوأ بالنسبة للحزب الاشتراكي الديمقراطي.

ورغم كل ذلك ستظل ميتافيزيقا الوحدة حاضرة بقوة، كفكرة على الأقل، في فكر ووجدان أحزاب اليسار، والرغبة في تحقيقها كحل سحري لتجاوز الأزمة الراهنة التي اصبحت خيوطها تتشابك مع التطورات العالمية والاقليمية والوطنية في هذه المرحلة التاريخية، وتتطلب مراجعة نقدية لتجربة اليسار والتفكير بعمق في مضمون الخط السياسي والبرنامج واساسا خلق قيادة قادرة على المجابهة مع السلطة الفعلية في البلاد من أجل تطبيق البرنامج المكون اساسا من نقطتين رئيسيتين : إصلاح الادارة ومحاربة تبذير المال العام. ثانيا الشروع في اقامة بنية لتطوير الصناعة الصناعية.

الفصل التاسع

ماركسية إلى الأمام- النهج الديمقراطي

مقدمة

تمثل منظمة إلى الأمام الفصيل الثاني من الحركة الماركسية – اللينينية التأسيسية في المغرب إلى جانب منظمة 23 مارس. ولذلك سعيا معا منذ بداية التأسيس سنة 1970، إلى توحيد المنظمتين الماركسيتين في منظمة واحدة من أجل بناء هدفهما المشترك الحزب الثوري الذي يمثل الطبقة العاملة وفق النظرية الماركسية. وتواصلت المناقشات بين التنظيمين حول مجمل القضايا التي لها صلة، ولو نظريا، بمدى استلهام المنهج الماركسي في الممارسة العملية وفي اعتماد شكل ومسار استراتيجية الكفاح المسلح، وفي الموقف من النقابة ومن شكل التنظيم الحزبي الثوري.....من 1970 إلى 1972 كانت الحركة الماركسية – اللينينية تحقق مكاسب اشعاعية وتنظيمية في الميدان الطلابي والتلاميذي كما ساهم مناضلوها في اضراب التعليم الثانوي في إطار نقابة الاتحاد المغربي للشغل والذي حقق بعض المكاسب المادية لرجال التعليم، كما انتشر آنذاك الفكر الماركسي في أوساط كثير من المثقفين. لم يكن هذا التطور النسبي في مواقع محددة معزولا عن ما يجري في الساحة العربية والعالمية، التي كانت تؤثر ولو بشكل غير مباشر على فئات من النخبة المثقفة، تبني اليسار القومي العربي لما اعتبره المنهج الماركسي في إعادة تقييم أسباب الهزيمة العربية الثانية، مستلهما استنتاجاته النظرية والسياسية من المواجهة الفيتنامية للإمبريالية الامريكية التي كانت في أوجها آنذاك. واثرت تلك الاستنتاجات في وعي ومواقف كثير من الحركات في العالم العربي الاسلامي التي تتبنى الماركسية – اللينينية، ونظرا لما كانت تحتله القضية الفلسطينية في وجدان النخبة والجماهير العربيتين الاسلاميتين، وربط النضال الوطني بالنضال القومي

الوحدوي، وهذا ما دفع منظمة إلى الأمام إلى الانسحاب من التحرر والاشتراكية.

التأسيس

كانت كل التطورات الفكرية والسياسية على الصعيد العربي على الخصوص والوطني على الاخص، تسير في اتجاه ظهور اجنحة يسارية ماركسية ووطنية في العالم العربي. فالجناح الاتحادي الذي كان يوصف من قبل اليسار الماركسي بالبلانكي شرع يتدرب على الكفاح المسلح في سوريا إلى جانب بعض المنظمات الفلسطينية المقاومة منذ نهاية الستينيات، ففي 1969 اقدم النظام المغربي على شن حملة اعتقالات في صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وكان من بين المعتقلين مناضلون تدربوا في سوريا [محاكمة 1971 فيما بعد] [تفاصيل التحضير وتفجير العمل المسلح في : "ابطال بلا مجد" : مرجع سابق]. كل ذلك يوضح طبيعة التأثير البالغ للمشرق في المغرب وفي قلب هذا التأثير نصرة القضية الفلسطينية التي اعتبرها المؤتمر التاسع للاتحاد الوطني لطلبة المغرب [1969] قضية وطنية. كما تمكنت الحركة الديمقراطية والوطنية من إحراز بعض التقدم فقد توحد من جديد جناحا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية 1967، كما تم تأسيس الكتلة الوطنية سنة 1970 والتصويت بـ لا ضد الدستور المعروض على الاستفتاء في نفس السنة، ومقاطعة البرلمان المنبثق عن الدستور الجديد الذي وصفته منظمة 23 مارس ببرلمان المعمرين الجدد والذي انهار بعد انقلاب 10 يوليوز 1971. كما أن المد الماركسي كان ما يزال يتصاعد فكريا وسياسيا في بلدان ما سمي بالعالم الثالث، فقد حملت الانتخابات حزب سلفادور الليندي الماركسي إلى السلطة في الشيلي، وحرب الفيتنام...إلخ. في ظل هذه الاجواء الدولية والعربية والوطنية وانعكاساتها على الساحة الطلابية على الخصوص نشأت الحركة الماركسية – اللينينية ومنها منظمة إلى الأمام. كان أول من انسحب من الحزب الشيوعي هو المرحوم حمامة بوعبيد احتجاجا على عدم صرامة الاتحاد السوفياتي في

التدخل لصالح العرب خلال هزيمة 5 يونيو 1967 وانضم إلى حلقة فاس ثم منظمة 23 مارس كما انحاز للموقف الصيني، وكان انسحابه بداية تحريك البركة الآسنة داخل الحزب الشيوعي المغربي، كما ان احتكاك الطلبة الاتحاديين وطلبة التحرر والاشتراكية، رغم الخلافات الانتخابية، كان يساهم في انضاج الافكار الجديدة، ولاسيما ان المنظمة الطلابية كانت تتبنى رسميا الشعار الذي يدافع عنه حزب التحرر والاشتراكية وهو وحدة القوى التقدمية والوطنية. وفي خضم المعركة الطلابية ضد التجنيد بعد ماي 1970 سينسحب عدد من مناضلي حزب التحرر والاشتراكية ليشكلوا القاعدة الأولى لمنظمة إلى الأمام.

كان وصف الاصلاحية والبورجوازية الصغيرة يطلق على الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب التحرر والاشتراكية معا، في حين يطلق وصف التحريفية البيروقراطية حصريا على حزب التحرر والاشتراكية أي انه كان يعتبر جزءا من التحريفية العالمية التي انحرفت عن مبادئ الماركسية اللينينية، ولذلك فلم تكن الخلفية الايديولوجية هي سبب الخلاف المباشر مع الحزب والانسحاب منه. كما كان الحال بالنسبة لمنظمة 23 مارس داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، التي كانت تطالب الحزب بتبني الايديولوجية الماركسية.

ولكن السبب المباشر الذي ادى إلى انسحاب مجموعة من اعضاء حزب التحرر، يعود إلى الخلاف حول الموقف من مشروع "روجرز" الذي وافق عليه الحزب. ومع الحماس الذي واكب تنامي الحركة الطلابية والتلاميذية التي كانت هذه المجموعة جزءا منها منذ بداية 1970، تأسست منظمة "إلى الأمام" في غشت 1970 ولم تكن بعد قد سميت بهذا الاسم نظرا لأسباب تنظيمية وفكرية أي عدم وجود قيادة مركزية، وبعض الارتباك في تحديد التصور الاستراتيجي والتكتيكي لخوض اسلوب النضال الجديد وهو ما سيتحقق بعد سنة 1972 عندما احتفظت منظمة [أ] باسم الجريدة المشتركة بين التنظيمين والتي أسستها في البداية منظمة 23 مارس أي منظمة [ب]، وهكذا اصبحت [أ] تسمى بـ : إلى الأمام.

مواقف إلى الأمام السياسية والاستراتيجية

من أولى الكتابات التي حددت فيها منظمة إلى الأمام بعض مواقفها من الوضع السياسي والطبقي في المغرب تلك التي عنونتها بـ : « سقطت الاقنعة فلنفتح الطريق الثوري» : فبعد الحديث عن سقوط الاقنعة عن الأحزاب البرجوازية [أي الكتلة الوطنية آنذاك] وعمالتها للحكم، تقول الوثيقة المقال : «كل هذا يفرض الحقيقة التالية: إن طريق المستقبل الوحيد بالنسبة للمغرب، الطريق الثوري، قد انفتح وواجب كل المناضلين المخلصين هو المساهمة في التوضيح الايديولوجي حول هذا الطريق، وفي هيكلة الاداة الحاسمة» الحزب الماركسي – اللينيني «...». وتسهب في الحديث عن الطبقات الاجتماعية شبه المتداولة آنذاك في الادبيات الماركسية المتأثرة إلى هذا الحد أو ذاك بالاتجاه الصيني أي :

- 1 الاريغارشية الحاكمة : الكوبرا دورية
- 2 البرجوازية الليبرالية : المتوسطة والصغيرة
- 3 الجماهير الكادحة البروليتارية وشبه البروليتارية،

« ويظهر من تحليل القوى المتواجدة في المغرب والنضالات الهامة للطبقة العاملة وشبه البروليتارية في المدن والبوادي خلال السنوات الاخيرة، ان الانطلاقة الثورية ممكنة في المغرب في السنوات القادمة...». وتنتهي الوثيقة إلى الخلاصة التالية : « إلا أن أهمية المغرب القصوى بالنسبة للاستراتيجية الامبريالية في منطقة البحر الابيض المتوسط تجعل احتمال التدخل الامبريالي ضد الانطلاقة الثورية أمرا حتميا لتكون اذذاك ألحرب الشعبية الرد الناجع على الهجوم الامبريالي....». [منظمة إلى الأمام الرباط غشت 1970. الحوار المتمدن العدد 1815. 2/3/ 2007.]

بعد تأسيس إلى الأمام التي اطلق عليها في البداية منظمة [أ] في مقابل 23 مارس التي سميت بمنظمة [ب] بدأ النقاش حول بعض القضايا بهدف توحيد المنظمتين. ولكن هذا النقاش لم يكن مهما في حد ذاته بقدر ما كانت الوحدة هي الاهم، على اعتبار ان التصور العام لاستراتيجية العمل الثوري بالنسبة للمنظمتين معا سيتبلور أكثر مع التطور وفي إطار الوحدة، رغم الخلافات القائمة

آنذاك والتي تم تجاوز بعضها منذ البداية إلى حد ما. في حين كان العمل الموحد في إطار مجلة انفاس وعلى صعيد المنظمة الطلابية وحركة التلاميذ متواصلا إلى ان داهمت المنظمتين معا الاعتقالات وخصوصا منظمة [ب] فاستمر التنسيق في إطار الاعداد الخمسة جريدة إلى الأمام قبل ان ينشب الخلاف حول تقييم الوضع سياسي والمهام السياسية الراهنة وحول قضية الصحراء، احتفظت منظمة [أ] بجريدة إلى الأمام وأسست منظمة [ب] جريدة 2 مارس، وسيستمر السعي نحو تحقيق الوحدة في الخارج. ولابد في هذا السياق من الاشارة إلى ان هناك اختلافا في صيرورة تأسيس كل منظمة من جهة، ومن جهة ثانية اختلاف الجذور الحزبية كليهما، وهذان الاختلافان اثرا في مدى حماس كل منهما للوحدة التنظيمية، وهما اختلافان موضوعيان في نهاية المطاف.

فالاختلاف الأول يتمثل في ان منظمة 23 مارس لم تنشق دفعة واحدة عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وانما تشكلت كحلقات منذ 1968، وسعت بشكل حثيث إلى توحيد هذه الحلقات ونجحت في ذلك، الامر الذي جعلها تعتقد ان صيرورة الوحدة ممكنة من جديد، بينما إلى الأمام انشقت مباشرة عن حزب التحرر والاشتراكية دون ان تكون قد ناضلت من أجل تحقيق وحدة ما عدا في صفوف اعضائها في البداية. أم الاختلاف الثاني فيعود إلى طبيعة الجذور الحزبية لكل منهما، فالاتحاد الوطني للقوات الشعبية لم يكن مواليا للاتحاد السوفياتي ولا للصين الشعبية، بل كانت له علاقات مع الأحزاب القومية في الشرق العربي ومتأثر بالاشتراكية الفرنسية، فكانت المجموعة الاساسية في منظمة 23 مارس تستفيد من الثورات والتجارب الاشتراكية دون الانحياز لهذه التجربة أو تلك، كما أنها تأثرت بماركسية القوميين العرب [سوريا - لبنان - فلسطين] وبالتالي كانت أكثر تحررا وانفتاحا، بينما انتقلت إلى الأمام من التبعية للاتحاد السوفياتي داخل حزب التحرر والاشتراكية إلى محاولة استنساخ التجربة الصينية، حتى بدت تعتبر ان تصورها للعمل الثوري هو الوحيد الصائب وليست في حاجة إلى أية وحدة تتطلب

إعادة النظر في هذا التصور. فبعد 1973 ذهبت إلى الأمام إلى حد وضع تصور مفصل لصيرورة العنف الثوري في البلاد في نقطة حول : «في الاستراتيجية الثورية والعنف الثوري.» ضمن موضوع «الوضع الراهن والمهام العاجلة للحركة الماركسية اللينينية». تقول إحدى فقراتها ما يلي: «وفي المرحلة الأولى من انفجار طاقات العنف الثوري الجماهيري، تقوم جماهير الفلاحين بقيادة الحزب الثوري، بعملية انتزاع الاراضي وحرثها بالقوة بواسطة اللجان الثورية، وانتزاع السلاح من ايدي العدو واستخدامه في تأسيس الكتائب المسلحة الأولى للجيش الاحمر. وتسلسل هذه النضالات العنيفة من منطقة إلى أخرى لتشتيت قوات العدو، في الوقت الذي تقوم فيه جماهير المدن باحتلال المدن والاحياء الشعبية، وبتنظيم المقاومة لتفكيك قوات العدو، التي تكون قادرة على التدخل والقمع، بسرعة في المرحلة الأولى. وكلما تمكن الحزب الثوري من توسيع هذه النضالات في البوادي والمدن وتحريكها من منطقة لأخرى، كلما استطاع تفكيك قوى العدو وتهييئ مرحلة جديدة في الكفاح وهذه هي مرحلة القواعد الحمراء المتحركة. «. وقبل ذلك كانت إلى الأمام قد حاولت ان تجتهد في تأصيل القواعد الحمراء الصينية مغربيا، أي مغربتها. ففي استراتيجية « القواعد الحمراء المتحركة «تتحدث اللجنة الوطنية بتفصيل عن تطور القواعد الحمراء المتحركة عبر مراحل متعددة لتصبح قواعد ثابته، فلنقرأ بعض المقاطع لنتعرف على وجهة نظر إلى الأمام في الموضوع في النقطة الثالثة بعنوان : «من القواعد الحمراء المتحركة إلى مناطق السلطة الحمراء الدائمة «وهي تبين إلى أي حد مدى اقتناع المنظمة الراسخ بان تبني اسلوب النضال الذي اعتمدته هذه القواعد في الصين يمكن إعادة صياغته ليصبح قادرا على تحقيق النصر في المغرب اقتداء بما حدث في الصين فلنقرأ اذن ما يلي :

- «... لهذا فان القواعد الحمراء المتحركة هي وحدها طريق كفاح الجماهير نحو الحرب الشعبية الشاملة، حيث تقوم الجماهير بتدمير جهاز الحكم ومباشرة السلطة الثورية وسيتم تأسيس الجيش الاحمر من الفلاحين والعمال والجنود الثوريين من

خلال انشاء هذه القواعد وتحركها عبر مختلف المناطق، ولا ننسى ان انتفاضات الفلاحين في الصين في السنوات 27- 1928 هي التي خلقت الكتائب الأولى للجيش الاحمر في الصين، تلك التي تحدث ما وتسي تونغ عن أمكانية استقرارها في مقال «لماذا يمكن ان تبقى السلطة السياسية في الصين ؟».

– انعدام حكم مركزي في الصين ووجود صراع عنيف داخل مناطق السلطة البيضاء [وامراء الحرب].

– صعوبة تدخل الامبريالية في تلك المرحلة في الصين وعكس ذلك يوجد في المغرب.»

«ان النمو المتسلسل للقواعد الحمراء المتحركة وتعمقها عبر كفاح الشعب سيؤدي إلى المرحلة الثانية من هذا الكفاح مرحلة قواعد السلطة الحمراء الدائمة.». [مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي. سلسلة وثائق إلى الأمام – الجزء الثاني.].

لم تكن منظمة إلى الأمام تنفرد بتبني الاتجاه الصيني الماوي كحالة خاصة، بل كانت قد تأسست أحزاب ماركسية-لينينية على الصعيد العالمي موالية للصين منذ بداية الخلاف الصيني السوفياتي سنة 1963، في مواجهة الأحزاب الشيوعية الموالية للسوفيات والموصوفة بالتحريفية، وقد كانت هذه الأحزاب الماركسية – اللينينية تتبنى الاعداد لحرب التحرير الشعبية في الدول الاوروبية ايضا، في فرنسا وبلجيكا مثلا.

الخلافات داخل إلى الأمام

يمكن اعتبار الخلافات التي حدثت داخل إلى الأمام في البداية عادية وطبيعية لأنها لم تؤد إلى مضاعفات تنظيمية، كما وقع داخل 23 مارس بعد 1971 حينما ظهر اتجاه ماوي سمي بـ "لنخدم الشعب". ولم تتفجر الخلافات بشكل واضح الا بعد الاعتقالات الواسعة التي مست منظمة إلى الأمام بعد 1974 – 76، وتم التعبير عن هذه الآراء المخالفة من داخل السجن المركزي بالقنيطرة من خلال "بيان سياسي" : معتقلون سياسيون ب سجن القنيطرة 1980. «... وكانت تجربة العزلة السياسية، الخانقة التي عانت منها بعد

1974 وحملات القمع التي تعرضت لها ما بين 1974- 1976 والتي ادت بالأغلبية الساحقة من اعضائها إلى دخول السجون والمعتقلات، عاملا حاسما في ظهور خلافات عميقة وجوهرية داخلها اتسعت لتشمل مجمل البنية الفكرية والتوجهات السياسية فأعطت اتجاهين رئيسيين...» «... وكانت المحاكمة في يناير 1977 مناسبة للاصطدام بين الاتجاهين...» ويعتبر البيان ان التشبث بالنضال، و "بالمنهج المادي الجدلي والتاريخي" في تحليل وفهم الواقع الملموس من أجل تغييره بأهداف ووسائل، تستجيب لمتطلبات الواقع وقوانينه الموضوعية، ... بعيدا عن الاحلام الطفولية....التي لا تلتجئ إلى الواقع والصراع الطبقي الا التقاط ما يبرر فكرها الجامد، ويدعم جموده باسم "المبدئية" المجردة التي تتعامل مع الماركسية كما تتعامل مع "الكتاب المقدس". وينتهي البيان إلى القول : « وما إن انفجر الصراع من جديد وبدأت المطالبة بممارسة الديمقراطية حتى جاء جواب المسؤولين فيها كما كان منتظرا فطردوا جميع المعارضين، وباتخاذ قرار الطرد الجماعي والذي سبقته انسحابات كبيرة، تكون مجموعات إلى الأمام قد عرفت النهاية المنطقية والمنسجمة مع فكرها السياسي والايديولوجي والتنظيمي الذي ما كان له ان يؤدي بها الا إلى الطريق المسدود».
لم تنته إلى الأمام، وان خرجت منها مجموعات قاعدية تتبنى الماركسية وخصوص داخل القطاع الطلابي، بل ربما هي الوحيدة التي استمرت مع الاحتفاظ بأيديولوجيتها الماركسية إلى الان، فقط انها اطلقت على نفسها اسم "النهج الديمقراطي". ولكنني استغربت ان يتحدث كاتب البيان السابق الذكر عن الاضطهاد الذي تعرض له على يد قيادة الى الامام متجاهلا. وبشكل مقصود. الاضطهاد الفعلي الذي تعرض له خصوم الى الامام السياسيين منذ البداية من منظمة 23 مارس . ربما فعل ذلك لكي يظهر امام الملآ انه الضحية البطل الوحيد في السجن وان الاخرين كانوا ينعمون برعاية الى الامام ككل .

من إلى الأمام إلى النهج الديمقراطي

تضافرت عدة عوامل لانتقال إلى الأمام من السرية إلى العلنية، دولية ووطنية سياسية وتنظيمية، فقد انطلقت بعض الآراء تنتقد التفكير في العمل الشرعي في سنوات الثمانينيات، بعد الخلافات التي تفاقمت بعد الاعتقالات في سنوات 1974—76 –77 وادت إلى ظهور ما سمي بـ القاعديين في الوسط الطلابي، كما أن تبني منظمة 23 مارس الماركسية اللينينية للعمل الشرعي، وحصولها على الشرعية القانونية سنة 1983 قد ساهمت، على ما اعتقد، بطريق غير مباشر في تطوير هذه المناقشات حول العمل العلني. غير أن هناك تطورات حدثت على الصعيد الدولي كان لها تأثير كبير على الحركات اليسارية في العالم، وأهمها على الاطلاق إنهيار المعسكر السوفياتي وتداعياته المباشرة وغير المباشرة على الحركات الماركسية والاشتراكية، أم على الصعيد الوطني فقد شرع النظام المخزني في تهييئ الشروط للمصالحة مع الحركة الديمقراطية الوطنية بتوسيع الهامش الديمقراطي، بعد تأسيس الكتلة الديمقراطية سنة 1992. صحيح ان التيارات التي استمرت من منظمة إلى الأمام لم تتفاعل مع هذه التطورات بوعي ذاتي ايجابي ولكن جزءا من قيادتها انفعل بها. وساهم في خلق اطار شرعي للتيارات التي بقيت من منظمة إلى الأمام.

وهكذا تأسس حزب النهج الديمقراطي في 15 ابريل سنة 1995 بمدينة الدار البيضاء كتنظيم علني، وانخرط في الصراع السياسي الوطني، وكان قد تهيأ من قبل لمراجعة الكثير من المواقف، التي تبنتها إلى الأمام مثل الكفاح المسلح واستراتيجية حرب التحرير الشعبية وجمهورية العمال والفلاحين... إلخ ولذلك سوف نستعرض بعض مواقفه من خلال مؤتمره الاخير المنعقد بتاريخ 13- 14 – 15 يوليوز 2012 وفي وثائق هذا المؤتمر يؤكد على المرجعية التاريخية كما يلي :

« يمثل النهج الديمقراطي أمتدادا للحركة الماركسية العالمية التي اطلقها ماركس وانجلز، والتي قدمت ملايين الشهداء من أجل تحرر وتقدم الانسان وناضلت ولازالت تناضل في كل بقاع

العالم ضد همجية الرأسمالية ومن أجل بناء الاشتراكية في افق الشيوعية، وهو شكل من اشكال الاستمرارية السياسية والفكرية للحركة الماركسية اللينينية المغربية، وخاصة منظمة إلى الأمام، وقد تشكل في ظل ظروف موضوعية تميزت بانفتاح ثغرة في جدار القمع بفعل النضالات التي خاضها شعبنا من أجل الديمقراطية،....». «... إن الاستمرارية تعني التمسك بالقيم الكفاحية التي بلورتها الحركة الماركسية- اللينينية عبر عقود من النضال والصمود في واحدة من اعتى آلات القمع.... » [من وثائق المؤتمر ص 13]. ان النهج الديمقراطي هو الحزب الوحيد الذي استمر، من فصائل الحركة الماركسية، متشبثا بالمرجعية الايديولوجية الماركسية إلى الآن مع تطوير تحليله لمستجدات الوضع العالمي والوطني أيضا وفق المنهجية الأرثوذكسية التقليدية للتحليل الماركسي، أي ان الرأسمالية تعيش أزمة دورية دائمة وخانقة، وان الطبقة العاملة هي المؤهلة لقيادة الجماهير والقوى الديمقراطية، لتحقيق الديمقراطية في افق بناء الاشتراكية كمرحلة انتقالية نحو الشيوعية....إلخ. وفي مكان آخر يؤكد على: «أن الماركسية المرتكزة إلى المادية التاريخية، تعتبر ان محرك التاريخ في المجتمعات الطبقية هو الصراع الطبقي بين الطبقات المستغلة والطبقات المستغلة والذي يتخذ اشكالا متعددة...». [ص 7] .

ولكن هذا لا يمنعه من القول بان النهج الديمقراطي يسعى من خلال اهتمامه بالوضوح الفكري إلى «خلق جسور التواصل والتفاهم مع كافة الماركسيين المغاربة وابرازا لنقط الالتقاء الجوهرية والاستراتيجية....». ان العوامل التي تكبح، من وجهة نظر النهج الديمقراطي، تطور وتعميق وعي الجماهير الشعبية «متعددة نذكر منها استمرار تأثير الأحزاب الاجتماعية / الديمقراطية على جزء من الجماهير واساسا ضعف وتشرذم القوى الماركسية وعجزها على تطوير الماركسية لتتمكن من فهم عميق للتغيرات التي تعيشها الرأسمالية في اطار عولمتها المالية وانعكاس ذلك على

التشكيلات الاجتماعية والطبقات والتحالفات واشكال التنظيم والنضال...».

كما ان هناك عدة عوامل تضافرت لتؤكد ان هذه المرحلة هي «..مرحلة انتصار الرأسمالية وهيمنة القطب الوحيد على العالم » وهذه العوامل هي التالية، نسوقها هنا باختصار شديد :

- ضعف القوى الاشتراكية المناهضة للرأسمالية.
- تفكك جل الأحزاب الشيوعية او انحرافها وتحولت إلى أحزاب اشتراكية – ديمقراطية.
- تراجع الاغلبية الساحقة من حركات التحرر الوطني وارتمائها في احضان الامبريالية.
- عجز الطبقات الوسطى وممثلها السياسي الأحزاب الاشتراكية.
- ضعف وتراجع الحركة النقابية.
- التباس الحركات الافقية [الحركة النسائية، الحركة الحقوقية، الحركة البيئية...].
- أما الحركة المناهضة للعولمة الرأسمالية فتظل مناسباتية.
- إنهيار الاتحاد السوفياتي كقطب رادع.
- قدرة الامبريالية الامريكية خلال هذه الفترة، على التحكم في التناقضات بين الامبرياليات الثلاث، الولايات المتحدة الامريكية، اوروبا واليابان.
- أما العنصر الاخير لهذه العوامل التي ساعدت على انتصار الامبريالية، فيسجل موقفا جديدا للنهج الديمقراطي في تقييمه للصين، مقارنة مع ماضي إلى الأمام، حيث اعتبر أن هذه المرحلة قد شهدت «صعود الصين كقوة أمبريالية جديدة تفرض....».

ويعتبر النهج أن «العولمة الرأسمالية مرحلة متقدمة في تطور الرأسمالية توفر الشروط الضرورية لعولمة مناقضة لها وقادرة على تجاوزها. لذلك لا يمكن حسم التناقض بين الرأسمال والعمل إلا على الصعيد العالمي، ...». والتقدم في هذا الحسم يحتاج إلى « توحيد نضال الطبقة عالميا لمواجهة الرأسمالية» وتؤكد على ان عالمية استغلال البورجوازية لقوة العمل لا يمكن للثورة الاشتراكية إلا ان

تكون امعية....». (ص19). يسعى النهج الديمقراطي إلى التفاعل مع التطورات التاريخية التي عرفها العالم، سواء تعلق الامر بالتطورات التي عرفها النظام الرأسمالي، او فشل البناء الاشتراكي في كل من الاتحاد السوفياتي والصين وفي الدول الاخرى. ولكن رغم تبنيه للماركسية كمنهج للتحليل وعدم اعتبارها نظرية جامدة....إلخ. ظل يردد الافكار العمومية الأرثوذوكسية، مثل فكرة الصراع الطبقي بين العمل والرأسمال دون توضيح التغيرات "البنيوية" التي طرأت على طرفي الصراع سواء في سياق تطور بنية الانتاج وتأثيرها على مختلف اطراف الصراع، او في ميدان الصراع السياسي والقوى الفاعلة فيه عمليا لا نظريا، ان لم نقل اليوم فلسفيا، أو على صعيد العلاقات الدولية، فالوثيقة تعتبر، فعلا، أنه مهما «كانت الملاحظات حول حجم الطبقة العاملة واوضاعها والتغيرات التي تطرأ عليها، لا تستطيع [؟] نفي دورها في قيادة النضال من أجل بناء الاشتراكية، لأنها الوحيدة المؤهلة لقيادة النضال لإنجاز هذا المشروع بتحالف مع طبقات او فئات اخرى. ». مع التأكيد على مهمتي التحرر والديمقراطية في المجتمعات التابعة. يحاول النهج الديمقراطي ان يكون معتدلا في نظرته لممارسة عملية التغيير الديمقراطي على صعيد العمل السياسي في الساحة الوطنية، ولكنه قد يبالغ أحيانا خلال الممارسة العملية، وخصوصا على الصعيد الطلابي، في مواقف يسارية اكثر يسراوية وتتناقض، نظريا على الاقل، مع الرأي الذي شددت عليه وثيقة المؤتمر. تقول الوثيقة: «ان البرنامج الديمقراطي او التكتيكي سيكون اصلاحيا ومحدودا قد يسقط في اصلاحية مقيتة ومتخلفة إذا لم يكن مفتوحا باستمرار في اتجاه التغيير الجذري. وفي المقابل ان تجاوز القدرة النضالية للجماهير يصب في الاتجاه المتياسر . صحيح ان النهج الديمقراطي قد اجتهد، متأثرا بما فعله التاريخ من تطورات في العالم، لتجاوز الكثير من المواقف والافكار التي تبنتها إلى الأمام سابقا، والحركة الماركسية- اللينينية عموما مثل : الجمهورية الديمقراطية الشعبية، والكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية او القواعد الحمراء المتحركة... ولكنها احتفظت

بالموقف القديم من النزاع في الصحراء الذي كانت تتبناه إلى الأمام مع بعض التحوير الطفيف فتعبر عن ذلك بالقول ان : «حل قضية الصحراء في اطار وحدة الشعوب المغاربية عبر تطبيق تقرير مصير سكان الصحراء.» [ص 103].

كما انه يؤكد على شعار اسقاط المخزن الذي ينسبه لحركة 20 فبراير، ولكن النهج الديمقراطي ربما يخفي وراء هذا الشعار القديم، شعار الجمهورية، لأنه رغم مطالبته بدستور ديمقراطي يشترط ان يضعه مجلس تأسيسي [أي بعد اسقاط المخزن لان اقامة مجلس تأسيسي لم يتشكل تاريخيا في معظم التجارب العالمية الا بعد اسقاط النظام القائم]. وهو يتحاشى ذكر شعار الملكية البرلمانية الذي تتبناه كل فصائل اليسار المغربي، ويلح على اقرار المطلب العام التالي : « بإقرار دستور ديمقراطي من حيث طريقة بلورته ومضمونه والمصادقة عليه، يضعه مجلس تأسيسي كمعبر عن ارادة الشعب باعتباره صاحب السيادة ومصدر كل السلط...». [ص163]. ان هذه هي الاشكالية التي يصعب استيعابها خارج تبني شعار الملكية البرلمانية من جهة، وكيفية تحقيق المسلسل المذكور اعلاه: فما معنى طريقة بلورة الدستور ؟ - - وما معنى مضمونه؟ - - وما معنى طريقة المصادقة عليه ؟ وليضعه مجلس تأسيسي كمعبر عن ارادة الشعب...؟ والمعروف ان ارادة الشعب يتم التعبير عنها بواسطة الانتخابات في النظام الديمقراطي، هذه الوسيلة التي تتجاهلها وثيقة المؤتمر..؟. تشبث النهج الديمقراطي بالنظرية الماركسية، بجوهرها الحي كما يصفها، وفي نفس الوقت محاولة التفاعل مع مستجدات ما انتهى اليه التاريخ اليوم، كل ذلك دفعه إلى محاولة الاجتهاد في التعامل مع ممكنات الواقع الدولي والوطني، ولكنه لم يجد في النهاية سوى ادوات التحليل الأرثوذكسية في غياب اية محاولة لتطوير الفكر الماركسي او نجاح اية تجربة سياسية جديدة في دولة من دول العالم تعيد الحياة من جديد لهذا الفكر الذي جاء لتغيير العالم وظل يشكل شبحا مرعبا بالنسبة لكل المستغلين الرأسماليين إلى اليوم.

هناك انوية تطلق على نفسها الحركة الماركسية – اللينينية – الماوية، محدودة التأثير على الصعيد الوطني وتوجد اساسا في الساحة الطلابية، وهذه الحركة الماوية موجودة على الصعيد العالمي وتعتقد ان افكار ماوتسي تونغ التي كانت قادرة على تحرير الصين بعد الحرب العالمية الثانية، تستطيع في الظرف التاريخي الراهن ان تحرر بلدان اخرى غير الصين.

القسم الثاني

ماركسيون مغاربة

يتعرض هذا القسم لبعض الماركسيين المغاربة الذين كانوا من قادة التنظيمات الماركسية وكتبوا رأيهم في الماركسية من خلال كتب او مقالات، وسنقتصر هنا على ثلاثة نماذج :

1 - احمد حرزني وهو يحاكم ماركس "محاكمة عادلة" من خلال كتابه "قراءة في : سيرة ماركس السياسية".

2 - المرحوم عبد السلام المودن ومقالات عن الماركسية في كتابيه "الدولة المغربية" و"الطبقة العاملة الحديثة والنظرية الماركسية"، فضلا عن مشروع الوثيقة الايديولوجية المقدمة للمؤتمر الثاني لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي بدون توقيع طبعا.

3 - عبد الله الحريف من خلال مقاله المنشور في كتاب "الاشتراكية أي مستقبل ؟" والمعنون ب "دفاعا عن الجوهر الحي للماركسية". وهؤلاء الثلاثة اعتقلوا من طرف النظام، وقضوا مددا طويلة متفاوتة في السجن المركزي بالقنيطرة.

اما القسم الاخر الموالي فسيتعرض لرأي المفكر المغربي عبد الله العروي من خلال كتابه "الايديولوجية العربية المعاصرة" وخصوصا كتاب "العرب والفكر التاريخي" الذي يتضمن دعوته المعروفة آنذاك "إلى تبني الماركسية التاريخانية".

وقبل ذلك لابد من الاشارة الى اول الماركسيين المغاربة وهم مناضلو الحزب الشيوعي المغربي ولكنني لا اتوفر على كتابات لهم الان حول الماركسية. فهم قد طبقوها كمنهج على التشكيلة الاقتصادية- الاجتماعية : اطروحة ادريس بن علي . وعلى وضعية العالم الثالث من جهة. والاستثمارات في المغرب من جهة اخرى لعزيز بلال.

الفصل العاشر

احمد حرزني يحاكم ماركس

من المعروف ان احمد حرزني كان احد قادة منظمة 23 مارس، اعتقل سنة 1972 بعد ان شكل اطارا هو منظمة لنخدم الشعب، وقد قضى في السجن 12 سنة، ثم اطلق سراحه سنة 1984. كان أول مقال يراجع فيه موقفه من الماركسية كتبه في مجلة «الثقافة الجديدة» عدد 29 في سنة 1984، ثم راجع ما كتبه في السجن من جدال مع ماركس والماركسية [1985 بالنسبة للترجمة حسب ما اثبته] واصدر الكتاب سنة [1999] الذي نحن بصدد عرض بعض افكاره ومناقشتها. بعد ذلك عين رئسا للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان ثم عزل منه... واصبح شخصية شبه رسمية داخل الدولة. يمثل احمد حرزني حالة خاصة وفريدة في إعادة قراءته "لمعتقداته الماركسية" السابقة واللاحقة إلى حدود 1984 – 85. ففي حوار مع جريدة الاتحاد الاشتراكي نشر فيما بعد في كتاب "اقصى اليسار في المغرب" [2002]، يصنف قناعته "النظرية" كما يلي «... لأني شخصيا لم اكن من حملة النموذج اللينيني فقد كنت اعرف نفسي باني ماوي، والماوية تختلف كثيرا عن اللينينية على المستوى التنظيمي...» [اقصى اليسار في المغرب : لحسن العسبي الصافي الناصري. المركز الثقافي العربي ط. 1 بيروت 2002 ص 190]. أما التصنيف الثاني "التنظيمي" الذي ينسبه لنفسه فيحدده، عندما يتحدث عن الخلاف داخل منظمة 23 مارس، كما يلي :

«هذا هو الخلاف الذي تبلور بشكل تدريجي وسط المنظمة وانتهى بتفجيرها، بحيث طرح في وقت ما الاختيار ما بين اعادة هيكلة التنظيم عبر ما سمي بتوزيع الأطر حتى لا تبقى متركزة بالدار البيضاء والرباط ومراكش... وذلك في افق الانتشار على الصعيد الوطني وتأسيس انوية عمالية وفلاحية، هذا فيما كان الاتجاه الآخر يدافع عن ضرورة المحافظة على منظمة مركزية.... »

[نفس المرجع السابق ص 192]. هاتان الفكرتان : الاقتناع بالماوية من جهة، والتنظيم المشتت من جهة اخرى، اثرتا في اعادة قراءة حرزني لقناعاته الماركسية فادتا به إلى السقوط في بعض الارتباك والتناقض. ففي المقال الذي نشره في مجلة "الثقافة الجديدة"، والذي لخص بعض افكاره انور عيسى في الرد الذي نشر بجريدة «انوال» في حلقات ابتداء من 26 يوليو 1984، يقول حرزني : «ان الماركسية قد ماتت وانه تم انفضاح الطبيعة القمعية والاستغلالية والامبريالية للمجتمعات كالاتحاد السوفياتي والصين وكوبا والفيتنام.....إلخ». سنعود في ثنايا هذا النقاش إلى بعض الافكار الواردة في هذا المقال. أما في مقدمة كتابه «قراءة في سيرة ماركس السياسية» فيخفف من حكمه السابق ويقول : «كان همي اذ ذاك، كما لايزال، هو الاسهام في رسم بديل ثوري للماركسية كما ابتذلت وكشفت عن حدود ثوريتها وعن خطورة بعض كوامنها.....كان الزمن أيضا زمن انتشار تيار «التوبة» عن الماركسية وسط العديد من المناضلين اليساريين سابقا، في اروبا خاصة... » [ص 5].

يخبرنا حرزني في تقديمه للكتاب انه قد نصب نفسه قاضيا ووضع ماركس أمامه في قفص الاتهام وهو مقتنع «.. بضرورة "محاكمة" الماركسية، [ثم يؤكد] غير أنني في نفس الآن كنت، على ما اظن، حريصا على أن تكون تلك المحاكمة "محاكمة عادلة". والصفحات التالية هي إذن "دقائق" محاكمتي الخاصة للماركسية. » [ص 6]. والآن سنرى إلى أي حد كان هذا القاضي ملتزما بمقتضيات المحاكمة العادلة ومحترما حيثيات صك الاتهام. ويبدو وكانه قد اصدر الحكم في تقديم الكتاب قبل مناقشة القضية بالنسبة للقارئ الذي يشرع في القراءة من التقديم، فهو يقول فيه : « فيما يخصني، وعلى عكس ما ظنه البعض أيضا – ومنهم من صار اليوم يسخر علا نية من ماركس والماركسية - . فقد خرجت من «محاكمتي» لماركس مبرئا له. فهذا انسان كره الاستغلال، ونذر حياته لمحاربته....» [ص 9] ويسترسل في نفس الفقرة مؤكدا ان ماركس اراد «تماشيا مع روح عصره، تأسيس

كرهه ومحاربته على أسس علمية..» ولكن هذه الأسس العلمية قد تتناقض مع اتهام حرزني لماركس بانه عندما «اكتشف ان اكتشافه، كما يقع كثيرا، انما كان إلى حد كبير من صنع رغباته....». وعبارة رغباته هذه، تقودنا إلى الاشارة إلى ملاحظتين :
الأولى تتعلق بأسلوب مخاطبة المتهم الذي يزخر بالسب الساخر، وهو خروج عن قواعد المسطرة العلمية في مناقشة القضايا مهما كانت درجاتها، فأحرى ان تكون من حجم هذه القضية. أما الملاحظة الثانية فاقل أهمية وتتعلق بالشكل والترجمة إلى اللغة العربية. سنشير إلى هاتين الملاحظتين قبل ان نغوص في لجة هذا الشلال من الانتقادات المتدفقة من اعلى إلى اسفل والمتلاطمة مع صخور المتناقضات. يمكننا الآن ان نسجل عبارات الاسلوب الذي يخرق قواعد المسطرة العلمية في مخاطبة الخصوم، وخصوصا إذا كانوا من حجم مفكر كبير كماركس :

- « فانه من حقنا ان نشك في صدق اسفه..» [ص 19] يقصد ماركس في اتهامه البرجوازية بتدميرها للإنتاج أحيانا.
- «.. وكما اسلفنا فقد كتبه [المقصود عن الانجليز والهند] بنية [لاحظ بنية وكأنها مبيته] تشويه هذه الاخيرة، تبريرا لعملية الاجهاز عليها.الا اننا نلمس انه رغم كل مجهوداته لم يفلح تماما في مغالطة نفسه...». [ص 36].
- «.. عاد ماركس إلى ميوله الأولى التي كانت أملت عليه تشويه الهند بدون خجل.. » [ص 40]. هل يجوز في مناقشة نظرية من هذا القبيل ان نصف موقفا بالخجل او بالوقاحة بدل مدى صحة او خطأ التحليل ؟
- «.. إلى "طبقة" الفلاحين وحدها، وبالفعل سينقض على هذه الاخيرة انقضاضا...» سوف نرى فيما بعد هذه العلاقة الحميمية التي تشد حرزني إلى الفلاحين وتتغلغل في البنية الفكرية التي من خلالها ينتقد ماركس والماركسية. لقد كان الفلاحون دائما، حسب حرزني اكباش ضحية، «... وماركس بدوره، هذا اكيد، لم يكن "يحب" هؤلاء [لاحظ الحب والكراهية بدل الخطأ

والصواب]. لقد رماهم، في مناسبة وفي غير مناسبة، باحقر الصفات. ». [ص 52].

– «... فهل كان ماركس ليتمادى في غيه وفي غبنه لنفسه؟ الحقيقة انه لم يستطع... »، صرخ قائلا، في التعليق على تقييم نتائج الاستعمار الانجليزي في الهند. هذه بعض الصفات التي يطلقها جزافا وتتناقض بين الحين والاخر. فمثلا كيف نوفق بين القول بان ماركس أسس « كرهه ومحاربته [للرأسمالية] على أسس علمية "وبين" إن اكتشافه، كما يقع كثيرا، انما كان إلى حد كبير من صنع رغباته».

الملاحظة الثانية الشكلية تتعلق بالترجمة إلى اللغة العربية التي ادت إلى غموض في بعض الفقرات بسبب الترجمة الحرفية، كما ان القارئ يجد صعوبة، أحيانا، في فهم بعض المعاني. وكمثال على ذلك ترجمة البروليتاريا كاسم مذكر إلى العربية نقلا حرفيا عن الفرنسية لنقرأ الجمل التالية : «...لان البروليتاريا كائن اصلا والبروليتاريا ليس كائنا اصلا فقط وانما هو أيضا – بعيدا عن ان يكون غبيا- عليم، ولو كان كذلك بالغريزة والحدس أولا. ان المثقفين القادمين اليه من عند البرجوازية لا يحملون اليه، في نهاية التحليل ' جديدا جذريا.... « [ص 15 – 16].

هاتان الملاحظتان شوشتا على المجهود المبذول في بناء ومضمون تحليل حرزني النقدي لماركس، وبغض النظر عن الاتفاق او الاختلاف مع حيثيات النقد والاستنتاجات التي يتوصل اليها فانه يتميز بقدرة على الاجتهاد في حيثيات تفصيلية لنقد سيرة ماركس السياسية. والآن لنحاول فهم اسباب هذه الدعوى – المحاكمة، ومدى صدقية مبررات اقامتها كدعوى. وسنناقش ثلاث نقط رئيسية منبثة في ثنايا العناوين المتعددة في الكتاب : 1- اختراع البروليتاريا و الحزب الطليعي.. 2 - الفلاحون والمجتمعات التقليدية.. 3 موقف ماركس من الوضعية الروسية.

1- اختراع البروليتاريا والحزب الطليعي

كلمة اختراع هذه في حد ذاتها، ومنذ البداية، تكشف عن طبيعة النقد الذي يوجهه حرزني لتحليل ماركس، فالبروليتاريا في نظره، على ما يبدو، ليست نتيجة تطور خلقه نمط الانتاج الرأسمالي والانتاج الصناعي المتقدم الواقعي والملموس خارج الفكر والرغبات، بل هي مجرد اختراع ان لم نقل بدعة خطرت ببال ماركس في لحظة «التجلي المسيحية» كما يقول. ويشدد حرزني على ان الاساس النظري الذي اعتمد عليه ماركس لاختراع البروليتاريا يعود إلى «... ان البرجوازية لا يمكنها ان تعيش بدون تطوير مستمر لأدوات الانتاج، أي لعلاقات الانتاج، أي لمجموع العلاقات الاجتماعية..» [ص 11]. في حين يترجم العفيف الاخضر هذه العبارة كما يلي : «لا تستطيع البرجوازية ان توجد دون ان تثور باستمرار ادوات الانتاج اذن علاقات الانتاج، أي مجموع العلاقات الاجتماعية.» [البيان الشيوعي ترجمة العفيف الاخضر دار ابن خلدون 1975 ص 56]. ثم يسوق ما اعتبره دليل ماركس على احلال الالة محل ادوات الانتاج وهو تأثير السلاح الناري على «..إجراء تغيير شامل للتنظيم الداخلي للجيش»ص 11]. الم يقل البيان الشيوعي ما يلي: «لا تستند تصورات الشيوعيين النظرية اطلاقا على افكار او مبادئ اخترعها او اكتشفها هذا او ذاك من مصلحي العالم.....». [البيان الشيوعي. مرجع سابق ص 94].

ويتساءل حرزني: هل نظرة ماركس «هذه محصنة ضد المناقشة؟» ويجيب بيقين «كلا، لقد "ناقشها" التاريخ طولا وعرضا، واليوم اتى دورنا لنحاول، بطريقتنا الخاصة، ان نوجز تلك "المجادلة". وسينصب اهتمامنا اكثر ما سينصب على اطوار علاقته هو قبل غيره بهذه الاخيرة» بالتأكيد ليست محصنة لأنها هي نفسها قامت على أساس النقد، ولكن النقد الموضوعي والحريص على الالتزام بالمنهجية العلمية دون الانحياز لرأي مسبق وقياس كل شيء على مقاسه.

ويتساءل مرة اخرى هل الالة تستطيع تحقيق أي تجاوز لتقسيم "العمل البرجوازي في اتجاه الشيوعية ؟" ولكن حرزني يعترف بان

ماركس كان قد "استبعد ذلك" عندما كتب ما يلي: «يحل [الانتاج الصناعي] آلات محل العمل، ولكنه يرمي بقسم من العمال إلى انماط عمل فظيعة القساوة، ويحول القسم الاخر إلى آلات. ينتج الفكر' ولكنه بالنسبة للعامل ينتج البلادة، ينتج البلاهة». قبل مناقشة نقد صفة البلادة والبلاهة لابد من الاشارة إلى نقطتين الأولى ان اقحام كلمة [الانتاج الصناعي] قد حرفت هذا الجزء من الفقرة حتى تتوافق مع رأي القاضي، فتصبح الجمل الموالية وكأنها معطوفة على الانتاج الصناعي بدل العمل. ولكي يستقيم المعنى الاصلي سنورد الفقرة بكاملها بترجمة محمد مستجير مصطفى للكتاب [مخطوطات 1844].

«ويخفي الاقتصاد السياسي الاغتراب الكامن في طبيعة العمل بعدم دراسته للعلاقة المباشرة بين العامل [العمل]وبين الانتاج. صحيح أن العمل ينتج للأغنياء اشياء رائعة – لكنه ينتج للعامل الحرمان.انه ينتج القصور – وللعامل الاكواخ. ينتج الجمال وللعامل التشوه، الفقرة المترجمة الموالية مباشرة بين معقوفين، [يحل الآلات محل العمل – لكنه يلقي ببعض العمال إلى طراز بربري من العمل و يحول البعض الاخر إلى آلات، انه ينتج الذكاء، وللعامل البلاهة والحماقة]. [مخطوطات 1844 ص 42]. فليقارن القارئ بين الترجمتين ليس من حيث اللغة فقط بل من حيث المعنى.

أما النقطة الثانية فهي الاعتماد في النقطتين الأوليين من الكتاب على مراجع مثل مخطوطات 1844 حيث كانت مفاهيم ماركس لم تكتمل بعد وكذلك «الايديولوجية الالمانية« التي كتبها ماركس وانجلز بعد المخطوطات [1845—1846] حتى انهما قررا «ان يتخليا عن "المخطوطة لنقد الفئران القارض".. وبالفعل فان صفحات عديدة من الكتاب تنقص هنا وهناك وعلى الاخص في المجلد الأول، كما ان مقاطع عديدة قرضتها الفئران بحيث بات من المتعذر فك رموزها « [من مقدمة الدكتور فؤاد ايوب للإيديولوجية الالمانية مصادر الاشتراكية العلمية دار دمشق ص 14].

فالإيديولوجية الالمانية ليست من مؤلفات ماركس "الناضج" عكس ما يقوله حرزني [ص 20]. وهذا الربط بين تطور ادوات

الانتاج العصرية والبروليتاريا "كونها مغامرة بدون أمل" لان ما انجزه ماركس "لم يشفه على كل حال من كل قلق". لابد ان يستغرب المرء اطلاق الحكم التالي علي تجربة ماركس السياسية التي يربطها بنظريته : «سوف نشاهد كم ستقسو عليه بقية الايام. سوف نحاول ان نعيش معه مقاومته لاستهتارها بأهم افكاره، إلى ان يستسلم او يكاد - على كل، إلى ان تصدر عنه بوادر مراجعة نظرية شاملة». فعلا ستقسو عليه الايام في حياته المعيشية وليس في شيء آخر مما يقصده حرزني، وتحمل كل ذلك من آجل كتابة كتاب الرأسمال الذي مازال يحظى بإعجاب المفكرين الرأسماليين. فكيف نستسيغ فكرة استهتار الايام بأفكاره، هذه الافكار التي اصبحت، دون غيرها، اداة الصراع ضد الرأسمالية طيلة قرن من الزمان وما زالت كلمة الاشتراكية المستمدة منها منبثة في هوية كثير من الأحزاب في العالم، فالاشتراكية - الديمقراطية هي ابن عاق للماركسية. نحن قد تعرفنا على مضمون النقد الذي يوجهه القاضي حرزني لماركس والذي يركز فيه على ما يعتبره خطأ فادحا في تصوره النظري وممارسته السياسية.

هل ثورات 1848 تكذيب أول [عنوان ص 122]، أم تأكيد أول لنظريه ماركس، لنختبر مدى صحة الحجج التي تبرهن على مصداقية التكذيب. يوجه القاضي حرزني تهمة التلبس لماركس، ويصفها بالجريمة عندما يقول : «بادئ ذي بدء، نجد ماركس «متلبسا بجريمة» تقديم عون «غير مشروع» للطبقة العاملة كي تتشكل حزبا ». وفي هذا الحكم ربما اغفل القاضي «عمدا» التمييز بين مستويين، الأول وهو تشكل البروليتاريا كطبقة مع تطور نمط الانتاج الرأسمالي رغم الفرز الذي قد يظهر في صفوفها، وبين الحزب الشيوعي [الطليعة] الذي يجسد الارادة الجمعية للبروليتاريا وهو ما حدث في التجارب الثورية اللاحقة بما فيها الحزب الصيني الماوي الذي لولا الاعتماد على النظرية الماركسية لما نجحت الثورةالصينية. كما ان المرحلة التاريخية التي يركز عليها حرزني كانت مرحلة تأسيس أولي لبناء النظرية من جهة ومحاولات آولية لنشرها في صفوف البروليتاريا ولذلك يمكن

اعتبار ثورات 1848 تأكيد للنظرية وليس العكس. الم يسهم ماركس وانجلز "بحصة الاسد" في تأسيس أول تنظيم شيوعي أممي، كما يشير إلى ذلك حرزني، هو رابطة الشيوعيين [1847—1852] و«كتبا برنامجه : البيان الشيوعي...» ولكن هذا التنظيم سينهار فيما بعد. اذن لا البروليتاريا، التي تنبأ ماركس بقدرتها على مواصلة الثورة، تمكنت من الاستيلاء على السلطة. ولا ماركس وانجلز نجحا في تشكيل حزب عمالي. هذه الجريمة التي سيحاكم عليها ماركس غيابيا. ويواصل القاضي في تعداد الكثير من حيثيات الجريمة التي ارتكبها ماركس، عندما اعتقد ان الثورة قادمة لامحالة، فكذبته التطورات اللاحقة وبدا ان البروليتاريا نفسها قد افرزت فئة ذات امتيازات وكان ذلك من بين الاسباب التي جعلت «ثورية العمال تتبخر». لا يعير حرزني أي اهتمام لانصراف ماركس للدراسة من أجل بناء وتعميق أسس النظرية ويعتبرها مجرد هروب وتغطية على الفشل الذريع الذي منيت به النظرية في الممارسة السياسية. ورغم ذلك «فان ماركس لم يشرع في اية مراجعة نظرية» بل برر كل ذلك أيضا بموازين القوى اليست هذه الاخيرة هي الخصم العنيد والرئيسي للنزعة الارادية التي تتهم بها نظرية ماركس ؟ من المواقف التي يعيد فيها الاعتبار لماركس، ولو ضدا على منهجيته العقلانية والواقعية، عندما يؤكد «ان الاصلاحية ليست بالنزوع المتأصل لدى ماركس لقد بقي هذا الاخير بالتأكيد، في اعماقه، عدوا لدودا «للواقعية السياسية». وسوف يبرهن عن ذلك...». [ص 68].

إذا عدنا إلى استنطاق المواقف والاحداث، التي يشير اليها حرزني نفسه، سنجد ماركس يحذر عمال باريز من القيام باية حركة في ظل الشروط القائمة آنذاك، اعتمادا على نصاب الاوضاع المادية الواقعية وموازين القوى ايضا. يتحامل حرزني على ماركس في مناقشته للتطورات التي عرفتها الاممية الأولى، والتي كانت بمادرة من عمال فرنسا وانجلترا، وتم تكليف ماركس بكتابة نظامها الاساسي وبرنامجها «بمهارة استحقت ثناء باكونين». [انظر التفاصيل في هوامش البيان مرجع سابق ص 25- 26 – 27 – 28]. فهو

يقول في تحامله ان مركس كانت لديه خطة واضحة : «التمسك بالتمثيل التعسفي للعمال الانجليزيين.... بكلمة واحدة لقد شاء ماركس ان ينصب المجلس العام للاممية للتلاعب بالعمال، وبالمواطنين عامة.... [ص 178] هل يعقل ان يستسيغ المرء هذا الحكم، وماركس انتخب من اعضاء القيادة وكلفوه بكتابة نظامها الاساسي ؟ وحتى القول بان السبب « هو اصراره على رفض اليأس من العمال الانجلزيين بالذات » ليس حجة ضد ماركس لان انجلترا كانت هي قاطرة التغيير بالنسبة اليه.

سنختم هذه النقطة [اختراع البرو......] بالإشارة الي مناقشة حرزني لموقف ماركس من كمونة باريس ونهاية الاممية الأولى. ويلاحظ منذ البداية ان ماركس، في هذه الحالة، لم يؤاخذ «العمال الفرنسيين على عدم استماعهم إليه» حين حذرهم من القيام بالثورة. وكأن من عادته مؤاخذة من لا يتفق مع رأيه ولو كانت حركة بروليتارية. ويعترف حرزني بان ماركس، رغم ذلك، هب لتمجيد ثورة العمال لأنها، الامر الذي ينتقده القاضي، كانت تؤكد نظرية ماركس في قدرة البروليتاريا على الحركة الثورية. واذا كانت « الآفاق السياسية قد انسدت أمام البروليتاريا..» [ص 81] بعد هزيمة الكمونة. فان نضالها لم يتوقف ووصل في فاتح ماي 1890 إلى حد القيام باستعراض عمالي موحد في اروبا وامريكا من أجل تحديد ساعات العمل في ثمان. يضخم حرزني من تأثير حملة باكونين وانصاره على عزلة ماركس وانجلز، لان تعاطفه مع باكونين يعود إلى تعاطف الاثنين مع الفلاحين. فالخلاف "الحاسم" بين الباكونينية والماركسية هو : « من هو الصانع الرئيسي للثورة الاشتراكية ؟ يرى باكونين ان البروليتاريا "متبرجزة" اذن لا شأن لها بالثورة التي هي شأن الفلاحين الفقراء اساسا» [هوامش البيان مرجع سابق ص 28 – 29]. وفي النهاية فقد نتج عن مؤتمرات الاممية الأولى و«صراعات تياراتها الايديولوجية قيام أحزاب اشتراكية جماهيرية، بعضها ذو اتجاه ماركسي، وبعضها ذو طابع يساري فوضوي متطرف».

2 – الفلاحون والمجتمعات التقليدية

ذكر ماركس الفلاحين في مناسبتين، على الاقل، الأولى في البيان الشيوعي والثانية في كتابه 18 بروميير لويس بونابرت. يتضمن البيان الشيوعي اشارة إلى الفلاحين في سياق الحديث عن التغييرات الهائلة التي احدثها تطور البرجوازية الصناعي : «لقد اخضعت البرجوازية الريف لسيطرة المدينة، وانشأت مدنا هائلة، وضخمت تضخيما مذهلا سكان المدن قياسا على سكان الارياف، وبذلك انتزعت "جل" السكان من بلاهة الحياة القروية. مثلما اخضعت الريف للمدينة والبلدان الهمجية وشبه الهمجية للبلدان المتحضرة، طوعت الشعوب الفلاحية للشعوب البرجوازية والشرق للغرب.» [مرجع سابق ص 59]. أما في كتاب 18 بروميير لويس بونبارت فقد فصل ماركس تحليله للفلاحين من خلال الفلاحين الفرنسيين في منتصف القرن التاسع عشر. وهو الذي اعتمد عليه حرزني في جداله مع ماركس حول الموقف من الفلاحين. فهو يعتبره قد انقض عليهم انقضاضا لمجرد انه ربط «الدولة الفرنسية في عهد لويس – بونابرت ؟ إلى "طبقة الفلاحين وحدها"، وهو ينقض على الفلاحين لأنه لا يشعر بلوعة الغرام تجاه الفلاحين أي بعبارة حرزني : «لم يكن "يحب" هؤلاء». كما هو حال حرزني كما سنرى، وما دامت المسألة لها علاقة بالحب فان ماركس، حسب حرزني، من اجل، شفاء غلته « لا ادري هل المقصود ب غلته هو العطش أم الحقد في مقابل الحب ؟]. كل ذلك سمح له "بضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد": «إهانة الفلاحين إهانة مزيدة بتنصيب شخص مثل لويس – بونابرت ممثلا لهم » هذا هو العصفور الأول : لم يبين لنا القاضي حرزني المدافع عن الفلاحين وجه الإهانة الاضافية في اعتبار لويس بونابارت يمثل هؤلاء، ربما العكس تماما فهم كانوا ينتظرون ظهور اسم كهذا ليساعدهم على حل المصاعب التي ولدتها قطع الارض الصغيرة، كما ساعدهم نابليون الأول عندما وزع عليهم الارض وحررهم من سطوة الملاكين العقاريين. ويوضح ماركس هذه الواقعة في كتابه 18 بروميير لويس بونبارت كما يلي : « ان التقليد التاريخي المتوارث

ولد عند الفلاحين الفرنسيين الاعتقاد الصوفي بان رجلا يدعى نابليون سيعيد لهم جميع الخيرات المفقودة وطلع شخص ادعى بانه هو هذا الرجل لمجرد انه يحمل اسم نابليون...» [ص 65]. العصفور الثاني وهو تحقير لويس تحقيرا اضافيا أيضا بإلصاق قاعدة كتلك به. هل تحليل شخصية نابليون الثاني دون تحقير او تعظيم هو تحقير؟ وهل ربط تمثيله للفلاحين هو مزيد من التحقير ؟ طبعا لا جواب لدى القاضي غير اللجوء من جديد إلى التلويح بتهمته المفضلة وهي "التخلص من نظرية محيرة" وهو العصفور الثالث الذي سقط مع اخويه دفعة واحدة. ثم بدأ يتلاعب برأي ماركس في انتفاضات الفلاحين والاضطهاد الذي تعرضوا له. وهل استبدال الفلاحين بالطبقة الوسطى كقاعدة يمثلها لويس بونابرت ؟ ورغم ان ذلك يناقض ما قاله من قبل وهو ان طبقة الفلاحين سند الدولة لوحدها.

يؤكد حرزني ان «خلاصة واحدة يستطيع ان يخرج بها المرء، وهي ان ماركس لم يفلح قط في شد دولة لويس – بونابارت إلى اية طبقة. لم يفلح قط بالتالي في محاولته الخلاص من شبح استقلالية الدولة» [ص 53]. وهل استقلالية الدولة الموروثة إلى حد ما عن الامبراطورية الأولى وتعمقت في عهد نابليون الثاني تنفي تشابك العلاقة بين الدولة والطبقات بمستويات مختلفة ؟ فانتخاب لويس – بونابارت اعتمد على طبقة الفلاحين موضوعيا وهي تمثل « اكثر طبقات المجتمع الفرنسي عددا » [ماركس ص 63]. في حين يعتبر ان «رسالته هي حماية "النظام البرجوازي"، أما قوة هذا النظام البرجوازي فتكمن في الطبقة الوسطى ولذا ينظر إلى نفسه [المقصود لويس بونابارت] باعتباره ممثلا للطبقة الوسطى...» [ماركس ص 67- 68] هنا ينظر هو إلى نفسه. أم جمعية العاشر من ديسمبر فهي مجرد جمعية كان يرأسها، جمعية الحثالى والبروليتاريا الرثة..ولم تكن تمثل لا طبقة ولا هم يحزنون. اذن تبقى في الاخير طبقة الفلاحين الصغار الذين ساندوا لويس – بونابارت.

في الهامش رقم 9 الطويل نسبيا يلاحظ القاضي حرزني، وبشكل عابر، ان ماركس يتناقض «بين نفي صفة الطبقة عن الفلاحين الصغار وحديثه عنهم مرارا... كطبقة» [ص 57]. دون ان يوضح لنا عدم صحة الاساس النظري الذي يبرر به ماركس هذا التناقض. ومن أجل توضيح تحليل ماركس للمسألة سننقل هذا الاستشهاد الطويل الذي يبين الاساس الواقعي في فرنسا آنذاك عل ذلك يوضح مشروعية، ان صح التعبير، هذا التناقض غير المتناقض: «بإن الفلاحين الصغار يشكلون كتلة ضخمة يعيش اعضاؤها في ظروف متشابهة ولكن دون أن يدخلوا في علاقات متشعبة بعضهم مع بعض. إن اسلوبهم في الانتاج يعزلهم الواحد عن الاخر بدلا من ان يدفعهم إلى التعامل المتبادل.وتشتد هذه العزلة بسبب وسائل المواصلات السيئة في فرنسا وبسبب فقر الفلاحين، ان ميدان انتاجهم - وهو قطعة الارض الصغيرة – لا يسمح لهم بتقسيم العمل في فلاحتها ولا باستخدام للطرق العلمية ولا يسمح بالتالي بتنوع اشكال التطور ولا بتنوع المواهب ولا بغنى العلاقات الاجتماعية. ان كل اسرة فلاحية بمفردها مكتفية ذاتيا تقريبا، وهي نفسها تنتج مباشرة الجزء الاكبر من استهلاكها وتحصل بذلك وسائل عيشها من التبادل مع الطبيعة اكثر مما تحصلها من التعامل مع المجتمع. قطعة ارض صغيرة، فلاح واسرته، وإلى جوارهم قطعة ارض صغيرة اخرى وفلاح آخر واسرة اخرى. ان حفنة من هذه الوحدات تشكل قرية وحفنة من القرى تشكل مقاطعة وبهذه الطريقة. تتكون الجمهرة العظمى من الامة الفرنسية بمجرد اضافة مقادير متناظرة مثلما ان الكيس المملوء بالبطاطا يشكل كيسا مملوء بالبطاطا، بقدر ما تحيا ملايين الاسر الفلاحية في شروط اقتصادية تفصلها بعضها عن بعض وتجعل نمط حياتها ومصالحها وثقافتها متعارضة مع نمط حياة الطبقات الاخرى ومصالحها وثقافتها، فإنها تشكل طبقة. ولكنها لا تشكل طبقة وذلك بمقدار ما لا يوجد بين الفلاحين الصغار غير رابطة محلية

وبمقدار ما لا يخلق بينهم تماثل مصالحهم أي وحدة.....إلخ » [18 بروميير... مرجع سابق ص 64- 165].

وإذا تجاوزنا مرحلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي مرحلة تأسيس النظرية الماركسية وظهور الحركة البروليتارية ومحأولات قيادة نضالها السياسي. هذه المرحلة التي يركز عليها حرزني، إذا تجاوزنا ذلك واقتصرنا على تحليل ماركس لمصير الفلاحين في علاقة مع التطور الصناعي والتكنولوجي سنجد ان نبوءته حول انقراض الفلاحين قد اصبحت اليوم أمرا واقعا. وقد «عبر ماركس عن هذا التحول المصيري بهذه الكلمات في مقال له في صحيفة « نيويورك ديلي تريبيون » في 1853 :

«ثمة ثورة صامتة تفعل فعلها في المجتمع، ثورة لا مفر من الانصياع لها ولا تبالي بالحيوات الانسانية التي تضحي بها اكثر مما تبالي الزلازل الارضية بالمنازل التي تهدمها. والطبقات والعروق الاضعف من أن تسيطر على شروط الحياة الجديدة لا مهرب لها من الهلاك... وتطبيق المناهج العلمية على الانتاج يطرد الرجال من الريف ويركزهم في المدن الصناعية.... وفي حين ينقرض الفلاحون الذين يمثلون العنصر الاكثر ثباتا ومحافظة في المجتمع الحديث، فان البروليتاريا الصناعية تتراكم في المراكز الكبرى بحكم النمط الجديد في الانتاج على وجه التحديد.» [الاستراتيجية الطبقية للثورة.جورج طرابيشي ط 2 - 1979 دار الطليعة بيروت ص 32].

من الصعب، وربما من المستحيل، ان يجاحد حرزني او ينكر هذه الحقيقة التاريخية وهي ان مآل الفلاحين هو الانقراض فبعد قرن من نبوءة ماركس «....راينا ان نسبة العاملين في الزراعة في الولايات المتحدة قد تدهورت في قرن واحد من 70 في المائة إلى 8 في المائة.» [جورج طرابيشي مرجع سابق ص 31]. وحتى في الدول المتأخرة، في المغرب مثلا منذ الاستقلال إلى الآن تضاعف عدد السكان في المدن مقارنة بالبوادي. وفي الهامش المذكور اعلاه [رقم 9- ص 57] يتساءل حرزني بنوع من الشعور بالظلم وكأن راي ماركس موجه اليه شخصيا ويقول : « لماذا اذن تحدث ماركس في كتابات عدة عن استبداد آسيوي بهذا التخصيص ؟ فعلى ما يبدو،

اينما كان فلاحون صغار، كان ثمة استبداد فكلنا آسيويون، والحالة هذه بل اننا جميعا..."بطاطا" في كيس...إلخ».

3- موقف ماركس من الوضعية الروسية او من الكمونة إلى الجماعة

ينهي القاضي حرزني محاكمته بتوجيه التهمة الاخيرة لماركس، فقد ضبطه هذه المرة متلبسا بجريمة اخرى وهي محاولة الانتقال من أصوليته كما ينعتها إلى التعاطف، إلى حد ما، مع المشاعة الروسية، أي ما اطلق عليها « المعركة الاخيرة، او عسر ولادة الجديد». ورغم انحياز القاضي، ايديولوجيا، لمضمون هذا الانتقال فانه نادرا ما يتنازل في اسلوب مناقشته للموضوع ممتعا "المتهم" بظروف التخفيف. لنحدد منذ البداية جوهر الاشكالية التي يدور حولها نقد حرزني في هذا الكتاب وهي فشل تحليل ماركس لواقع ومستقبل النظام الرأسمالي والمتمحور اساسا حول تطور الانتاج الصناعي المتقدم وعلاقته طرديا مع تطور البروليتارية الموضوعي لتشكيل تنظيم سياسي بقدراتها الذاتية من جهة، ونقد محاولاته، المحكوم عليها مسبقا بالفشل، لبناء حزب سياسي طليعي. ويلخص كل ذلك في اعتماد او "تقديس" ماركس للآلة وما تفعله من تأثير بالغ في محيط الانسان والطبيعة. في حين ان حرزني يخبرنا بانه يعطي الأولوية للإنسان بدل الآلة او الصناعة، وكأن الآلة والصناعة قد وجدت مستقلة عن الانسان والعمل واعادة بناء الحياة وتنظيم الصراع. ومن هنا تعاطفه مع الفلاحين والتنظيم الفلاحي الجماعي.

فهل تملك احكام حرزني بعض المصداقية فيما اعتمد عليه من حجج وبراهين ؟ أم انه بعباراته هو لم يكن "يحب" ماركس فرماه بأحقر الصفات واجهد نفسه كثيرا لاصطياد ما اعتبره اخطاء تستحق "الادانة" ؟ وليس مجرد النقد والتعبير بشكل موضوعي عن وجهة نظر مخالفة ؟ لنترك هذا النقاش العام إلى نهاية هذه النقطة، فقد يكون لحرزني "بعض" ألحق فيما آلت اليه الامور وصنعه التاريخ معدلا النظرية إلى هذا الحد او ذاك. ولنعد الآن إلى روسيا

وانتقال ماركس من النظرية الأصولية إلى «عسر ولادة الجديد» أي اعتبار المشاعة الفلاحية اداة انتقال وتجاوز لعذابات ومحن التطور الرأسمالي.

يواصل حرزني اطوار محاكمته لماركس مستبشرا في هذه الجلسة الاخيرة بعودة "المتهم" إلى جادة الصواب، فقد سمح هذا الاخير للقاضي «بالتحدث عن محاولة تنظيرية جديدة كل الجدة» والتخلي عن النظرية القديمة المعتمدة على تقدمية المجتمع العصري وتطور ادوات الانتاج القادرة على انجاب "البروليتاريا كطبقة – حزب.." ولكن ما اثلج صدر القاضي ان ماركس من الآن سينتقل «باهتماماته وآماله إلى جهة بلد لم يكن بعد قد نعم من ادوات الانتاج العصرية.... ». وهناك رأي آخر يعبر عن وجهة نظر اخرى :

«والواقع ان موقف ماركس من روسيا قد تبدل كثيرا في العقدين الاخيرين من حياته، وهذا التبدل لا يعود إلى انقلاب في مزاجه وانما إلى انقلاب الاوضاع في روسيا نفسها التي اخذت تظهر للعالم وجهها الثوري المشرق بعد ان كان الوجه الوحيد المعروف لها وجهها الرجعي القاتم». [الاستراتيجية الطبقية..مرجع سابق ص 48]

كما ان اهتمام ماركس بروسيا يعود أيضا إلى ان «روسيا كانت أول أمة تقوم بترجمة «الرأسمال» على حد تعبير ماركس. وقد كتب كوجلمان بدوره إلى ماركس يقول : « لأمر له دلالته ان يكون عملك قد عرف أول ما عرف في روسيا بالضبط.» [نفس المرجع ص 48]. وقد انتشر كتاب الرأسمال في روسيا اكثر من غيرها، حيث نفذت 3 آلاف نسخة في عام واحد، بينما نفذت الالف نسخة الالمانية من الكتاب في اربعة اعوام وهكذا اندمج ماركس في نقاش حول كتاب «الرأسمال» وحول الوضع في روسيا – المشاعة الفلاحية من خلال كتاب روس بدل التركيز سابقا على علاقتها باستبداد الدولة. ورغم ذلك فهي مجرد فرصة قد تضيع، وهذا ما حدث فعلا.

وتبدل رأي ماركس في مستقبل المشاعة القروية في روسيا لا يعني اطلاقا انه تخلى عن نظريته في النظام الرأسمالي والبروليتارية. بل فقط غير رأيه في الحالة الروسية وقد افحم

التاريخ، العلم الوحيد في رأي ماركس، الجميع وتطور الصراع في روسيا وفق خصوصيتها الوطنية. يبالغ حرزني في اصدار الاحكام الجزافية التي تضخم أهمية هذا الجديد المزعوم وعدم اقرار «مثل هذا الرجل [يقصد ماركس]، حتى وقد خسر الرهان في الاخير، هل ننتظر منه ان يقر بذلك ويعلن هزيمته ؟ بالنسبة لما يهمنا اكثر هنا، هل ننتظر منه ان يتنكر لسوابقه النظرية، ويصرح بانه بصدد تنظير جديد [لنتامل في كلمة السوابق النظرية وكأن "الجريمة" المنسوبة إلى ماركس هي انتقاله إلى ما دعاه حرزني ب «التنظير الجديد» [وليس بسبب أصوليته السابقة.] [ص 101].

يستشهد صاحبنا بفقرة من الرسالة الجوابية للروسية فيرا زاسوليتش والتي يؤكد فيها ماركس حتمية التطور التاريخية، أي نزع ملكية الفلاحين في اروبا الغربية كما حدث في انجلترا، فيعتبر ذلك عند ربطه بموقف ماركس في الاخير ان هذا الموقف مجرد ادعاء بئيس «ولكن مسودات الرسالة إلى فيرازاسوليتش ذاتها كافية لإقناعنا باستحالة التوفيق بين تبني الجماعة القروية الروسية وبين التمسك بالاطار النظري القديم...» ان الجماعة القروية الروسية لكم هي عزيزة على حرزني إلى درجة التقديس ويخشى عليها من شيطان الادوات الصناعية الرجيم. وهذا المجهود المضني الذي بذله حرزني من آجل تفنيد ما حسم فيه التاريخ فيما بعد وهو كتب ما كتب في الربع الاخير من القرن العشرين متجاهلا كل التطورات التي طرأت على علاقة الانسان بالصناعة والسياسة، فقد استمرأ محاصرة ماركس في قفص الفلاحين والجماعة القروية ومعضلات الممارسة السياسية التأسيسية وقزم، إلى درجة الاسفاف، تحليله العبقري لنمط الانتاج الرأسمالي وآفاق تطوره.

ولكن لنكن على بينة من أمرنا ونستمع لما قرره التاريخ سلفا. صحيح ان الطبقة العاملة لم تعد هي الطبقة العاملة التي تحدث عنها ماركس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولسنا في حاجة الآن إلى ذكر الاسباب او تفسير الظاهرة، وصحيح أيضا ان الاشتراكية لم تتحقق في أي بلد من البلدان المتقدمة. وفي نفس الوقت تطورت التكنولوجيا الصناعية إلى حد كبير ودون توقف،

وامعنت في تقسم العمل باستمرار، كما ان النظام الرأسمالي بقي سجين الازمات "الدورية" ولكنه، رغم ذلك، اكتسب قدرة على التكيف والتجاوز إلى حد الآن. واصبح اسلوب الانتاج الوحيد المتقدم على الصعيد العالمي ككل. هذه التطورات ادت إلى اختفاء ديكتاتورية البروليتارية كهدف لممارسة السلطة ونبذ الكفاح المسلح كنهج اساسي في العمل السياسي (ولا أهمية لبعض الجيوب هنا او هناك). وفي الاخير انهارت الدول الاشتراكية المتأخرة ودخلت في منافسة رأسمالية مع الدول الرأسمالية.

وطرحت هذه التحولات الهائلة على من مازال يؤمن بالنظرية الماركسية مهمة معقدة، من جهة إذا كان ما زال يتشبث بما يوصف بالمنهج المادي الجدلي، كيف سيطبقه على بنية المجتمع في الشروط التاريخية الراهنة؟ ومن جهة اخرى ما هي استراتيجية الحلقات المتعاقبة للوصول إلى العدالة الاجتماعية (درجة أولية جدا من الاشتراكية). أما المجتمع الشيوعي فهو جنة الانسان على الارض ولذلك فهو بمثابة حلم يتطلب جهود اجيال واجيال وتحولات كبرى على الصعيد الدولي والوطني ليتحقق بشكل ما من الاشكال التي لم تتحدد معالمه بعد.

وفي المقابل لم يتردد التاريخ في اصدار حكمه الصارم على الفلاحين غير مبال بعواطف حرزني الجياشة حيالهم، فقلص وجودهم الفزيائي إلى اقصى حد في الدول المتقدمة (نسبتهم بين 5 و8 من اجمالي عدد السكان) وتراجع عددهم حتى في الدول المتأخرة ، ختفت،او كادت، المشاعة القروية في روسيا قبل الثورة البلشفية وكانت بوادر الرأسمالية قد بدأت تغزو المجتمع الروسي منذ نهاية القرن التاسع عشر وقد كتب لينين، الذي لا يحبه حرزني، كتابه حول تطور الرأسمالية في روسيا (صدر الكتاب في سنة 1899) ويبرهن فيه بالوثائق والوقائع والارقام ان الرأسمالية تغزو المجتمع الروسي بدون رحمة، وضدا على « بعث المشاعة القروية الروسية (المير) ونظام التعاونيات المهنية التقليدية (الآرتيل) والانتقال بروسيا، على قاعدتهما، مباشرة للاشتراكية دون المرور بـ"شرور" الرأسمالية، والانطلاق من ان الفلاحين، السواد الاعظم للشعب

الروسي، هم محرك الثورة ضد القيصرية ومن أجل الاشتراكية والقوة القائدة لها [من مقدمة مترجم تطور الرأسمالية في روسيا فواز طرابلسي دار الطليعة. ط 1. 1979 ص 6 – 7].

ولكن ماركس كان يتفادى بأستمرار السقوط في الدغمائية، فهو لا يمارس التلفيق كما يدعي حرزني، ففي «رسالته إلى ناشر مجلة "اوتيتشستفينيه زابيسكي" [حوليات الوطن] في عام 1877، وفي رسالته إلى فيرازاسوليتش في عام 1881، وفي مقدمة الطبعة الروسية ل "البيان الشيوعي" في عام 1882، يشدد اللهجة على استحالة تحويل تحاليله عن تكون الرأسمالية في اوروبا الغربية وعن حتمية مصادرة ملكية الزراع إلى "نظرية تاريخية – فلسفية" للمسيرة التي يفرضها القدر على كل شعب مهما تكن الظروف التاريخية المتواجد فيها...» [موريس غودولييه. الماركسية أمام مشكلة المجتمعات ما قبل الرأسمالية ترجمة جورج طرابيشي ضمن: حول نمط الانتاج الاسيوي. دار الطليعة ط 2.1978 ص 147 – 148].

ونختم هذه المناقشة مع كتاب حرزني – محاكمة ماركس، والتي طالت نظرا لأهمية الطروحات التي يتضمنها، نختمها بما نشره في مجلة الثقافة الجديدة المشار اليها سابقا، يقول حرزني :

«....كل هذه المصائب الناتجة عن تطور الصناعة وعن تقديسها ومن هذا التقديس ماتت الماركسية كمشروع ثوري. أما المشروع المجتمعي البديل [الذي يقدمه حرزني] لكل هذه المصائب بالنسبة للعالم الثالث والذي « من غير المستبعد ان يكون حاملا في طياته بديلا صالحا للعالم اجمع » فهو يرتكز إلى احداث القطيعة مع سيادة الصناعة الحديثة الكبرى التي لا يمكن للإنسان ان يتحكم فيها ويتطلب الاعتماد على ادوات غير مضيافيه «يمكن للأفراد وللمجموعات البشرية الصغيرة ان تتحكم فيها وتراقبها. لا حاجة لتغيير السلطة السياسية من أجل الشروع في تحقيق المشروع المجتمعي البديل....إلخ».

لا احد، على ما اعتقد، يمكنه الاقتناع بان هذا المشروع المجتمعي قابل للحياة، وحتى لو قدر له ان يتحقق ضمن جماعة ما،

وفي شروط العالم القائم الواقعية. ربما كان هذا البديل مجرد نزوة « ايديولوجية » عابرة مستمدة من الأسس التي قامت عليها محاكمة ماركس التي اسهبنا في مناقشتها سابقا .

الفصل الحادي عشر

عبد السلام المؤذن
والاجتهاد من داخل وخارج الماركسية

عبد السلام المؤذن احد القادة في منظمة 23 مارس ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، اعتقل ضمن موجة الاعتقالات التي تعرض لها اليسار الماركسي - اللينيني سنة 1974 وقضى بالسجن حوالي 15 سنة [من 2 نونبر 1974 إلى 7 ماي 1989]. وبعد اطلاق سراحه اندمج في العمل السياسي والاعلامي، وانتخب عضوا في الكتابة الوطنية للمنظمة كما اصبح عضوا في هيئة تحرير انوال. توفي في حادثة سير بين الرباط والقنيطرة سنة 1992.

يمكن التمييز بين مرحلتين في موقف عبد السلام المودن من النظرية الماركسية المرحلة الأولى ما قبل 1990 والمرحلة الثانية من هذا التاريخ إلى وفاته. تتميز المرحلة الأولى بعرض أسس ومبادئ الماركسية دون نقد او اعادة نظر في النظرية وهي الكتابات التي كتبها من داخل السجن وجمع معظمها في كتابين. الكتاب الأول بعنوان "الطبقة العاملة الحديثة والنظرية الماركسية". والكتاب الثاني بعنوان "الدولة المغربية"، والكتابان معا تضمنا مواضيع حول الماركسية. أما المرحلة الثانية التي بدأ فيها في نقد واعادة النظر في النظرية من خارجها، ان صح التعبير، وهذه المرحلة ظهرت ضمن الوثيقة التي كتبها كمشروع للنقاش في افق التحضير للمؤتمر الثاني لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي. والتي تمت الاشارة اليها من قبل .

المرحلة الأولى : تطبيق المنهج بالدفاع عن النظرية

1 - كتاب الطبقة العاملة الحديثة والنظرية الماركسية

في تقديم عبد السلام المودن لكتاب الطبقة العاملة الحديثة يخبر القارئ بان «هذا النص الذي اعرضه أمام عقل القارئ الكريم له موضوع محدد، هو التساؤل والاجابة عن الوضع الجديد للطبقة العاملة ولأيديولوجيتها الماركسية. لكن لدوافع تحليلية صرفة،

اضطررت إلى تقسيمه إلى ثلاثة اقسام : يتعلق الأول بالبروليتاريا المغربية، والثاني بالبروليتاريا في النظام الامبريالي، والثالث بالنظرية الماركسية. [ص 14]. ورغم ان الذي يهمنا هنا، بشكل مباشر، هو القسم الثالث المتعلق بالنظرية الماركسية الا اننا سوف نحاول ان نلخص بإيجاز شديد القسمين الأول والثاني.

يستهل المودن القسم الأول بتوضيح مفهوم الطبقة العاملة وكيف نشأت من خلال فصل المنتجين الصغار الحرفيين والفلاحين عن وسائل انتاجهم والانخراط في علاقات الانتاج الرأسمالية الجديدة وتلخيص مفاهيم لها علاقة بنتائج عمل العامل مثل مكونات الرأسمال الثابت والمتحول وفائض القيمة. ثم ينتقل إلى تتبع الصيرورة التاريخية لتشكل الطبقة العاملة مركزا على الطبقة العاملة المغربية وبعد ذلك يصل إلى الاشكال الاجتماعية الثلاثة للطبقة العاملة : الانتاج الصناعي والزراعي – الانتاج الخدماتي – الانتاج الخدماتي غير المنتج. ويعتمد على ماركس مباشرة في تقسيم مفهوم الفائض البروليتاري –1 – الفائض الكامن ويرتبط بإنتاج الفلاحين – 2 – الفائض العائم ويعني جماهير العمال المسرحين من العمل – 3 – أم «النوع الثالث من الفائض البروليتاري، فيسميه ماركس الفائض الراكد...» أي العمال الذين لا يجدون الشغل في المعامل مهما كانت الظروف. وهذا النوع الثالث موجود بكثرة في المغرب.

ثم يصل إلى تبلتر طبقات اخرى مثل نزوع الطبقة الوسطى المتعلمة إلى البلترة [كلمة نزوع تثير بعض الغموض لأنها تعني أيضا ميل او حتى رغبة في حين ان المقصود اكراه هذه الطبقة على البلترة] والتحاق فئة جديدة بالبروليتاريا : الشباب المتعلم والنساء. ويتساءل : لماذا البروليتاريا طبقة طليعية ؟ وبعد عرضه للعلاقة بين العمل والرأسمال ينتهي إلى ان « تطور الرأسمال يقود إلى تطور العمل فإلى اشتداد الاستغلال والصراع بين الاثنين. ان الصراع بين هذين القطبين، هو المحرك للمجتمع المغربي...» [ص 40]. وينتهي هذا القسم الأول بـ: المعيقات الموضوعية لنضج الوعي البروليتاري، العامل الأول المعيق هو غلبة الطبيعة الخدماتية للطبقة العاملة.

العامل الثاني هو الطبيعة الايديولوجية للطبقة الوسطى ومدي قدرتها على تمثيل المصلحة البروليتارية ؟

أما القسم الثاني من الكتاب فيتحدث عن :

- - انعكاسات الثورة التكنولوجية على البروليتارية في النظام البروليتاري :

يعود المودن إلى الحديث عن نشأة او الشكل الجنيني للبروليتاريا ثم البروليتاريا الصناعية وتطور قسمة العمل من أجل انتاج ربح اكبر. أما الثورة التكنولوجية فتتميز بطبيعة العلاقة بين العلوم الطبيعية والتقنيات الصناعية بخلاف الثورة الصناعية الكلاسيكية التي كان من بين الاختراعات الاساسية التي اعتمدت عليها اختراع الالة البخارية. ثم يستشهد بأقوال عدة كتاب عن ماهية وأهمية الثورة التكنولوجية. وقد انطلقت هذه الثورة من المانيا « في بداية النشأة، مم دفع الرأسماليين الالمان إلى التفكير في استعمال سلاح العلم في مجال الانتاج الصناعي، من أجل تجاوز» [ص 52]. وهكذا ادت الثورة التكنولوجية إلى التنظيم العقلاني للعمل الذي انطلق من أمريكا ويعرض نظرية تايلر من خلال اعترافاته، كان عاملا ثم اصبح مسؤولا في الادارة عن العمال، وفئة الموظفين الجدد في المكاتب «تتوفر على خاصيات الطبقة الوسطى». واستغل أعداء الماركسية هذا التطور للتأكيد على خطا استنتاجاتها: الاستقطاب بين طبقتين البرجوازية والبروليتاريا.... ويختم هذا القسم بأزمة الحركة الشيوعية في العالم الامبريالي التي تعيش أزمة كبيرة، من اسبابها تسخير جزء من الارباح الهائلة التي يجنيها الرأسمال الاحتكاري للقيام بتنازلات اصلاحية لصالح فئة من البروليتاريا. «وهذا هو السبب العميق في تزييف الوعي الطبقي البروليتاري وتحويله إلى وعي اشتراكي- ديمقراطي» [ص 92]. ويخلص إلى القول بان «الماركسية في أسسها المعرفية، نظرية علمية. وهذا ما نريد البرهنة عليه بتفصيل في القسم الثالث». سنلخصه نحن بإيجاز شديد.

القسم الثالث : ثورة ماركس في نظرية المعرفة

الجزء الاكبر من هذا القسم يستعرض فيه المودن التطور التاريخي للفكر الفلسفي منذ بداية الفلسفة اليونانية والعلاقة بين الماهية وظواهرها الحسية أي ان « نقطة الانطلاق للبحث الفلسفي هي : الوجود الخالص » والذي انتهى إلى ان جوهر الاشياء لا ينتمي للأشياء ذاتها , وذلك هو اساس النظرة الميتافيزيقية للوجود المادي. ومنذ هذه البداية سيشرع في المقارنة بين المثالية والمادية مبرزا دور ابن رشد في تطوير فلسفة ارسطو، « ان القطيعة مع المثالية لم تتحقق الابعد مرور ستة قرون على وفاة ابن رشد ، على يد فلاسفة عصر الانوار» [ص 105]، الاب الروحي لفلسفة الانوار هو ديكارت «انا افكر اذن انا موجود» ان الواقع هو ما اتوصل اليه انا ، كنتيجة ، عن طريق التفكير العقلاني. ثم يوضح فلسفة كانت وينتهي إلى الخلاصة التالية «فبعد الفي سنة من النقاش، والصراع، والبحث عن جوهر الاشياء، يصرخ كانت بان التناقض هو الجدار الذي يصطدم به كل من اراد الدفع ببحثه عن الجوهر إلى نهايته» [ص 113].

ينتقد هيجل «كانت» باعتبار ان التناقض هو جوهر الاشياء وليس دليلا على عجز العقل، والمفهوم المركزي في الجدل الهيجيلي، هو مفهوم الصيرورة الجدلية التي تعتمد اساسا على حركة التناقض الداخلي الذي يؤثر في الصيرورة الجدلية ويبرهن على هذه الفكرة بأمثلة متعددة من حركة التناقضات في الواقع المادي. ثم ينتقل إلى رأي هيجل في الفلاسفة الماديين الفرنسيين فيعمد إلى المقارنة بين ارجاع الشيء إلى عدة عوامل او اسباب وارجاعه إلى عامل اساسي وحيد. وفي هذا السياق يحشر المودن نقده لعبد الله العروي، فيبدو وكأنه مجرد حشو لا علاقة له بالتفسير بالعامل الرئيسي او بعدة عوامل [انظر ص 121]. ويفسر هيجل تاريخ البشرية، بواسطة "العقل الكوني". وفي كل لحظة من لحظات ذلك التطور التاريخي، يعبر "العقل الكوني" عن نفسه، من خلال "العقل الوطني" لشعب من الشعوب التاريخية.... ان روح تلك المنظومة ومحركها، هي "الفكرة المطلقة".

ويصل في الاخير الى "ماركس ينتقد هيجل". فرغم تثمين ماركس لاكتشاف هيجل، الا انه اراد افراغ جدل هيجل، من المضمون المثالي، ليعطيه مضمونا ماديا.ويعتبر المودن ان ماركس لم يتمكن من تحقيق انقلابه. الا بعد ان اعاد النظر في كل مقولات هيجل الجدلية : ففي مقولة التناقض ينتقد ماركس الاقتصار على الحل التصالحي بين النقيضين بإضافة التناقض التناحري. أم مقولة الضرورة التاريخية : أي ان التاريخ يعرف مسبقا هدفه منذ اللحظة الأولى في نظر هيجل، وفي رأي ماركس فان القانون يحدد فعلا التطور، ولكن دون ان يرسم له سلفا الشكل المحدد للحل الذي سينتهي اليه. والمقولة الثالثة هي نفي النفي وقد اشرنا اليها سابقا. والمقولة الاخيرة هي وحدة الفكر والواقع فهيجل يسقط في وهم الاعتقاد بان الواقع ما هو الا نتيجة للفكر. فالملموس الفكري هو، عند ماركس، مجرد انعكاس للملموس الواقعي...

ويؤكد في الاخير على ان ثورة ماركس في نظرية المعرفة : الانتقال من الايديولوجية إلى علم التاريخ ويتساءل المؤذن... وما العلاقة التناقضية الأولى التي تؤسس التاريخ ؟ ما هو محركه ؟ يجيب هيجل : ان محرك التاريخ هو الفكرة المطلقة. ويجيب فويرباخ : بل هو الانسان الملموس. ويقول فرويد : بل هو تسامي الطاقة الجنسية. وقال سارتر : بل هو المعنى الوجودي. وقال فوكو : ان محرك التاريخ الحقيقي هو النسق البنيوي. ولعل ابلغ تعبير عن تخبط الفلاسفة هو ما قاله ماركس : ان الفلاسفة لم يفعلوا سوى تفسير العالم بطرق مختلفة، بينما يتعلق الامر بتغييره ». ويختم المودن حديثه عن ماركس بالفقرة التالية : « فالماركسية ذات طبيعة مزدوجة : 1 - وعي تاريخي للحركة العمالية الثورية [وهذا البعد الصريح المتعلق بالبعد التاريخي الطبقي، يعتبر شيئا جديدا جدا بالنسبة لكل الفكر النظري السابق]... 2 - وثورة معرفية شاملة تنزع نحو أمتلاك الحقيقة الكلية». رغم المجهودالذي بذلته في التلخيص الا انني قد اكون مقصرا لانه من الصعب ان ألخص 143 صفحة في صفحات قليلة جدا. وكما هو واضح من خلال

التلخيص يدافع المودن دفاعا مستميتا، من خلال التطبيق، عن المنهج الماركسي في التحليل وعن فلسفة ماركس.

2 - الدولة المغربية :

هذا الكتاب يناقش قضايا نظرية مختلفة ومن بينها موضوع : «الصراع التاريخي بين الماركسية والأيديولوجية البرجوازية». والذي يعنينا هنا في هذا الموضوع. يستهل المودن هذا المقال- الجزء من الكتاب بالتمهيد لقبول النقد الماركسي من طرف الماركسيين انفسهم الامر الذي سيطبقه فيما اطلقنا عليه المرحلة الثانية من تفاعله مع النظرية الماركسية. ولكنة سوف يركز هنا اساسا علي ما اعتبره نقدا بورجوازيا للماركسية.

يعتبر المودن ان البرنامج العام السياسي للماركسية هو : «تنظيم الصراع الطبقي للطبقة العاملة وقيادته نحو هدف الاستلاء على السلطة لبناء المجتمع الاشتراكي». وهذا هو البرنامج العام والكلاسيكي الذي تبناه الماركسيون منذ ظهور الماركسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. والخلافات بين الماركسيين تنحصر في تطبيق البرنامج العام على الوضع الخاص الملموس بواسطة المنهج التحليلي، وتحل بممارسة الصراع الديمقراطي والنقد الرفاقي. ويختلف النقد البرجوازي للماركسية بحيث يريد دحضها لأنها تنتمي لعصر آخر قديم. في حين ان الماركسية توصلت إلى اكتشافات علمية في مجال التاريخ [المادية التاريخية]، وفي مجال الاقتصاد السياسي [فائض القيمة] والفلسفة [المادية الجدلية]. واذا كان تجاهل البرجوازيين في البداية [من 1867 إلى 1883] ومحأولتهم تدجين الماركسية في المرحلة الثانية[بين 1883 و1904] بعد ان تطورت الحركة العمالية، وظهور أحزاب اشتراكية تتبنى الماركسية. فان شكل الصراع في المرحلة الراهنة اصبح يركز على « التجاوز التاريخي » للماركسية.ويقول المودن : «ان هدف المقالة التالية هو الربط بين جوانب الصراع الجديد – القديم بين الماركسية والايديولوجية البرجوازية، لتوحيده في صراع

تاريخي عام حكم العلاقة بينهما مدة تتجاوز قرنا وربع قرن من الزمن.». [ص 101]. ويحدد المودن مجالات الصراع.

– الصراع في المجال الفلسفي : ظهر تيار داخل البلاشفة سنة 1908، يعتبر ان المادية الجدلية فلسفة تنتمي للقرن التاسع عشر ويدعو إلى تبني فلسفة العصر « النقد التجريبي » لأرنست ماخ. فسواء نظرية الكوانطا المناقضة للمادة الذرية او النسبية القائلة بتحول الكتلة إلى طاقة، أي تحول المادة إلى « لا مادة »، ان المادة اذن، « تتلاشى » في الفيزياء الحديثة. وهذا التيار خلق بلبلة داخل الحزب، فتصدى لينين لنقد هذا الفكر في كتابه « المادية والنقد التجريبي ». فالمادة بالمعنى الفلسفي هي علاقة بين الواقع الموضوعي والفكر، واسبقية الأول على الثاني... ولكن كيف تمكنت هذه الفلسفة من التأثير على هذا التيار من البلاشفة ؟ يعود السبب إلى الاختلاف في تقييم الاوضاع بعد فشل ثورة 1905 بين تيار «الاوتزوفست » والاتجاه الذي مثله لينين.

– 2 الصراع في مجال الاقتصاد السياسي : نظرية القيمة. من المعروف ان قيمة البضاعة في نظرية ماركس تتحدد بكمية العمل الضروري اجتماعيا الذي يتطلبه انتاجها. أم مدرسة أويجن فون بوهيم – بافريك. فقد عارضت نظرية القيمة الماركسية، واستبدلتها بنظرية « الافادة الهامشية » التي يحددها « قانون العرض والطلب » في السوق كتجربة عملية والتي تبناها برنشتاين بعد ان حاول التوفيق بينها وبين قانون القيمة.وقد رد كاوتسكي – لينين على رأي برنشتاين بالتأكيد على ان التوفيق بين شيئين متناقضين يلغي احدهما الاخر، هو من قبيل اللامعقول.

وحتى لا نطيل كما فعلنا في تلخيص الكتاب الأول، وخصوصا مناقشة كتاب حرزني، فإننا سنكتفي بذكر عناوين النقاط الاخرى التي يواصل فيها المودن مناقشة الانتقادات الموجهة للماركسية.ما عدا نقطتين عن المغرب.

3 - كيف انتقدت الايديولوجية البرجوازية الحديثة النظرية الماركسية : وهي استمرار للرد على مناقشة قيمة البضاعة،

والعوامل الثلاثة لتحديد قيمتها في رأي شومبتر : رأس المال – الارض – العمل...

– 4 مسألة التكنولوجية المتطورة : هنا محاولة دحض فكرة ان التطور التكنلوجي قد اسقط قول الماركسية بان الربح يعتمد اساسا على قوة العمل....

– – – المرحلة الثانية : الاجتهاد بواسطة قانون نفي النفي.

يطبق المودن هذا القانون في اعادة تركيب تاريخ صيرورة الرأسمالية منذ نشأتها إلى كتابة الوثيقة [هذه الوثيقة لم تنشر على العموم] والتي اجازتها الكتابة الوطنية لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي كأرضية للنقاش في اطار التحضير للمؤتمر الثاني للمنظمة [مارس 1990]. وقد قدمت الكتابة الوطنية الوثيقة وسجلت بعض الملاحظات حولها بتوقيع م ط باسم الكتابة الوطنية كما سبقت الاشارة الى ذلك من قبل. وسنؤجل نقل هذه الملاحظات إلى ما بعد تلخيص ومناقشة مضمون الوثيقة. ولم تناقش بشكل مكتوب حسب علمي، ومنذ البداية لابد من التأكيد على القدرة الخارقة التي شيد بها المودن هذه العمارة المتماسكة البنيان ذات الطوابق الثلاثة، كل طابق تسكنه مرحلة من مراحل التطور التاريخي للرأسمالية والبروليتارية.... إلخ وكلما برزت عوامل تطور في الطابق الأول انتقل إلى الطابق الثاني ثم إلى الطابق الثالث الاعلى وفي كل طابق تتفاعل عدة ثلاثيات في الغرف الثلاثية في كل طابق. سوف ندخل إلى هذه العمارة، ونتمنى ان لا نضيع في دهاليزها المظلمة التي لا يضيئوها الا عقل مستنير سوف نستعيره بالضرورة من خلال المجهود الذاتي المعين. اذن فلندخل إلى هذه العمارة :

قبل ان يؤذن لنا بالدخول، يضع لنا المودن على باب العمارة لافتة هي مقدمة يعلن فيها ان «المادية التاريخية تعيش أزمة حادة وعميقة» «لأنها دخلت في تناقض حاد مع الماركسية اللينينية، لان هذه الاخيرة اصبحت معيقة لتطور الأولى، وبقيت سجينة لافق الطبقة العاملة الصناعية الكلاسيكية، وبهذا المعنى اصبحت الماركسية اللينينية ايديولوجية محافظة.... فقد ادى التطور إلى تحرير المادية

التاريخية كما فعل ماركس مع هيجل. ويخبرنا المودن ان نقده للماركسية - اللينينية يسعى إلى «تخليصها من الاستنتاجات الفلسفية المثالية والاحتفاظ» في نفس الوقت بنواتها المادية التاريخية الجدلية ». ويكاد يدخلنا هنا في تناقض عندما يقول : « ان التاريخ هو اكثر جدلية من ماركس ولينين. ومع ذلك لا يمكن فهم حركته الجدلية بدون التسلح بمنهج ماركس ولينين الجدلي العقلاني. ». ثم يقول ان خطأ ماركس هو انه استنتج من حتمية تحول الرأسمالية إلى احتكارية « استنتاجا فلسفيا مثاليا يقوم على الاعتقاد بان الرأسمالية الاحتكارية، توفر الأسس المادية الموضوعية لبناء الاشتراكية» (ص 13). الا توفر الرأسمالية الاحتكارية الأسس المادية الموضوعية (وليس الذاتية) لبناء الاشتراكية ؟ أم ان المقصود هو البناء العفوي التلقائي المباشر الذي ستحققه الرأسمالية الاحتكارية ذاتيا بمجرد ان تستوي كاحتكارية ؟

قسم المودن الموضوع إلى خمسة اجزاء كل جزء ينقسم بدوره إلى اقسام...إلخ والآن سندخل إلى الطابق الأول من العمارة والذي سيقودنا إلى الغرفة الأولى فيما بعد.

الجزء الأول :

ويتضمن مناقشة الرأسمالية والرأسمالية الاحتكارية والامبريالية

القسم الأول : الرأسمالية الاحتكارية آ–صيرورة تشكل الرأسمالية الاحتكارية الجانب الخارجي.

1 - الشكل الجنيني للاحتكار: وحدة المال والإنتاج هذه المقدمة لا تؤسس لمبد أ الاحتكار رغم التأكيد على مبدأ وحدة المال والانتاج لان ما سمي هنا بالاحتكار الجنيني في هذه المرحلة لم يكن محليا اساسا بل كان عالميا يعتمد على التجارة الخارجية. وبالتالي هل يمكن اعتبار استحواذ الرأسمالي الفرد على المنتجين الافراد مرحلة جنينية من الاحتكار؟ هل يعقل اعتبار مجرد أمتلاك المانيفاكتورة احتكارا بالمعنى المتعارف عليه اقتصاديا ؟

2 – الشكل المتطور : التنافس

تعدد المانيفاكتورات سيؤدي إلى التنافس « وهكذا ستتحول الرأسمالية الاحتكارية إلى رأسمالية تنافسية ونصل إلى استكمال هذا الثالوث الحتمي الذي يصر على مرافقتنا حتى النهاية.

3 – الشكل النهائي : الرأسمالية الاحتكارية القومية.

انطلقت الرأسمالية من الاحتكار وانتهت إلى الاحتكار.ويعتبر المودن ان «التطور اللاحق للرأسمالية، سيثبت بان ما اعتبره ماركس رأسمالية متقدمة كاملة النضج، ليس سوى شكلها البدائي ». إذا تجاوزنا المعنى الحرفي لكلمة البدائي وتذكرنا فقط المعنى الاجرائي السابق الذكر [الشكل الجنيني الاحتكار]. لوقعنا في نوع من الارتباك وعدم القدرة على ربط كل ذلك بالمفهوم وحدود المرحلة المعنية، هذا فضلا عما نسبه المودن لماركس في قوة «تحكمه في المنهج الجدلي» والذي « جعله يتنبأ و«في وقت مبكر، بحتمية تحولها إلى رأسمالية احتكارية». وبالإضافة إلى ذلك فماركس حلل نمط الانتاج الرأسمالي كنمط صاف تجريدي ومازالت معظم القوانين التي استنبطها تتحكم في عملية الانتاج. ثم ينتقل إلى ثلاثية اخرى : تتعلق بما انتهى اليه في الثلاثية السابقة :

ب – صيرورة تشكل الرأسمالية الاحتكارية : الجانب الداخلي

1 – الشكل الجنيني : وحدة المال والانتاج. سبق التساؤل عن وجود الاحتكار اصلا في هذه المرحلة من حيث المبدأ

2 – الشكل المتطور : انفصال المال والانتاج. تمويل الابناك للرأسماليين وان كانت هذه العلاقة في ايداع وسحب متبادلة مما يعطي شرعية للاقتراض. ولكن لنتذكر ان هذا الشكل كان يطابق في الثلاثية السابقة التنافس وليس الاحتكار.

3 – الشكل النهائي : وحدة المال والانتاج في اطار الرأسمال التمويلي. هل يمكن ان نفهم هذه المقارنة التي يعقدها المودن بين «واقع الرأسمالي البدائي والرأسمال التمويلي» والتي يتجاهل فيها حجم الرأسمال الانتاجي الممول من قبل الرأسماليين بأموالهم الخاصة والمودع جزء منها في البنوك نفسها ايضا، بحيث من

الصعب اعتبار الرأسمال التمويلي هو المستوعب لهذا «الشكل النهائي» رغم بروز التأثير المالي في هذه المرحلة.

القسم الثاني : تحول الرأسمالية الاحتكارية إلى أمبريالية

أ - الصيرورة التاريخية لتشكل الامبريالية : بلدان المركز.

1 - الشكل الجنيني للإمبريالية : التنافس.

الصراع بين الرأسمالية الاحتكارية في البلدان الغربية حول السيطرة على البلدان المتخلفة ادى إلى احتداد التنافس بينها وبلغ اوجه بانفجار حربين عالميتين وهذا هو الشكل الجنيني للإمبريالية. الملاحظ هنا ان ذكر الحربين العالميتين في هذا المقطع لا يطابق من حيث الزمن الشكل الجنيني للإمبريالية.

2 - الشكل المتطور للإمبريالية: الاحتكار.

في هذه النقطة يركز المودن على نقد لينين الذي لا يتصور بضاعة بدون قيمة، وكذلك لا يمكن تصور وجود رأسمالية احتكارية بدون أمبريالية. و«هذه المقارنة خاطئة نظريا، لان الامبريالية ليست تعبيرا مظهريا عن جوهر، هو الرأسمالية الاحتكارية، بل هي شكل من اشكال الرأسمالية، تماما كما ان الرأسمالية الاحتكارية هي شكل من اشكال الرأسمالية.» [ص 5] اذن الرأسمالية هي اساس كل من الامبريالية والرأسمالية الاحتكارية.

3 - الشكل النهائي للإمبريالية : التنافس

انتقل التنافس بين الدول القومية إلى تنافس بين التكتلات الجهوية. وينتهي إلى الخلاصة التالية : « ان الامبريالية التنافسية الجديدة، هي اعلى اشكال الامبريالية، وفي الوقت ذاته، انها النهاية لعصر بكامله. ». [ص 7].

4 - اتجاه تطور تناقضات الامبريالية :

الثورة الرأسمالية الاحتكارية الديمقراطية :

«أي ان نقطة البداية كانت الرأسمالية الاحتكارية، ونقطة النهاية ستكون أيضا الرأسمالية الاحتكارية مع فرق جوهري، هو ان الثانية اكثر غنى من الأولى» ولكي تنسجم قولة هيجل وماركس بان التاريخ يكرر نفسه مع ثلاثية المودن استبدل

التكرار بشكل كاريكاتوري بـ«ان التاريخ يكرر نفسه بشكل ارقى».

ومن الصعب تتبع الوثيقة نقطة نقطة لأنها طويلة جدا [38 ص من القطع الكبير]. ولذلك فسنقتصر فيما سيأتي على بعض التعليقات الضرورية ولهذا فان الجزء الأول يختمه المودن بعدة ثلاثيات تتركز حول الصيرورة التاريخية لتشكل الرأسمالية التبعية : بلدان الأطراف. ويكرر الثلاثية الأولى – انفصال المال والانتاج – وحدة المال والانتاج – انفصال المال والانتاج. ويظهر الكثير من التكلف في هذه الثلاثية وخصوصا شقها الثاني الذي اعتبره وحدة اقتصادية مستقلة في حكم ما بعد الاستقلال مباشرة في حين انه من حيث الجوهر الاقتصادي يمكن وصفها بالكولونيا لية – التبعية. أي تجمع بين الشق الأول والثالث. هذا فضلا على اعتبار الاقتصاد التصديري يعتمد على المؤسسات المالية الامبريالية قصد تمويله.

الجزء الثاني : العمل

البروليتاريا الحديثة في بلدان المركز : أ – صيرورة التشكل :

– العلاقة بين العمل العضلي والعمل الذهني الذي يتطور عبر ثلاثية ينتهي آخرها بما بدأ أولها أي وحدة العمل العضلي والعمل الذهني. وهنا لا يتوفق في ذكر مقولة ماركس مرة اخرى في ان التاريخ يكرر نفسه بشكل ارقي، وينسى قوله في مستهل كتابه 18 برومير لويس بونابرت انه يتكرر بشكل كاريكاتوري.

ويؤكد بشكل صارم ومتفائل جدا ان الرأسمالية الحديثة، » في شكلها النهائي الاحتكاري «، التي عادت، » إلى وحدة العمل الذهني والعمل العضلي «، التي يمثلها الآن ومستقبلا، البروليتاري ذو التكوين النظري التقني الراقي، المتطلع إلى التحرر من الاستغلال الرأسمالي الآفل، والمطل على افق النظام الاشتراكي المشرق « [ص 13] وبغض النظر عن المشاكل النظرية والسياسية التي يطرحها هذا الم تكن هذه الطبقة العاملة سبب العزوف عن الاشتراكية. من حق المودن ان يخطئ ماركس، ولكنه في هذه الحالة يخطئ نفسه عندما يأخذ على ماركس اعتماده على طبقة عاملة بئيسة لبناء الاشتراكية ثم نصل إلى ثلاثية اخرى هي : –

صيرورة تشكل البروليتاريا الحديثة : - 1- الشكل الجنيني : الصناعية — 2 - الشكل المتطور : المكتبية.و ظهور طبقة وسطى بروليتارية ستنقسم على نفسها إلى مكتبية ومهندسة وهنا ينتقد ماركس مرة اخرى حول عدم توقعه ظهور هذه الطبقة رغم ان ماركس من حيث المبدأ كان يعتمد في عصره على الطبقة العاملة المتقدمة — 3 - الشكل النهائي : المهندسة. يعود المودن إلى تأكيد ما يلي مرة اخرى دون تأسيس نظري واقعي : « « ان الرأسمالية الاحتكارية، حينما تصل في تطورها، إلى فرز البروليتاريا المهندسة، تكون بذلك قد انهت مهمتها التاريخية على الوجه الاكمل.اذاك يصبح وجودها معيقا لتطور قوى الانتاج. وبالتالي لا سبيل لمواصلة تطور قوى الانتاج، سوى الغاء علاقات الانتاج الرأسمالية الاحتكارية، واقامة النظام الاشتراكي الراقي، بقيادة البروليتاريا المهندسة.» ان الهوس الذي تملك المودن في تعلقه بقانون نفي النفي الذي يشق طريقه دن حاجة إلى فعل ذاتي والصاق مهمة البناء الاشتراكي بهذه الطبقة المهندسة ذات الامتيازات كطبقة وسطى كما يحددها المودن. الا نستفيد من قدرة الرأسمالية على التكيف وتجاوز الازمات باستمرار ؟ ونحاول التفكير بناء على ذلك في اعادة النظر في آفاق تحقيق الشيوعية قبل ان تتحقق الديمقراطية على الصعيد العالمي [التداول على السلطة والعدالة الاجتماعية].

- ب — صيرورة تشكل الحزب الشيوعي الحديث : - - يربط المودن ضعف الأحزاب الشيوعية الكلاسيكية بتحول فائض القيمة الماركسي إلى فائض القيمة الفائض الامبريالي الامر الذي ادى إلى - 2- الشكل المتطور : الحزب الاشتراكي — الديمقراطي. يتناقض المودن خين يتبنى التفسير الذي ادى إلى اصلاحية فئة من العمال في الغرب وظهور الاشتراكية — الديمقراطية ولكنه يغفل اصلاحية البروليتاريا المهندسة نفي النفي للطبقة الحديثة والطبقة الوسطى وهي في نفس الوقت اساس البناء الاشتراكي وهي أيضا تطابق نفي نفي آخر هو فائض القيمة الثالث الجديد.

الجزء الثالث : النظام الاشتراكي.

يناقش المودن بواسطة مدماكه الكاسح : نفي النفي التجربة السوفياتية فيقسمها هي الاخرى إلى : - 1 - الشكل الجنيني: البروليبيتاريا الصناعية [يمثلها لينين].- 2 - الشكل المتطور : البروليتاريا المكتبية [يمثلها ستالين] - 3 - الشكل النهائي : البروليتاريا المهندسة [ويمثلها غورباتشوف]. ماذا نقول اليوم عن بوتين هل يمثل الدولة الرأسمالية الروسية التي تحلم باستعادة الدولة السوفياتية. ويعلق المودن على الافتراضات عن ان نجاح الاشتراكية في بلد متقدم لن يفيد روسيا بسبب انقسام البروليتاريا في هذا البلد وكأنه بلد متخلف كروسيا لانه ضبط اشتراكيته على الطبقة العاملة المهندسة. سنكتفي الآن بهذا القدر من هذه الوثيقة. ونترك الجزأين الاخيرين وهما العوالم الثلاثة، والرأسمالية المغربية. وسنلخص في الاخير ملاحظات م. ط عن الكتابة الوطنية لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي حول الوثيقة : « هناك ميزة اخرى جدير بنا ان نثيرها هنا أيضا اضافة لبعض الملاحظات الأولية دفعا للمناقشة واغناء لها :

- -1- انه لمن الجلي حتى ولو لمجرد القراءة الأولى، ان ما يطبع الوثيقة بعمق على مدى كل الاشكالات الرئيسية التي تناولتها، هو محاولتها تطبيق «قانون نفي النفي» والوثيقة تؤكدانه موضوعي شامل ومطلق.... والسؤال الكبير الذي تثيره الا تعود بنا إلى جدل بين الماركسيين انفسهم حول ما إذا كانت المادية التاريخية منهجا للتحليل ونظرية نقدية نكتشف قوانينها من جريان التاريخ الواقعي، أم انها «فلسفة للتاريخ « تملك قوانينها في ذاتها ويأتي التاريخ تعبيرا عنها. - 2 - إذا لم نخطئ الفهم فالوثيقة تستخلص ان الديمقراطية مرتبطة عضويا ببروز البروليتاريا المهندسة واذا صح ذلك فكيف نبررنظريا توجهنا الديمقراطي في بلد متخلف ما زال بعيدا كل البعد عن هذه المرحلة....

- 4 - تحدثت الوثيقة عن كتلة العمال والفلاحين باعتبارها القوة الاجتماعية الرئيسية للثورة الديمقراطية الوطنية، لكنها لم تعط أي ترجمة سياسية لذلك....6 - علل تأخر الثورة الاشتراكية

باستفادة البروليتاريا الصناعية من فائض القيمة الفائض. ثم اعتبرت الوثيقة ان البروليتارية المهندسة هي المؤهلة لقيادة الثورة الشيوعية الحديثة، فهل لا تستفيد هذه الاخيرة أيضا من فائض القيمة المبتز من بلدان العالم الثالث..... هذه بعض الأسئلة التي تبادرت إلى اذهاننا..وبالتالي ليست هي كل ما يمكن ان نفكر فيه من القضايا التي طرحتها علينا الوثيقة، والتي نكرر انها غنية ومفيدة ومثيرة لجدل نظري هام في تطور منظمتنا..ولذلك تستحق منا جميعا ان نبذل كل الجهد في مناقشتها...».

الفصل الثاني عشر

عبد الله الحريف
والأرثوذكسية الماركسية اليسارية

عبدالله الحريف احد مناضلي وقيادي من منظمة إلى الأمام ومن المعتقلين السياسيين الذين قضوا اكثر 16 سنة في السجن المركزي بالقنيطرة واطلق سراحه سنة 1991 وواصل نضاله داخل إلى الأمام وبعد تأسيس حزب النهج الديمقراطي كامتداد ل إلى الأمام وانتخب كاتبا وطنيا للنهج وفي المؤتمر الاخير حل محله براهمة. لم اتمكن من الاطلاع سوى على الموضوع المنشور بكتاب «الاشتراكية أي مستقبل». وهو الذي سيكون الفصل الاخير في هذا القسم الثاني من الكتاب . يقدم الحريف الموضوع الذي عنونه بـ: « دفاعا عن الجوهر الحي للماركسية «بالإشارة إلى ان تشويه الماركسية [الاممية الثانية] يسهل انتقادها من طرف الخصوم والاعداء مستغلين الازمه وإنهيار المعسكر السوفياتي، كما « يتم التشكيك ايضا، في اطروحاتها الاساسية : نفي الصراع الطبقي الماركسي والتركيز على الصراع الديني والطائفي والقومي. ولضيق المجال، سيكتفي بتوضيح الجوهر الحي للماركسية. ويعتبر، منذ البداية ان الماركسية، كتعريف، « هي النقد النظري والعملي للرأسمالية....» ويوضح الحريف : ان نظرية ماركس ليست كاملة ولا مقدسة : ولذلك فان منهج ماركس وانجلز ليس نسقا او منظومة، ويستشهد بلينين في قوله ان نظرية ماركس ليست كاملة و ليست قوانين صالحة لكل زمان ومكان.

ورغم اعتباره ان نظرية ماركس ليست كاملة ولا مقدسة، ولكنه لم يوضح بعد جوانب النقص بل اكتفى بذكر ان الماركسية تعرف «التقهقر والتفسخ كلما تحولت إلى منظومة..... « وركز اساسا على الدور السلبي لستالين، فقد لعب «تقنين» الماركسية ايام ستالين نفس الدور الذي قام به التدوين في التاريخ الاسلامي ». [الاشتراكية أي مستقبل ؟ منشورات النهج. ط 1 ص

189] هذه المقارنة غير صحيحة من عدة زوايا أهمها : أولا ان التدوين الاسلامي كان عملية تاريخية متقدمة وضعت الأسس المادية [الكتابة وحفظ الذاكرة] بغض النظر عن تقييمنا لها، من وجهة نظرنا اليوم، للعملية. ولا علاقة لها بالجمود الفكري، او بمستوى ما من مستويات ما يعتبره البعض تحريفا، والا فلنتصور العكس اي عدم القيام بالتدوين، وبعلاته، فماذا ستكون النتيجة؟ شعب ليس له تراث مكتوب. في حين ان ستالين كان يتكئ على تراث ضخم ووطني واروبي وماركسي. ثانيا ان التدوين مسألة ثقافية قد تكون حملت معها آثارا سلبية تعكس الصراعات القبلية والدينية..... في حين ان ستالين اضطر إلى تكييف الماركسية-اللينينية [لثقافة عريقة في التدوين] مع بناء الاشتراكية في بلد واحد ولأول مرة في تاريخ البشرية وفي مجتمع ودولة غير ناضجين للاشتراكية. صحيح ان ستالين عمد إلى حصر الماركسية ضمن تعاليم شبه مدرسية، ولكن وجود الدولة السوفياتية الاشتراكية كقائدة اعطى آنذاك للفكر الستاليني الكثير من المصداقية والسلطة المعنوية على صعيد الحركات الشيوعية في العالم، ولكن بعض القيادات التي كانت تملك قدرة على الاجتهاد في تطبيق المنهج الماركسي لفهم واقع مجتمعاتها لم تتردد في الاختلاف أحيانا مع التوجه الستاليني كما هو الشأن بالنسبة للثورة الصينية في لحظات ما، وخصوصا في الاجتهادات النظرية والسياسية التي قام بها المفكر الماركسي انطونيو غرامشي ضدا على التوجهات الشيوعية السوفياتية. وما زالت اجتهاداته ذات قيمة تاريخية الى اليوم.

الماركسية : نقد نظري وعملي للرأسمالية

يلخص الحريف العنصر الذي اعتبره اساسيا، وعن حق، في المنهجية الماركسية وهو استخدام النقد كسلاح لتوضيح اخطاء الفكر البرجوازي والبرجوازي الصغير. ويشدد على ان ماركس وانجلز لم يتوقفا « ابدا، خلال حياتهما، عن تطبيق سلاح النقد في كل مظاهر الحياة الاجتماعية وعلى نشاط وفكر الحركة العمالية. غير ان منهج ماركس يتنافى والانتقاد من بعيد في الأبراج

العاجية. ذلك، ان الماركسية قد احدثت القطيعة مع الفكر التأملي الميتافيزيقي.. «.[ص 192]. ويستشهد بأطروحة ماركس الشهيرة حول فيورباخ « ان الفلاسفة..... » ولكن ماركس لم يقتصر في نقده على سلاح النقد بل شدد أيضا على نقد السلاح. أي المشاركة الفعالة في قيادة الحركة العمالية في اوروبا منذ 1848 إلى اواخر حياة كل من ماركس وانجلز

وينتقل الحريف إلى ما انجزه لينين من تطوير للماركسية ليس فقط عبر انتقاده للفلسفة : « البرجوازية الجديدة او تحويل الماركسية إلى علم اكاديمي.... » [ص 192]. وفي نظر الحريف ان لينين هو الذي اكتشف التطور اللامتكافئ «الذي يؤدي إلى النمو الرأسمالي التابع...» صحيح ان لينين اعتبر ان روسيا تمثل الحلقة الاضعف في النظام الرأسمالي، ولكنه في نفس الوقت كان ينتظر ان يأتي العون والدعم من بلد اروبي وكانت المانيا هي البلد المرشح للقيام بهذه المهمة، وبعد فشل الثورة فيها توجه لينين إلى التحالف مع بلدان الشرق ضد الامبريالية التي كانت تنهب الدول المستعمرة.

ان مناقشة موقف لينين من الدولة تحتاج إلى تأول اكثر عمقا مما يسوقه الحريف، فهناك تحليل نظري للدولة مستمد اساسا من اقوال ماركس وانجلز والذي يشدد فيه لينين على ضرورة تلاشي او خبو الدولة في كتابه المعروف « الدولة والثورة »، وهذا لم يكن ممكنا، نظريا، سوى في مجتمع شيوعي مر بمرحلة الانتقال الاشتراكي، كما تصوره ماركس وانجلز. في حين ان الدولة السوفياتية الناشئة كانت في حاجة إلى موظفين ذوي خبرة ادارية حتى ان لينين كان ينتقد الشبيبة الحزبية التي تطلق الكلمات بروليتارية على عواهنها، بينما روسيا في حاجة إلى ثقافة برجوازية عقلانية.

الماركسية تنطلق من موقع البروليتاريا ومصالحها الانية والاستراتيجية

يشدد الحريف مرة اخرى على انحياز الماركسية للمصالح البروليتارية الانية والاستراتيجية كما اوضح و « بشكل مركز، في الفقرة السابقة، كيف ان الانصهار الذي تم ايام ماركس

وانجلز ولينين وماو قد ادى إلى تقدم هائل للماركسية.» [ص 103]
ثم يواصل فيقول : «وعلى عكس ذلك، فان الانفصام ما بين البروليتاريا والماركسية او عدم الربط الجدلي ما بين المصالح الانية والاستراتيجية للبروليتاريا، اديا إلى تفسخ الماركسية او، في احسن الاحوال، او إلى اكسابها لطابع اكاديمي مجرد ووصمها في الغالب بالوضعية...» وينتهي إلى الخلاصة التالية : « وكانت نتائج هذا الانفصام وخيمة بدون شك. وقد تمثل اخطرها في غياب التفكير الاستراتيجي أي غياب بلورة آفاق ممكنة وملموسة للانتقال من الديمقراطية الرأسمالية إلى الديمقراطية الاشتراكية في دول اروبا الغربية. الشيء الذي طبع الممارسة السياسية للأحزاب الشيوعية في تلك البلدان بالتجريبية والبرغماتية.....بغرقها، إلى حد لا يستهان به، في اللعبة الانتخابية ».

ويناقش الحريف قول البعض بان التناقض الجوهري بين الطبقة العاملة والبرجوازية قد تجاوزها التاريخ عندما تضخمت الطبقات الوسطى.ولكنه يتناقض مع نفسه إلى حد ما عندما يعتبر ان « هذه الافكار غير سديدة » في نظره، ولكنه في نفس الوقت يعترف بما يمكن اعتباره تبريرا لموقف ماركس الذي اضفى، حسب الحريف، « صفة المطلق على مرحلة معينة من تطور الرأسمالية...». في حين ان التحولات فيما بعد ادت إلى تضخيم قطاع الخدمات على حساب الطبقة العاملة الصناعية. هذه الفقرات تطرح عدة أسئلة ذات أهمية بالغة :

ما هو مضمون انصهار الماركسية بالطبقة العاملة في التجارب المذكورة اعلاه ؟ بالنسبة لماركس هي مرحلة تأسيس سواء كبناء نظري جديد او كبناء رأسمالي وبروليتاري، وهنا يطرح سؤال آخر هل في التجربة الروسية والصينية على الخصوص استوعبت البروليتاريا النظرية فأصبحت قوة مادية فعلا ؟ أم ان النخبة المثقفة المؤمنة بالماركسية هي التي لعبت الدور الرئيسي في هذه الثورات ؟ ومن جهة اخرى هل مجرد القول ب : «غياب التفكير الاستراتيجي » هو الذي يفسر انفصام البروليتاريا عن الماركسية ؟ وما معنى غرق الأحزاب الشيوعية في اروبا في « اللعبة

الانتخابية » ؟ هل يمكن اختيار لعبة اخرى ؟ ان الماركسية في حاجة إلى اعادة تجديد فكرة التحليل الملموس للواقع الملموس، اي الواقع الاجتماعي الراهن بدل ترديد المقولات الماركسية الجميلة.

الماركسية ترتكز على الجدل المادي الجدل المادي اساس الماركسية

هدف الحريف في هذه النقطة هو « توضيح بعض الجوانب التي تبدو لنا مبهمة في مواجهة ما يتعرض له الجدل المادي من تشويه وتسطيح وتفقير...» ويستحضر في هذا المجال رأي لينين في كتابه "المادية والمذهب النقدي التجريبي" كما يعتبر « ان هذا الفكر يعيش توترا دائما» في البحث عن التوفيق بين نظرية ثورية وواقعية في نفس الوقت. وهي مسألة معقدة وشائكة عند التطبيق العملي، بخلاف الاعتراف الفكري المجرد. ورغم ذلك فهو يسجل مستوى معين من الموضوعية. ومن أجل استبعاد ثنائية اخرى في الاتجاهين المتطرفين يؤكد الحريف على عدم اختزال الماركسية « في حتمية تحددها قوانين موضوعية حديدية [العامل الاقتصادي]... والانحراف الذاتوي الذي يضخم دور الذات الفاعلة ويحولها إلى اله قادر على صنع الواقع». [ص 112 - 113] ثم يتعرض للتشويه الذي تعرضت له المادية التاريخية على يد برنشتاين وكاو تسكي، وفي الاتجاه المعاكس ما حققه كل من لينين وماو في تطوير المادية الجدلية .

القسم الثالث

ماركسية المفكر الكبير عبد الله العروي

ونقاد دعوته الماركسية- التاريخانية

الفصل الثالث عشر

وبالموازاة مع النشاط السياسي الماركسي الذي ذكرنا بعض لحظاته البارزة، اهتم مفكرون مغاربة بالفكر الماركسي كأداة للتحليل وكنظرية للتغيير وكان المفكر عبد الله العروي أكثرهم عمقا وإثارة فكرية، فهو مفكر موسوعي اطلع على الفكر والثقافة الغربيين والعربيين وكتب في الرواية والمذكرات والترجمة الهادفة...الخ، ولذلك فان المرء يجد صعوبة في تلخيص افكاره اومناقشتها ان أمكن، وقد ترددت كثيرا قبل ان اقدم على هذه المغامرة، لأنني من أولئك التلاميذ المعجبين بهذا المفكر الكبير ولذلك ركزت اساسا على التقاط الاستشهادات. فهو قد الهم، شئنا أم ابينا، اليسار الماركسي المعتدل في تبنيه للعمل الديمقراطي بين قوسين الليبرالي الذي ضمنه في فكرة الماركسية – التاريخانية منذ صدور كتابه العرب والفكر التاريخي.

تعرض العروي للماركسية بشكل مباشر في مناسبتين مختلفتين من حيث الزمان مع قدر من التطابق في الموقف والتحليل وليس في طريقة العرض والمناقشة، ففي 1967 اصدر كتابه "الايديولوجية العربية المعاصرة" كما صدرت الترجمة العربية للكتاب في ترجمتين الأولى لمحمد عيتاني دار الحقيقة 1970] والثانية بقلم المؤلف [المركز الثقافي العربي ط 1 – 1995]. وقد خصص فيه فصلا مستقلا بعنوان "ماركسية موضوعية" ضمن اطار "العرب والعقل الكوني" وقد وضح معنى هذا الاطار في ملحق الترجمة العربية الأولى [عيتاني..] الذي رد فيه العروي على تعليق على الكتاب نشر بجريدة العلم المغربية عقب هزيمة 5 يونيه 1967 كتب العروي في هذا الملحق ما يلي:

"قلت إن أوربا الغربية انتهجت منذ أربعة قرون منطقا في الفكر وفي السلوك ثم فرضته منذ القرن الماضي (طبعا يقصد القرن التاسع عشر) على العالم كله ولم يبق للشعوب الأخرى، إلا أن تنهجه بدورها فتحيى، أو ان ترفضه فتفنى، هذا المنطق هو منطق العقل المجرد والمصلحة الاقتصادية وتكافؤ القوى، وهو منطق

يسير اليوم العالم كله، شرقه وغربه، أم عن طريق التبعية وإما عن طريق التقليد الواعي، كل منطق آخر يعتمد على الإيمان والفضيلة والحق المجرد وهو منطق اقليمي لا يستسيغه الغير" [ترجمة عيتاني ص 294] ولنعد الآن إلى الموضوع الخاص الذي يعنينا وهو كيف قيم العروي الفكر الماركسي.

1 - ماركسية موضوعية

يستهل المفكر عبد الله العروي مناقشته للماركسية في مدخل الكتاب بقوله انه : «استعمل عبارة ماركسية موضوعية محأولة مني لرصد وضع عابر وبالغ الخصوصية، وضع يجتازه فيما يبدو لي المجتمع العربي حاليا، وهو وضع مجتمع تدعوه حاجة ملحة، فكرية وعملية، في مرحلة محددة من حياته، إلى انتقاء وتوظيف فكر ومفاهيم ونظريات غير متسقة لكنها تعود كلها، من هذا المسلك او ذاك، إلى أصول ماركسية..... » [هذه العبارة مأخوذة من ترجمة العروي للكتاب. المركز الثقافي العربي.ط. 1995 ص 31]. ولكنه يؤكد في النقطة الثالثة [ماركسية موضوعية] ضمن "العرب والعقل الكوني" انه لكي يقطع الطريق «على كل متقول ينبغي ان نؤكد منذ البداية اننا لا نعتزم كتابة تاريخ الحركة الماركسية في البلاد العربية ولا دراسة ما تتيحه نظريا الماركسية من أمكانات للفكر العربي المعاصر.. » [نفس المرجع ص 169].

كان النقاش في هذه الفقرة ما قبل الاخيرة حول اسباب الهزيمة وليس عن الماركسية بشكل مباشر التي كانت شبه مرهونة داخل الأحزاب الشيوعية العربية التقليدية.تعامل العروي مع الماركسية في الأيديولوجية العربية المعاصرة" كعامل ضغط فكري لمواجهة الأعداء أو الخصوم من طرف الثلاثي المعروف الشيخ والليبرالي والمدافع عن التقدم التقني يقول : "قررنا فيما سبق أن كلا من تمثل الشيخ والليبرالي والتقنوي، للذات والماضي، يطابق أحدى مراحل تبنين المجتمع، لكنه في نفس الوقت، عندما يكون في أوج نفوذه وكامل الثقة بنفسه، فإنه يتاخم، بل يتماس مع الماركسية في أحدى جوانبه، هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن

لهذه التمثيلات الثلاثة اشكالية مشتركة وهذه بدورها تنفتح تلقائيا على الماركسية. ». [المرجع السابق ص 170].

ويسهب العروي في توضيح الضرورات الموضوعية المختلفة التي تدفع الشيخ والليبرالي والتقني إلى "استعمال" الماركسية سواء بوعي او بدون وعي. وسوف نلتقط بعض الاشارات المعبرة من العرض المفصل للعروي. فالشيخ الذي قد يوازي بين الحقيقة العلمية والحقيقة المنزلة. « وبما ان اللبرالية لا تمده بأية سياسة علمية واعية، ينجر الشيخ بمحض منطق اشكاليته إلى التطلع إلى اشتراكية تطعم يوما بعد يوم بأفكار وتحليلات ماركسية.» [المرجع السابق ص 170- 171].

بينما يربط تعرف الليبرالي على الماركسية «عن طريق ما سمي في روسيا القيصرية بالماركسية الشرعية، وهي نظرية تطورية لا تقر التغيير الفوري والاصلاح القسري. كلما استطال الصراع ضد الاقطاع والتقاليد العتيقة زاد ميل الليبرالي إلى الماركسية ليغرف منها دواعي الامل.»[نفس.. ص 172]. «إلا ان الفكر اللبرالي، عندما يعرض لنقاط محددة مثل الاصلاح الزراعي، تأميم القطاع الانتاجي العصري، سياسة التعليم، غالبا ما يسبح تلقائيا في مياه الماركسية، دون ان يدرك ذلك بكامل الوضوح. » [ص 173]. أم داعية التقنية التي ترتبط بتوجهات الدولة الصناعية والتكنوقراطية. « الماركسية هي أن، بمعنى ما، ابسط واوضح عبارة عن تلك الوضعانية التي تقتضيها احوال الدولة القومية. فلا غرابة إذا انحاز اليها تلقائيا وتدريجيا داعية التقنية». ويتساءل العروي، كخلاصة : « هل نخلص بكل بساطة إلى ان الماركسية هي الأساس المنطقي للإيديولوجيا العربية المعاصرة..... قد يصح هذا، لكن بشرط ان نحدد بالضبط نوع الماركسية التي تستطيع ان تقوم بالدور المذكور.» اص 177].

ثم يتعرض لبعض الجوانب من الماركسية، بتفصيل، التي قد تجذب العرب إلى تبنيها "تلقائيا" : - - الماركسية كنظرية اقتصادية – الماركسية بصفتها نظرية اجتماعية......إلخ امن ص 177 إلى 186 دائما من ترجمة العروي]. ثم يستخلص من الخطوط

العريضة التي رسمها من قبل لأوجه الماركسية التي قد يتقبلها الفكر العربي فيصفها بانها « ماركسية موضوعية...... وبجانب كونها موضوعية فإنها وضعانية...... ».

هذه مجرد استشهادات مختصرة ومقتطعة قسرا من الشرح المستفيض التي يقدمه العروي ليوضح الأسباب الموضوعية التي تجذب المفكرين العرب لتوظيف التحليل الماركسي في محاولة الامساك بما هم في حاجة اليه لفهم الواقع العربي ولما لا حتى البحث عن الحقيقة، في تلك المرحلة موضوع التحليل، وينتهي مفكرنا إلى خلاصة توضح سبب اخفاقات الأحزاب الماركسية العربية، والذي لا يعود في نظره "إلى نقص في تحليل الواقع بل تعود إلى نقص في الواقع نفسه"[1]. ربما لا أحد يمكنه أن يجادل في مدى عقلانية هذه الخلاصة، ولكن، ورغم ذلك، يطرح السؤال التالي: هل هذه التحاليل للواقع لا تعي هذا النقص في الواقع نفسه؟ أم أن هذا الواقع مختلف عن واقع المانيا زمن ماركس.وقد يكون الأمر كذلك لأن تأخر المانيا هو تأخر من نوع أخر يندرج ضمن سياق التطور الأوروبي العام آنذاك كما ان هذه النخبة العربية ليست هي النخبة الالمانية. بل إن تأخر العالم العربي يختلف أيضا عن تأخر بعض بلدان اسيا التي تقدمت؟ ولكن ماهي نوعية هذا النقص في الواقع العربي المختلف، مثلا، عن الواقع الصيني الذي استوعبته الماركسية ؟ فهل هذا الواقع معادلة جبرية غير قابلة للحل اطلاقا؟.

أسئلة ما برحت تطرح نفسها كلما اثير النقاش حول اسباب استعصاء المجتمع العربي الاسلامي،وضمنة المجتمع المغربي، على شق طريق التطور سواء في الاتجاه الرأسمالي المتقدم، أو الشيوعي الذي برهن التاريخ فيما بعد على « حتمية » انتقاله الموضوعي إلى شكل من اشكال المجتمع الرأسمالي المتقدم والديمقراطية السياسية الأولية. يعود العروي في العرب والفكر التاريخي إلى اعادة قراءة وتوضيح خلفيات القصد من تأليف كتاب

---

[1] نفس المرجع ترجمة العروي ص 188.

«الايديولوجية العربية المعاصرة». و«الماركسية الموضوعية». ومنذ البداية يذكر باهتمامه بإخفاق رجلين : الأول ابن خلدون والثاني المهدي بن بركة، وتجربة هذا الاخير هي التي دفعته كمنطلق إلى مناقشة الايديولوجية العربية السائدة، وهي الظروف التي ادت إلى تأليف الكتاب، وعندما يناقش ما سماه "التقدمية العملية" يقول بان «هذه النقطة بالذات هي التي دفعتني إلى بحث دور الوعي الثوري، والتكوين الايديولوجي، في رفع مستوى القيادة الثورية. من هنا جاء فيما كتبت : 1- التركيز على الظاهرة الايديولوجية و 2- الدعوة الموجهة إلى القيادة لتفهم أهمية العامل الايديولوجي.» [العرب والفكر التاريخي ط- 2 دار التنوير والمركز الثقافي العربي ص 54 – 56].

ولا تعنينا في هذا السياق "مناقشة السلفية ودعوة الاصالة" رغم اهميتها طبعا ولكننا سنركز على نقطة "ماركسية للعمل وماركسية للتحليل". وينبه العروي القارئ إلى انه « لم يربط نقد الفكر السلفي بضرورة اعطاء ايديولوجيا للعمل السياسي التلقائي لأنني لم اوضح النقطة بما فيه الكفاية» [نفس المرجع ص 62]. ان اي قارئ متوسط الفهم مثلي لابد ان يلاحظ ان مفتاح الموضوع كله هنا وهو الانطلاق من اخفاق الحركة التقدمية والتركيز على الايديولوجية القادرة على الاستنهاض الفكري والسياسي يختلف عما جاء في الايديولوجية العربية المعاصرة وسنترك اعادة توضيح المقصود بالماركسية الموضوعية إلى النقطة التالية لأنها ستتحول إلى ماركسية – تاريخانية او تاريخانية ماركسية. وقبل ذلك اي بعد صدور كتاب "الايديولوجية العربية المعاصرة" اجرى العروي حوارا مطولا مع مجلة انفاس العدد المزدوج 7- 8 بتاريخ ديسمبر1971 يناير1972 اجاب عن قضايا متعددة عن النخبة، والنخبة المغربية ومضمون البرنامج الوطني ابان الاستعمار وبعد الاستقلال ...الخ ولكننا هنا سوف نركز على ما اعتبره العروي اساسيا في كتابه وهو الدعوة الى الاخذ بالمنهج الماركسي . ويعتبر ان "الحالة المصرية حيث كان النظام" يرفض المنهج الماركسي كمنهج باعتباره قسيما من التراث الغربي المتنكر لشخصيتنا [ص 89] .

ويجيب العروي مرة اخرى موضحا مضمون الكتاب وكأنه "حوار بين شخص يدافع عن النظام الناصري وهو اقصى ما وصل اليه التطور العربي وبيني انا شخصيا واريد ان ابين له انه اذا لم يعتمد على المنهج الماركسي الذي يجب ان يعمم في المدارس والصحافة الخ ...فان ما يعلق عنه من ارادة تصنيع البلاد . وتحررها من الامبريالية لن يصل اليه" ولكن العروي يرد . بطريق غير مباشر. على من يعتبر الدعوة الى اقناع الحكام غير ذات جدوى . فليست "كل نخبة غير منتمية الى الطبقة العاملة لا يمكن ان تختار الماركسية كمنهج . فقد تضطر النخبة في حال وقوعها في مأزق . الى اختيار المنهج الماركسي . ومثال ذلك ما وقع في بولونيا وبعض بلدان اوروبا الشرقية". ربما يعتبر المثال الواضح اكثر هو الثورة الكوبية التي تبنى قادتها الماركسية بعد استيلائهم على السلطة . في حين ان الامثلة السابقة تبنت الماركسية- الشيوعية بعد اكتساح الاتحاد السوفياتي اوروبا الشرقية ووصل الى حدود المانيا الغربية . ويستمر العروي في سرد الحجج للاقناع بضرورة تبني المنهج الماركسي الذي سيساعد مختلف اطياف النخبة العربية فيستعيد ما قاله في "الايديولوجية العربية المعاصرة" مفسرا مرة اخرى : "فانا آخذ مثلا المفكر السلفي واقول له : تريد ان تتحرر من تأثير الغرب وبناء شخصية متميزة عن اوروبا ...الخ هذه المطالب لن تبلغها الا بنظام فكري آخر... ومثلا آخذ المفكر الليبرالي، الذي يريد حكما ديمقراطيا ويريد تحرر المرأة ...الخ فاقول له . انه انطلاقا من نفس هذه المطالب ستضطر حتما لبلوغها ان تتبنى المنهج الماركسي..." يؤكد العروي على انه بعكس الايديولوجية العربية لم يحلل المجتمع ماركسيا . كما فعل ماركس "في الايديولوجية الالمانية" "دون التطرق لتحليل المجتمع".

ويذهب العروي الى حد القول بانة يحلل المجتمع عموديا بدل التمييز الافقي الذي يعتمد على الطبقات. انه يهتم بالتأخر الحضاري . "..اما الماركسيون الارثذكسيون فيرفضون التركيز على هذا الجانب . مؤكدين ان المسألة ليست تأخرا حضاريا وانما هيمنة امبريالية".. ركز العروي في هذا الحوار مع مجلة انفاس على

شرح المقصود بـ"الماركسية الموضوعية" واساسا على انها منهج بامكانه ان يساعد كل من الشيخ والليبرالي والتقني اذا تبنوه على الوصول الى ما يناضلون من اجله . غير ان النخبة العربية بكل تلاوينها كانت معتكفة في محراب ايديولوجيتها الخاصة رغم ما اصابها من ارتباك مزمن جراء هذه الدعوة الجديدة الى تبني نظرية مازالت آنذاك تخوض معارك سياسية وعسكرية مباشرة للاستلاء على السلطة السياسية والاجتماعية .

ولكن العروي كان صاحب مشروع ثقافي طموح يسعى جاهدا لادماج الفكر العربي في عصر الحداثة وامتلاك ادوات التحديث . ولذلك انكب على تأليف كتاب آخر ركز فيه اساسا على الماركسية موضحا من جديد معنى عبارة "ماركسية موضوعية"، وهو كتاب "العرب والفكر التاريخي" الذي كتبه باللغة العربية وقد اثار زوبعة من النقد والنقاش لانه ضمن الليبرالية في تبني الماركسية التاريخانية .

2 - ماركسية تاريخانية – او تاريخانية ماركسية.

هزت الافكار التي تضمنها كتاب العروي "العرب والفكر التاريخي" الصادر سنة 1973 الأوساط الفكرية والسياسية، اليسارية على الخصوص، المغربية والعربية، لما احتوت عليه من جدة في دعوته المثقفين إلى تبني الماركسية "كماركسية تاريخانية أو تاريخانية ماركسية"، واثارت موجة عارمة من النقاش اساسا حول فكرة استيعاب مكتسبات الليبرالية. فالعروي يستهل الفصل الأول من الكتاب بالفقرة التالية :

« من المجرب ان الفكرة لا تتضح في ذهن كاتبها الا بعد ان يعيد كتابتها مرارا في ظروف واساليب مختلفة. بعد ان اعدت قراءة مجموعة من المحاضرات والمقالات أعددتها في مناسبات عدة حول السياسة والثقافة ومنهجية البحث التاريخي بدأت أحسن أن المشكل الأساسي الذي أحوم حوله منذ ستين هو الآتي: كيف يمكن للفكر العربي أن يستوعب مكتسبات الليبرالية قبل (وبدون) أن يعيش مرحلة ليبرالية». (التشديد ليس في الأصل) [العرب والفكر التاريخي. دار التنوير ط 2. 1985 ص 45].

من بين هذه المحاضرات أو المقالات التي تضنها الكتاب سنة 1973 " ماركس والعالم الثالث، المقال" الذي كتبه العروي سنة 1968 بمناسبة احتفال اليونسيكو بمرور مائة سنة على صدور الجزء الأول من كتاب رأس المال. (التشديد في الأصل) [الايديولوجية..مرجع سابق ص 16]. ودون أن نعود إلى هذا المقال الهام الآن الذي يشرح فيه عناوين مثل : التأخر والتاريخانية، ونموذجية التجربة الألمانية " وماركس مبسط الأيديولوجية الألمانية، وماركس الشاب وماركس الكهل، ومن الأيديولوجية إلى العلم" و فصل الثقافة البرجوازية عن الطبقة البرجوازية" والليبرالية كمضمون والليبرالية كمنهج و"طبقة برجوازية بدون ثقافة برجوازية...إلخ

ولذلك يشرع في مناقشة المضمون الثقافي للمذهب الليبرالي وتطوره منذ بروز « النظام الفكري المتكامل الذي تكون في القرنين السابع عشر والثامن عشر، والذي حاربت به الطبقة البرجوازية الاوروبية الفتية الافكار والانظمة الاقطاعية. » وكيف تراجعت الليبرالية بعد تطبيقها فيما بعد عن روحها التقدمي الاصلي، ويؤكد على فكرة ذات أهمية في علاقة العرب [ومن ضمنهم المغاربة طبعا] وهي اننا «عندما نرفضها [المقصود الليبرالية] نحن، نرفض ما لا نملك، ونظن اننا ملكناه بمجرد اننا رفضناه، نستهزئ بالتراث الليبرالي، الضيق،المحدود، السطحي، ونحن لم نستوعبه بعد — ويبقى المجال في حياتنا العامة، في المدارس، في الصحف والمجلات، في الاندية، مفتوحا للفكر التقليدي....» [العرب...مرجع سابق ص 52]. وبعد الاشارة إلى ضعف المثقف الماركسي العربي الذي يقوي من حيث لا يدري الفكر التقليدي ينتهي إلى الخلاصة التالية : « ان المثقف العربي في غالب الأحيان يحارب اللبرالية عن قصد ويستعمل وسائل الماركسية بدون اقتناع بها في معركة تكتيكية فيغلب ميوله الذاتية على حاجيات مجتمعه التاريخية ويستعمل الماركسية بمكر تحت شعار محاربة الغرب والاستعمار والامبريالية الفكرية» [نفس المرجع ص 52 – 53].

يخصص العروي معظم الفصل الأول لكتاب العرب والفكر التاريخي لتوضيح ابعاد الافكار التي تضمنها كتاب الايديولوجية العربية المعاصرة ويمكن تلخيص الهم الفكري – السياسي في غياب الاعتناء بالفكر الايديولوجي المساعد على تحقيق التغيير المستهدف في الحزب او الدولة العربيين، وقد تكون، إذا صح ما اعتقد، ثورة كوبا قد ساهمت في تأسيس الاعتقاد بانه بالإمكان اعتناق الماركسية حتى بعد الاستلاء على السلطة. وربما قد يكون هذا من بين الاسباب التي دفعت العروي إلى ذكر مصر والجزائر والمهدي بن بركة كنماذج عربية. ويؤكد بطريقة اخرى ما ناقشه في الايديولوجية العربية المعاصرة بالقول: « يلاحظ القارئ بسهولة اننا انتهينا إلى ضرورة اعتماد الماركسية على اساس المنفعة لا عن طريق التحليل المجرد». ويواصل اعادة قراءة تطور الماركسية بعد موت ستالين واحياء الجدل الماركسي وعلاقته بجدل هيجل، وهل ينبغي الاهتمام بالمؤلفات الاقتصادية الاخيرة أم بالمؤلفات الفلسفية الأولى؟هل بجدل الطبيعة عند انجلز أم جدل التاريخ عند ماركس؟ هل جدل استلاب الانسان الذي يلتقي مع انواع من الوجودية؟ أسئلة ناقشها الفلاسفة والمثقفون في اوروبا. أما في العالم غير الاوروبي... يقول العروي:

«عوضا من ان تكون منهجية بحث وتحليل، اصبحت هي موضوع البحث والتحليل...والجدل الماركسي لم يبق اذن وسيلة لتحليل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية التي يعجز عن تفهمها المنطق العادي. بل اصبح هو مادة لدراسات تقليدية، مدرسية.... » [نفس المرجع ص 64]. ويستمر في المقارنة بين صيرورة الفكر الغربي في علاقته بالجدل وما تتطلبه شروط التجربة الحياتية العربية التي تلون منطقه الجدلي. الجدلية هي منطق التطلعات، وهي جبر الثورة كما يقول لينين الثورة المرتقبة. وعند انجاز البرنامج المعروف تصبح فلسفة القرن 18 هي الملائمة للواقع. ويعتبر ان «كما تولد روبسبير عن روسو يتولد حتما ستالين عن انجلز، فالبيروقراطية، "وهي نوع من انواع الارهاب،تنحدر من ضرورة فرض نظام فكري مغلق يعتبر بداية ضرورية لتاريخ

عقلاني او تاريخ انساني.» قد يفهم من هذا التحليل، وكما اشار إلى ذلك العروي بمعنى ما، ان ماركسية انجلز المدرسية والجاهزة كما اعاد صياغتها ستالين بطريقته الخاصة، هي التي ينبغي اعتناقها بالنسبة للتقدمي في العالم العربي لأنها تمكن من الانتقال إلى المرحلة التاريخية المتقدمة وبمعنى آخر يقول العروي : «فإنني ما ازال اطرح السؤال التالي : إذا لم نحدد الماركسية كنظام فكري شامل، يوحد النخبة الثورية ويصلح كمعيار للتحليل وكمنارة للعمل، اي فائدة للماركسية في ظروف الامة العربية ؟».

في نقطة الماركسية والتاريخانية يقول العروي « بعد الامعان في بعض الانتقادات التي وجهت الي، اتضح لي ان الماركسية التي حاولت وصف خطوطها العريضة هي في حقيقة الامر ماركسية – تاريخانية ان لم تكن تلريخانية ماركسية – ان اعتبار العمل السياسي كمحور الفكر النظري، ومنطق المنفعة واختيار الماركسية على انها بيداغوجية توضيحية تقرب الافهام غير الاوروبية تطور العالم الحديث منذ عصر النهضة وبداية النظام الرأسمالي وربط الحقيقة الفردية بالحقيقة الجماعية وهذه بالتطور التاريخي، إلخ...» [ص 67]. اقتنع العروي بهذه الفكرة بعد اطلاعه على رأي التوسر الذي اعاد فيه تقييم الفكر الماركسي وميز بين المرحلة الايديولوجية الأولى التي اعتبرها تنتمي لبقايا التأثير الهيجيلي والتي ينبغي تجاهلها، وبين المرحلة العلمية والتي يمثلها كتاب الرأسمال والتي ينبغي الالتزام بها كمنهج للتحليل الماركسي العلمي. وهكذا يقول العروي :

«لم ار في ظهور التأويل الالتوسري وجوب العدول عن فهمي التاريخاني للماركسية....وما زلت مقتنعا ان الامة العربية الآن في حاجة إلى ان تتتلمذ على الماركسية التاريخانية.» [ص 68] ويعدد العروي الاتجاهات الفكرية المختلفة التي كان ينبغي ان يكتب فيها «مؤلفا شاملا ومنهجيا عن الفكر التاريخي....» ولكن «كتابا كهذا يتطلب جهودا طويلة وتمهيدات، واتمنى ان تسمح الظروف بالمغامرة بتأليفه..» ربما لم تسعفه الظروف في القيام بهذا العمل كما حدد خطوطه العريضة في هذه الفقرة [ص69].

الفصل الرابع عشر

تقييم فكر العروي الماركسي –التاريخاني بقلم العروي وآخرين

من البديهي ان تثير افكار مفكر من قامة وحجم عبد الله العروي والاجتهادات المبتكرة التي تضمنتها الكثير من الاهتمام سواء بالنقد او بالتنويه والاعجاب، ولكنه كان حريصا اشد ما يكون الحرص على اعادة توضيح افكاره لرفع بعض اللبس او سوء الفهم، سواء بشكل مباشر كما فعل في الفصل الأول من كتاب العرب والفكر التاريخي لتوضيح خلفيات المقصود ب "ماركسية موضوعية" او بشكل غير مباش فيما يتعلق بالماركسية والعالم الثالث ومفهوم التأخر التاريخي. كل هذا النقاش الفكري جرى في مرحلة تاريخية تميزت بالحرب الباردة الاقتصادية والسياسية والحرب الساخنة بين الشعوب والامبريالية وحلفائها المحليين. وفي سنة 1995 وبمناسبة صدور ترجمة العروي لكتاب "الايديولوجية العربية المعاصرة" سيعود لتقييم الانتقادات التي وجهت للكتاب من جهة، ومن جهة اخرى تحديد الخطأ الذي قد يكون وقع فيه. بعد مناقشة اخطاء الترجمة الأولى، في مقدمة الترجمة الثانية، ينتقل إلى الجزء الثاني من المقدمة الذي يرد فيه على نقاد الافكار الواردة في الكتاب، يقول العروي : «لم يكن غرضي استغلال فرصة تعريب الايديولوجيا العربية المعاصرة لتصويب التأويلات المغرضة او الرد على الاحكام المجحفة، بقدر ما كان تزويد القارئ بنص مفهوم ومتجانس يستطيع ان يكون على اساسه رأيا مستقلا وموضوعيا. فاكتفيت بتوضيح بعض الاشارات الغامضة بالنسبة لمن لم يتابع عن كثب الانتاج الفكري الفرنسي في الستينات» [ص 14]. ثم يعدد الأسئلة التي طرحها النقاد.

– ماذا يعني الفكر الكوني ؟ هل هو واقع أم مجرد ادعاء ؟

– ماذا تعني الدولة القومية ؟ هل هي القائمة في بعض الدول العربية أم هي نمط مثالي متخيل للتنظيم السياسي.

– ماهي الماركسية الموضوعية ؟ هل هي المذهب الذي ينادي به صراحة انصاره أم هي تلفيق لا يوجد الا في وهم المؤلف ؟

– ما هي اللبرالية التي تقدم لنا على انها مرحلة ضرورية وغير قابلة للاختزال من مراحل التطور الفكري والتنظيم السياسي؟ هل هي القاعدة التي تتأصل فيها السياسة الامبريالية أم هي فلسفة انتقائية شغف بها المؤلف وراح يدعو لها باسم ضرورة تاريخية مزعومة ؟ ثم يطرح سؤالا حول ما هو المنطق الجدلي...؟ وما هو الوعي النقدي...؟ ويفترض العروي ان احدا قد يفهم مضمون الكتاب الآن بعد الترجمة الاخيرة، ولكن هذا الاحد قد يستطرد في نفس الوقت ان هذا كان صحيحا قبل عشرين سنة.» أما الآن فقد حدثت حوادث مدهشة حار في تعليلها الكثيرون. فهل يعني القول السابق ان لا أثر لشيء من ذلك على الكيفية التي يجب ان يقرأ بها الكتاب اليوم ؟، « وهو لم يتوقع إنهيار الاتحاد السوفياتي ولا تراجع، ما كان يطلق عليه العروي، الدولة القومية وصعود ما سمي بالإسلام السياسي. ويرد العروي بالتذكير بما كتبه في مفهوم التاريخ على ان الحدث قد يكون متوقع او مفاجئ.... ولكنه يعتبر ان الذي دفع إلى نقد الايديولوجية العربية المعاصرة هو دعوته إلى الماركسية، وعدم اعترافه بعلميتها، ويصل إلى حد القول بان النقاد نقموا عليه لأنه اكد « ان المثقف العربي، مهما يقل عن نفسه، انما يلجأ إلى الماركسية فقط لأنه يريد ان يحقق منفعة ملحة ومؤقتة، اذ يرى في الماركسية عصارة التاريخ الحديث، .....»

ويقدم العروي بعض الحجج للدفاع عن المستوى الثاني من رأيه وهو الدعوة إلى اللبرالية، فاذا كانت الماركسية قد سقطت في المعسكر السوفياتي والدولة القومية قد "تفسخت" فما هو النظام الذي حل محل النظام القديم ؟ اليس هو الذي يقوم «على الملكية الخاصة والمبادرة الحرة على تعميم التنافس في كل الميادين...» لان تضمين اللبرالية، التي هي اساس التحديث والحداثة «لا يعني التولي، اذ ماركس نفسه لم يفعل سوى تضمين الليبرالية دون توليها» وينتقد العروي من أولوا هذه المقولة واعتبروه "منظر اللبرالية العربية" كيف يرون المصير الذي انتهت اليه اوروبا الشرقية والدول

التقدمية ؟ ويتساءل مفكرنا : «من كان على صواب ومن كان على خطأ ؟» وعلى ضوء هذا التساؤل ينتهي إلى محاولة فك "طلاسم" شقي المعادلة التالية :

« إذا كنت قد اخطأت، حسب البعض، في المقولة الأولى [ثبوت الماركسية]، وجب الاعتراف بانني اصبت في الثانية [ضرورة استيعاب منطق الليبرالية]. اني ادعي ان موقفي قد شوه في الحالين معا، لكن حتى على افتراض تأويل الخصوم ، فمن الواضح انه لا يمكن ان اكون قد اخطأت في قولين متناقضين : إذا بطل احدهما صح الاخر. » [ترجمة المؤلف ص 17].

وقبل ان ننتهي إلى خلاصة حول رأي المفكر العروي، لابد ان نشير إلى بعض الآراء التي ناقشت افكاره واساسا في الموضوع الذي كنا بصدده اعلاه، وسأركز على النقد الذي كتبه عزيز العظمة في [مجلة الكرمل عدد 13 - 1984] بعنوان: "بين الماركسية الموضوعية وسقف التاريخ مناقشة لفكر عبد الله العروي". وملف عن عبد الله العروي في مجلة الطريق العدد الثالث السنة 62 ماي — يونيو 2003، بعنوان : "عبد الله العروي الليبرالية.. التاريخانية.. الحداثة". وبعض الآراء المختصرة جدا لمفكرين عرب آخرين.

نقد وتقييم المفكر عزيز العظمة لفكر العروي

ويعتبر، في نظري طبعا، تقييم عزيز العظمة لفكر العروي الماركسي - التاريخاني ذو أهمية نظرية قيمة رغم انزلاقه أحيانا في بعض الحذلقة اللغوية، او لنقل، قصد الانصاف الموضوعي "التلاعب بنوع من "الابداع" اللغوي إلى حد التعقيد أحيانا، الامر الذي قد يتعب القارئ وهو يحاول القبض على، او الامساك بالمعنى المقصود. يستهل العظمة تقييمه النقدي لفكر العروي بمقدمة تنويه مستحقة في حقه يبدؤها بالقول : «ليست غريبة البتة غربة الاضمار والابهام عن مقال عبد الله العروي. وليس ثمة شك البتة في ان شفافية هذا المقال، ووضوح مقاصده، وجلاء مقدماته، وانعكاس ضوابطه النظرية على تسلسل اقواله ومقالاته، ترجع، من ناحية، إلى ممارسة فكرية وثقافية نيرة، مسؤولة، وسط بيداء من السفسطة

وانعدام الانضباط تعتاش فيها الثقافة العربية المعاصرة : ممارسة منعكسة على مسلماتها، واعية بها وبصلتها بنتائجها، متتبعة كلا من افكارها إلى مداها ' واعية ابعادها النظرية وخياراتها ضمن ميدان واسع وثري من المعارف النظرية والتاريخية والتفطن الثقافي والسياسي الراهن».

ثم يلاحظ بعد ذلك مباشرة ان «خواص التقنية المتقدمة التي ذكرناها لا تفي بشروط هذه الشفافية ولا تستغرقها.....» مفهوم التقنية هنا غالبا لا يحيل على داعية التقنية الثالث في الايديولوجية...ولكنه يعني تقنية عناصر المقال التي تجمع التاريخ في كليته. سوف نتعرض في تقييم العظمة لفكر العروي إلى نقطتين رئيسيتين : ملاحظته حول الماركسية الموضوعية وحول التاريخانية، [رغم انه لم يذكر في المراجع التي اعتمدها كتاب "العرب والفكر التاريخي" حسب المراجع التي اثبتها في آخر الموضوع والذي ظهر قبل نشر مقال العظمة ب 11 سنة وقد اعاد فيه العروي توضيح خلفيات تأليف الايديولوجية العربية المعاصرة في الفصل الأول من الكتاب وخصوصا الماركسية الموضوعية]. و لم يركز العظمة كثيرا على نقد الماركسية الموضوعية الا في فقرات محدودة في حين اندفع في انسياب لغوي متميز في مناقشة التاريخانية سواء كسقف للتاريخ او كمستقبل منجز ومكتمل.

يقول العظمة «.. الا ان ايلاء أمر تحقق مقتضى التاريخ إلى جهة فاعلة، غير محددة الهوية، كما يفعل الاستاذ العروي، أمر ليس من شأنه الا ان يفاقم المشكلات-التي رأى في التاريخانية حلا لها» [الكرمل ص 74]. بل بالعكس كان العروي يوجه خطابه النقدي إلى عموم المثقفين الراغبين في تحقيق التحديث والحداثة، ولكنه في "العرب والفكر التاريخي" حدد الجهة التي كان يقصدها ربما دون ان يذكرها آنذاك وهي النخبة السياسية، التي كنا نطلق عليها صفة التقدمية، سواء الحزبية او التي على رأس السلطة، انشغل بهموم ومصير بن بركة، وما سمي بالدولة القومية. لو اطلع الاستاذ العظمة على الفصل الأول من العرب والفكر التاريخي لنورنا اكثر في تقييمه ونقده لهذا الجانب من فكر العروي. لان

العظلمة يعتبر أن « اداة الوصول إلى منتهى التاريخ قد تكون، على ذلك، البرجوازية الوطنية، وقد تكون التطور اللارأسمالي، كما قد تكون التنمية الوطنية عبر حزب وجيش عقائديين، وقد تكون خلاف ذالك. »

يريد العظمة ان يعرف التاريخ بطريقة مختلفة، فالتاريخ ليس «كل ما مضى، وليس المستقبل المنجز سلفا كل ما سيحصل، فالتاريخ، ماضيا ومستقبلا، انتظام ما هو حاصل وجماعه في مقولة يكون التاريخ تاريخها. قد تكون هذه المقولة الامة، وقد تكون المجتمع، وقد تكون خلاف ذلك. بل ان صوان قيمه هي الانسانية : فهو يرى التأخر أمرا ممكن العلاج لعدم عمومه، اذ هو، كما يقول الاستاذ العروي، يختص بمجال واحد لعله الزمان، الذي لا ينتقص من قيمة الانسان [أزمة، 130]، انسانية اهل العالم الثالث،». إلى هنا يمكن ان نفهم ان التاريخ هو انتظام ما هو حاصل سواء اكان ماضيا او مستقبلا مع اغفال الحاضر المنجز وغير المنجز، انتظام ما هو حاصل : الا يعني مجرد وصف الواقع كما هو حاصل و يحيل على الوصف الوضعي او الوضعاني الذي ينسبه للعروي.. يعتبر العظمة أن « انسانية الغد لا ترتبط بالإنسانية المتعالية على اليوم وعلى الغد الجامعة بينهما، بل ان تسمية الانسانية تطلق اليوم، وقد تطلق في الغد، على شيئين متميزين ومتمايزين بالكلية، على شيئين هما في آن معا قيمتان فكريتان، لكل منهما ابعاد خاصة ' ومجموعتان انسانيتان متمايزتان. »

إذا فهمنا كلام الاستاذ العظمة : فان الانسانية أما ان تكون هي هي في نفس الظرف والا فان انسانية الغد [التأخر كمستقبل منجز] لا ترتبط بالإنسانية المتعالية [التقدم المنجز] في حين ان التاريخانية هي ضرورة اللحاق بالتقدم وليس التماهي الكلي مع خصوصية الانسانية المتقدمة. وفي هذا السياق اين نضع بعض دول آسيا التي اصبحت جزءا من "الانسانية العليا" دون ان تذوب فيها. ومن خلال هذه الثنائية الانسانية، اوالانسانوية، ينتقل إلى اعتبار تحليل العروي للتأخر والفوات التاريخيين يبتعد او يفترق عن التحليل الماركسي الذي يدعو الي تمثله. واعادة خلقه في الاوضاع

الحالية للعالم الثالث»... يحاول العظمة البرهنه على ان التاخر التاريخي الذي « راه ماركس في المانيا النزعة الانسانوية المجردة هذه التي يترجمها الأستاذ العروي إلى نتال زماني بحت — التفويت، التأخر، ضرورة ضغط الزمان بحيث يرتقي العالم الثالث إلى مصاف الطبيعة المكتملة». [ص 75] قد تكون كلمة الطبيعة هنا في غير محلها ما دام النقاش كله ينصب على التاريخ والتاريخانية والإنسانية ولكن هذه مجرد ملاحظة شكلية، أم الجوهر فهو مقابلة الضغط الزمني مع الطبيعة المكتملة ونعود إلى الاستشهاد مرة اخرى ببعض الدول التي تقدمت في جنوب شرق آسيا الم تختزل الزمن ؟ لان التقدم في هذه المرحلة التاريخية ليس مضطرا على الاطلاق للبداية من البداية الرأسمالية الأولى. فقط يحتاج إلى قيادة متسلحة بإيديولوجية تحديثية.

في نظر العظمة ليس التخلف فواتا « بل هو تميز في وحدة النظام العالمي.هو احد ادوار ما يطلق عليه في بعض الادبيات الماركسية عبارة "التطور اللامتكافئ ".» ولكن السؤال الاهم هو إلى اين يسير التطور المتكافئ حسب المنظور التاريخاني ؟ هل يسير من حيث الجوهر نحو الانسانية المتقدمة دون اعتبار الشكل ؟ أم يسير في اتجاه غير معلوم ؟ فهو ينتقد واصفا الماركسية الموضوعية التي يبدو انها تلتزم بشروط التاريخانية، «... اي السجل التطوري ذو النهاية المعلومة، والسقف المحتوم. أما سجل الان، سجل صلات الآن بالمستقبل، ركائز المستقبل في اليوم ان وجدت، والسجل المتضمن لعلاقات التبعية والاستتباع.....» [ص 77]. رغم ان الاستاذ العظمة لا ينورنا بما ينبغي ان يكون عليه اليوم ' بل انه اسهب في نقد التاريخانية على الخصوص دون ان نلمس وجهة نظره في عملية تغيير ما يطلق عليه ب "اليوم".

يصف العظمة عودة العروي أحيانا إلى التاريخ العربي الاسلامي بالتاريخانية المعكوسة، رغم ان المعروف عن العروي هو دعوته إلى القطيعة مع التراث. بل يذهب الاستاذ العظمة إلى حد القول :

«... أليست التاريخانية المعكوسة هذه ما يدفع الاستاذ العروي إلى الاشارة إلى تشابه عالمية الماركسية وتوحيدها للتاريخ بنظرة

القرآن للمسيحية واليهودية؟ [ايديولوجية ص 204] وكأن هذا التشابه، اي اقتراب الماركسية من "اصالة" متمثلة في القرآن، هو ما سيسمح بتأسيس عربي للماركسية – وهي ايديولوجية المستقبل – دون الخروج عن الاطار الثقافي الذي أسسه [وهما في رأينا] القرآن ؟. ان الماركسية ايديولوجية تفرض نفسها على عرب اليوم لأنها النتيجة الضرورية لإيديولوجيات كانت شائعة في الفكر العربي» [ايديولوجية ص 216]. لنحاول الآن اختبار مدى أمانة الاستاذ العظمة في نقد ما هو مكتوب في النص فعلا وسنعود بالطبع إلى ترجمة عيتاني الأولى التي كانت متاحة آنذك [1970] والصفحات المذكورة اعلاه تعود فعلا إلى هذه النسخة العربية :

في الصفحة 204 الأولى يتعسف الاستاذ العظمة في نقله لمضمون فكرة العروي من أجل ان تستقيم مع فكرة التاريخانية المعكوسة لان النقاش ينصب حول وحدة التاريخ لدى الفكر الماركسي ولدى اتجاهات اخرى دينية اذن فلننقل النص بكامله : «... والواقع انه ليس هناك نظام فكري يستجيب استجابة كاملة للشروط المذكورة آنفا مثلما تحقق ذلك الماركسية : فهي تستوعب التاريخ كله، وتبرر كل أمة في خصائصها وتقدم للجميع مستقبلا ليس هو، في ذاته، ملكيا حصريا لاحد. «..... « ولنلاحظ اخيرا – ولهذا اهميته – ان هذه الاشكالية ليست جديدة البتة، انها بالضبط اشكالية القرآن، ازاء الدينين السماويين الاخرين، ديني اهل الكتاب، ولهذا السبب ترافق هذه الاشكالية الفكر العربي كله. فالقرآن والحديث يؤكدان انه إذا كان الاسلام جاء متأخرا عن المسيحية واليهودية، فانه ليس مغايرا لهما البتة، وانه لا يتضمن اي تجديد ولا محاكاة بحتة،....إلخ ». فاين اقتراب الماركسية في هذا النص من اصالة متمثلة في القرآن، او هو ما سيسمح بتأسيس عربي للماركسية.. في الصفحة 216 قد تكون الترجمة العربية الأولى تسمح بما استنتجه العظمة : من ان الماركسية إيديولوجية تفرض نفسها على عرب اليوم لانها النتيجة الضرورية لإيديولوجيات كانت شائعة في الفكر العربي.هاهي الترجمة الاولى : «... انها ماركسية موضوعية، بالمعنى الذي نتخذ

فيه هذه الكلمة، اي انها تفرض نفسها بصفتها النتيجة الضرورية لإيديولوجيات كانت شائعة في السابق في المجتمع العربي. ». في ترجمة العروي لكتابه تختلف ترجمة هذه الفقرة عن الترجمة السابقة لها : «...نقول انها ماركسية موضوعية بالمعنى الذي حددناه سابقا، اي انها تفرض نفسها على الفكر العربي كمنتهى، كنتيجة حتمية مضمنة في الادلوجة التي يؤمن بها ويعمل لترويجها» [ترجمة العروي ص 186]. لاشك ان الفرق واضح بين الترجمتين وخصوصا « ماركسية موضوعية..اي انها....كانت شائعة في السابق في المجتمع العربي.» وليقارن القارئ مع ترجمة العروي. وفي هذا السياق يمكن الاستئناس بما كتبه محمدالشيخ: '' وقدكتب العروي يقول : '' ما اسميه باسم ''التاريخانية '' ان هو الا موقف ذهني شأنه ان ينظر . بدءا . الى الوقائع تبعا لهاجس نسيان ثقل الماضي . ودعوة الى معرفة التاريخ الواقعي بغاية التخلص من الاساطير التي اساءت الينا كثيرا '' . نسيان ثقل الماضي والتخلص من اساطير العرب الثلاثة : تحجير اللغة وتقديس التراث وتمجيد الماضي ذلك هو ما عبر عنه العروي باسم '' القطيعة مع الماضي '' . ...''. [مسألة الحداثة في الفكر المغربي المعاصر منشورات الزمن 2004 ص 66 وما يليها] .

من الصعب ان تستوفي هذه الملاحظات المختصرة هذا الفيض العاتي من الانتقادات. والتي تسعى إلى محاصرة التاريخانية – الماركسية من كل الاتجاهات : اختلاف تحليل ماركس عن تحليل العروي باختلاف فوات المانيا عن تخلف العالم الثالث، ولذلك لن تكون الانسانوية [اي مركز التقدم في العالم] هو بالضرورة سقف التاريخ في العالم المتأخر، كما ان بعض الاشارات إلى التاريخ الثقافي العربي تؤدي في نظر الاستاذ العظمة إلى تاريخانية معكوسة اي تعود إلى الماضي، ومن الصعب تمثل هذا المفهوم لان التاريخانية تعتمد على التدارك التاريخي نحو المستقبل نحو سقف التاريخ وليس بالعودة إلى الماضي، ولو بالمعنى الذي تحمله قولة ماركس التي كان يرددها ياسين الحافظ : « ان أمة يمكنها ويجب عليها ان تستخلص درسا من تاريخ أمة اخرى،

لكن حتي عندما يصل مجتمع إلى اكتشاف درب القانون الطبيعي الذي يحكم حركته... لا يمكنه لا ان يتجاوز بقفزة ولا ان يلغي بمراسم مراحل تطوره الطبيعي، بل يمكنه ان يختصر فترة الحمل ويلطف آلام الولادة.» [سيرة الكائن وسيرة الامكنة. صقر ابو فخر: موقع الجولان الالكتروني].

ملف مجلة الطريق حول فكر العروي

[نشرت مجلة الطريق اللبنانية ملفا شارك فيه عددا من الكتاب وهم : كمال عبداللطيف – فيصل دراج – مسعود ضاهر – جاد الكريم الجباعي – منير الخطيب – محمد الداهي. وتقديم محمد دكروب. وشغل 77 ص من صفحات المجلة.] هذا الملف ليس فقط مجرد تعريف ب ونقد ل فكر المفكر الكبير عبد الله العروي بل هو بمثابة تكريم مستحق له. ولكننا في هذه النقطة سنقتصر على ما له صلة بموضوعنا اي مناقشة ونقد الماركسية – التاريخانية ويتعلق الامر بثلاثة مواضيع :

1 - **الموضوع الأول بقلم د. مسعود ضاهر بعنوان :**

العروي مفكر عميق الانتماء إلى عالم الحداثة :

وهو مجرد استعراض لفكر العروي والاشادة بمنجزاته دون الدخول في سجال نقدي معه. فبعد التعريف به كباحث اثارت مؤلفاته نقاشا صاخبا على طول الوطن العربي، واشارته إلى عدم دخوله في سجال ايديولوجي مع من انتقدوا افكاره، بعد ذلك يتعرض لبعض المناسبات القليلة التي وضح فيها مقاصد دعوته إلى الماركسية فيذكر منها: عندما دلل «في احدى مقابلاته الصحفية على ان ما قصده عبر مقولات "الماركسية العربية الموضوعية" و"سقف التاريخ" و"نقد التراث العربي الاسلامي" ص 118].

وكذلك عندما انتقد اشتراكية الاتحاد السوفياتي وقال في بداية الستينات «إن العالم الشيوعي يستطيع أن يستدرك، لا ان يسبق مواطن الحداثة، اي الغرب. لهذا قام ضدي الشيوعيون التقليديون..... كان الكثيرون يستشهدون بماركس، ولكن لأهداف سياسية فقط. فقلت ان ماركس النافع هو ملخص ومؤول

ومنظر الفكر الاوروبي العام الذي يمثل الحداثة بكل مظاهرها. الافضل لنا، نحن العرب، في وضعنا الثقافي الحالي، ان نأخذ من ماركس معلما ومرشدا نحو العلم والثقافة من ان نأخذه كزعيم سياسي. لم ادع اذن إلى قراءة ماركس، اذ كان مقروءا وعلى طول العالم العربي، بل دعوت إلى حسن استعمال ماركس لأغراض قومية وتحررية. ولهذا استعملت الماركسية الموضوعية. نحن الآن لم نعد نفهم الوطنية على وجهها الصحيح ولا اللبرالية ولا الماركسية ». [ص 119].

ويستعرض محمود ضاهر افكار العروي حول: علاقة الدين بالسياسة، وتركيزه على الحداثة داخل الدولة وداخل المجتمع، ودور المثقف العربي وتحديات المرحلة الراهنة «هؤلاء المثقفون يتخذون اسماء تتغير مع الظروف. هو اليوم ماركسيون متطرفون وغدا يكونون اصلاحيين دينيين وينتهي في الاخير إلى نظرية العروي في التاريخانية ثم بعض الخلاصات الختامية. ويعتبر ضاهر ان من ابرز انجازاته النظرية مقولات التاريخانية التي يراها العروي ضرورية لتجاوز مشكلات التخلف العربي المزمنة، والتركيز على العامل الثقافي من خلال فتح باب الصراع الايديولوجي على مصراعيه في جميع الدول العربية. فعلى المثقف التاريخاني او الجديد ان يتجاوز مقولات كل من المثقف السلفي والمثقف الانتقائي معا. » [ص 124].

ويذكر ضاهر بعض الاسباب الموضوعية في نظره التي « حالت دون انتشار نظرية التاريخانية وترسيخها في اذهان المثقفين العرب وغيرهم من مثقفي العالم، لان هذه المجتمعات مغلوبة على أمرها، وخاضعة للسيطرة بأشكال داخلية وخارجية متعددة، وتستسهل الركون إلى الافكار السائدة التي تعيد انتاج التخلف والتبعية من جهة، وتقلل من ايجابية دور المثقف التاريخاني من جهة اخرى «... ثم يعلق ضاهر : قد يؤخذ على العروي انه عجز في توليد تيار ثقافي عربي يتبنى مقولاته التاريخانية لتوليد مشروع نهضوي عربي جديد، لكن الكثير من الهواجس الثقافية التي انطلق منها لا تزال مستمرة، وبشكل خاص هواجس الاصلاح السياسي.

و يستعرض اسماء بعض الذين انتقدوا مقولاته بكثير من الحدة أحيانا وصولا إلى استخدام نوع من الاسلوب التهكمي الساخر للطعن بصدقية بعض القضايا النظرية التي اثارها ، وبشكل خاص "خصوصية الماركسية الموضوعية العربية"، و"دور الطبقة الوسطى في التغيير السياسي المرتقب في الدول العربية"، وموقفه المتشدد من "التراث السلفي في الوطن العربي" واعتباره معوقا للتطور، ومقولات "سقف التاريخ" التي نفاها العروي جملة وتفصيلا.» [ص 127]. ويختم تقيمه، او استعراضه، لأفكار العروي « لقد اجرينا فقط تقويما لأبرز مقولات العروي، والتي يحتاج تفصيلها إلى كتاب بأكمله».

2 - اطياف "الايديولوجية الالمانية" في "الايديولوجية العربية المعاصرة" : جاد الكريم الجباعي يستهل جاد الكريم موضوعه بتلك المقولة الرائعة التي كتبها ماركس وانجلز في كتاب الايديولوجيةالالمانية وتركا المخطوطة كلها لقرض الفئران كما قال انجلز تقول المقولة : « اصطنع البشر باستمرار، حتى الوقت الحاضر تصورات خاطئة عن انفسهم وعما يجب ان يكونوه. ولقد نظموا علاقاتهم وفقا لأفكارهم عن الله والانسان العادي الخ، ولقد كبرت منتجات عقولهم هذه حتى هيمنت عليهم، فاذا هم الخالقون ينحنون أمام مخلوقاتهم. الا فلنحررهم اذن من الاوهام والافكار والعقائد والكائنات الخيالية التي يرزحون تحت نيرها» ويعلق جاد الكريم على هذه المقدمة بانها هي التي قامت عليها "الايديولوجية الالمانية" فقد انطلق منها ماركس لنقد تلك الايديولوجية، «التي لم تعد كونها مفاهيم الطبقة الوسطى [الالمانية] في لغة فلسفية » فهل كان هذا النقد في خلفية كتاب العروي "الايديولوجية العربية المعاصرة" ويتساءل الكريم : هل التحرر من الاوهام و... يحرر البشر من الضرورة او الضرورات الواقعية، ويجعلهم سادة عالمهم ومصيرهم حقا، أم ان وعي هذه الضرورة او الضرورات هو الشرط اللازم وغير الكافي لذلك ؟

يعقد الكريم مقارنة بين هيجل وماركس من جهة والعروي من جهة اخرى، ففي المقارنة الأولى ينطلق من فكرة الاغتراب التي يعتبرها « في اساس "الايديولوجية الالمانية".» الاغتراب او الاستلاب

او الضياع التي تحيل عند هيجل على الفكر المجرد « فالروح المطلق يغترب عن ذاته ويندرج في العالم الواقعي، المادي، لكي يعود إلى ذاته مغتنيا بثروة التطور». وفكرة الاغتراب ذاتها، عند ماركس، تحيل على العمل البشري الخلاق والنتاج الاجتماعي، وعلى فكرة الملكية والتملك..» « فبالعمل، في شروط الملكية الخاصة، يغني الانسان عالمه بقدر ما يفقر ذاته، ويغدو عبدا لمنتجات رأسه ويديه... ». أم الايديولوجية العربية المعاصرة التي نقدها العروي في نظر الكريم هي ايديولوجية اغتراب مضاعف: اغترابه داخل الدولة والمجتمع وازاء الغرب» [ص 130]. ومن جهة اخرى فالفلاسفة الالمان لم يخطر ببالهم ان يتساءلوا عن الرابطة التي تجمع الفلسفة الالمانية بالواقع الالماني. فهل تساءل العروي عن الرابطة التي تجمع الايديولوجية العربية المعاصرة بالواقع العربي؟ يعتقد الكريم انه لم يفعل ذلك الا لماما...

ويختم الكريم نقده للعروي في هذه النقطة الأولى المتعلقة بالمقارنة بان « الفرق الجوهري الأول بين "الايديولوجية الالمانية" و "الايديولوجية العربية المعاصرة" يكمن في ان ماركس انطلق من الافراد الواقعيين وفعاليتهم الحية.... وهو ما ادى به إلى انتاج رؤية ماديانية للعالم [اي للمجتمع والدولة] وللتاريخ،... ولذلك انجز الالمان فلسفيا ما انجزه الفرنسيون سياسيا. في حين انطلق العروي مما يقوله العرب عن انفسهم وربط ذلك بما للآخر، فأصبحت مرجعية الفكر خارج المجتمع الذي انتجه... و» لذلك لم يكن بوسع العروي ان يقول على غرار ماركس ان العرب انجزوا فكريا ما انجزه الغرب سياسيا. » [ص 138].

يعتبر الكريم ان الفرق الجوهري الثاني بين ماركس والعروي ان ماركس وضع « نقطة ارتكاز المجتمع في داخله ». بمعنى ان مفاعيل التطور تعتمد على فعالية اعضاء المجتمع انفسهم. بينما انطلق العروي «من واقع ان نقطة ارتكاز المجتمع العربي تقع خارجه، هناك في الغرب..». ويسهب الكريم في مناقشة الإيديولوجية العربية المعاصرة من زاوية مفهوم التأخر وأهمية الدولة في التحديث الاجتماعي وأهمية الممارسة في تحويل الفكر الذاتي

إلى واقع موضوعي والعلم الوضعي الايجابي... [ص 138 139]. أم الفرق الجوهري الثالث والاخير هو : اهتمام ماركس في نقد الايديولوجية الالمانية على المجتمع « واشكال وجوده العيانية، ومنها الشكل السياسي، اي الدولة، واكد ان المجتمع هو الذي ينتج الدولة ويحدد وظائفها.... » بينما اهتم العروى بالدولة « الدولة المستعمِرة [بكسر الميم] والدولة الليبرالية والدولة القومية، من دون ان يظهر في تحليله انه ابتدأ من حيث انتهى ماركس في هذا المجال فظل مفهوم المجتمع في الظل... ومادام المجتمع العربي في الظل سيظل الفكر السياسي العربي متعلقا بالسطح السياسي...».
كما ان الكريم يختلف مع العروي في تصنيفه الماركسية « وتقسيمها إلى ماركسية موضوعية واخرى وضعية وثالثة ايديولوجية وتاريخانية مغلقة او "غير منفتحة" هي التي يقترحها للمثقف العربي والعالم ثالثي». [ص 140 – 141].

ينتهي جاد الكريم إلى خلاصة يختم بها نقده للعروي ذات أهمية بالغة، في نظري، فبعد ان كان متلهفا لسماع محاضرة كانت مقررة في دمشق تأسف لعدم حضور العروي وما كان سيقوله فيها حول "الايديولوجية العربية المعاصرة بعد ثلاثين عاما" تقول الخلاصة عن ماذا سيقول العروي :

«بعد ان تمخض الشيخ عن جماعات التكفير والهجرة، وعن أصوليات سلفية وارتدادية ما انزل الله بها من سلطان، وانطوى الليبرالي وانعزل عن الحياة العامة، وتمخض تقنوي « الدولة القومية «عن مستبد وضيع، وانتكست المجتمعات العربية إلى اسوأ ما في تاريخها، إلى السديمية المملوكية العثمانية.وحين تصير اعمال عبد الله العروي وغيره من اعلام الفكر النقدي موضوعا لاهتمام المفكرين العرب ونقدهم نكون على مشارف مرحلة جديدة نرجو ان لايكون مصير العروي ورصفائه فيها كمصير ابن خلدون اوابن رشد.». [ص 142].

3- الماركسية التاريخانية في فكر العروي - منير الخطيب

يتميز موضوع منير الخطيب في معظمه بعرض ايجابي، إذا صح التعبير، لمفهوم الماركسية التاريخانية التي دعا إلى تبنيها العروي.

يقدم للموضوع بالإشارة إلى مضمون الايديولوجية الالمانية قبل ماركس والتي كانت « مثالية ونزعة تاريخانية ومنطق جدلي» ولكن ماركس رفعها إلى مستوى من « الدقة والتجريد جعلتها قابلة لكي يستعملها غير الالمان. » « فوضعية التأخر الالماني، وحالة الاستلاب التي كان يعيشها المثقف، وانفصال وعيه عن الواقع... والتجريد الماركسي العظيم لهذه الاشكالية وجعلها اشكالية كونية، هي المقدمات التي جعلت المفكر العربي عبد الله العروي يصل إلى أهمية تبني ماركس التاريخاني من قبل مثقف العالم الثالث.ماركس التاريخاني هذا الذي سيظل ينبعث حيا ما دام هناك بقعة متأخرة في عالمنا المعاصر» [ص 144].

ثم يستعرض، أولا، مضامين الماركسية التاريخانية فيعتبرها

- 1 - ماركسية « تنطلق من وضعية التأخر التاريخي للعرب، هذا التأخر الذي هو تأخر ايديولوجي اساسا....

- 2 - كما ان الماركسية التاريخانية، بخلاف الماركسيات الارثوذوكسية التي انطلقت من النصوص ورسم خطوطها الاساتذة والباحثون، تستدعي الفكر الليبرالي.... فان ماركس التاريخاني يجب ان يتأسس في مجتمعاتنا المتأخرة على جذره الليبرالي.». ثم يسهب في توضيح مضمون اللبرالية المتضمنة في الماركسية كما يدعو اليها العروي ويحتاج اليها التأخر العربي.

- 3 - الماركسية التريخانية ضد الماركسية المعلبة من طرف الكومنترن انها في حاجة إلى تعريب « ليس تعريبا للنصوص الماركسية الذي هو عملية بسيطة ومتيسرة، بل هو عمل فكري واجتماعي يتطلب جهدا كثيفا..». [ص 144- 145- 146 – 147].

- وثانيا : لماذا ماركس التاريخاني عربيا؟ «لان اشكالية الايديولوجية الالمانية اعيد انتاجها عربيا، ففي كتابه "الايديولوجية العربية المعاصرة" حاول العروي ان يوازن بين استيلاب الايديولوجيا الالمانية في القرن التاسع عشر وتأخرها، وبين استلاب الايديولوجيا العربية المعاصرة وتأخرها منذ القرن العشرين.». ثم يوضح مواقف الثلاثي [الشيخ واللبرالي والتقني] المتشفية والسلبية بعد هزيمة 67، سياسيا وفكريا، هذا الفكر الذي اتسم

«بالسلفية او الانتقائية... وكان مستلبا ولا تاريخيا، لا يرى الغرب كسياق وكوحدة تاريخية متكاملة على الصعد المعرفية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. » ولذلك يؤكد الخطيب بعد ذلك مباشرة : « ومن هنا أهمية التقاء النخبة المثقفة العربية مع الماركسية التاريخانية... »

ويختم الخطيب موضوعه حول العروي بان المنظومة السلفية والاستبدادية المتوحشة « تضع البشرية كلها في خطر، وهذا الخطر الراهن يجعل ماركس التاريخاني راهنا اكثر من اي وقت مضى، لانقاذ البشرية من احتمال نكوصها إلى ازمان التوحش البدائية، ومن احتمال افناء النوع البشري.»

الفصل الخامس عشر

نقد الجابري لماركسية العروي

نظرا لأهمية المفكرين المغربيين الكبيرين بدا لي من الضروري تخصيص فصل مستقل عن العلاقة الفكرية، سواء كنقد احدهما للآخر او كتجاهل احدهما للآخر. التي سادت بين الاثنين

قرأت في جريدة الاتحاد الاشتراكي ليوم الخميس 29 غشت 2013 العدد 10.487 مقالا لكاتبه حسونة المصباحي بعنوان «العروي والجابري مفكران على طريق نقيض.. حتى الموت» ولم اهتم بمضمون المقال بقدر ما اثارتني هذه الثقة العمياء التي يتحدث بها الكاتب في هذه الفقرة :

«ولا واحد منهما ليقصد العروي والجابري) تحدث عن الآخر، او اشار اليه حتى مجرد اشارة، او ذكره في اي منبر من المنابر، وفي اي مناسبة من المناسبات. لكأنهما لا يعيشان في نفس البلد، وفي نفس الزمن، ولا ينتميان إلى نفس الجيل ونفس الثقافة ونفس اللغة.

كل واحد منهما متجاهل لوجود الآخر تجاهلا مطلقا (ياللهول). وعندما مات الجابري عام 2009، رفض العروي تأبينه وحضور جنازته. وهو أمر.... إلخ» وكاتب المقال، مع الاسف الشديد، كان حريا به ان يبحث من أجل التأكد من معلوماته قبل ان يطلق هذا الحكم القاطع.

وهذا الفصل مكرس لمناقشة رأي الجابري في ماركسية العروي. وقد اشار العروي إلى نقد الجابري في فقرات مختصرة دون ذكر اسمه في يوميات خواطر الصباح (1974 - 1981). مع بعض التلميحات في فقرات اخرى سنذكرها في آخر هذا الفصل.

وقبل ان نغوص في عرض مناقشة الجابري لماركسية العروي لنتساءل في البداية عن علاقة الجابري نفسه مع الماركسية ؟ هل اعتبر نفسه في مرحلة ما من مراحل تطوره الفكري ينتمي للاتجاه الماركسي ؟ وتبني الدعوة إلى الاخذ بالنظرية الماركسية؟

فالمعروف لدى الجميع انه كان عضوا مقربا من قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ثم بعد مساهمته في صياغة التقرير الايديولوجي المقدم للمؤتمر الاستثنائي اصبح احد قادة الحزب ليستقيل بعد ذلك من القيادة متفرغا للتفكير واعادة قراءة التراث العربي الاسلامي. وبالتالي فلا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ولا الاتحاد الاشتراكي تبنى في اية لحظة من تاريخهما النظرية الماركسية كإيديولوجية للحزب. وان كان بعض قادته يستعملون بعض ادواتها التحليلية مثل قوى الانتاج وعلاقات الانتاج والاشتراكية العلمية... [عبد الله ابراهيم – المهدي بن بركة]، والتحليل الملموس للواقع الملموس [عمر بنجلون – عابد الجابري.].

كانت الاشتراكية بمفهومها العام والمساواتي المتداول والمتأثرة إلى حد ما بالاشتراكية الفرنسية هي الغالبة في تحديد المفهوم [عبد الرحيم بوعبيد].

- تعرض الجابري للماركسية كنظرية بشكل مباشر وايجابي، ولكن بنوع من الحياد النظري، ففي مقال من المقالات التي كان ينشرها في صفحة "آفاق" من مجلة " اليوم السابع" وجمعها في كتاب صدرت طبعته الأولى سنة 1992 بعنوان "وجهة نظر" : نحو اعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر. المقال المعني في الكتاب بعنوان "نحو إمكانية قيام وضعية ماركسية" :

يبدأ المقال باعتبار عمليات الخوصصة الجارية في العالم العربي لتفويت القطاع العام إلى الخواص ستؤدي إلى نقيضها، وستجعل «الاضراب مشروعا والعمل البروليتاري ممكنا بل ميسورا، فالإضراب في هذه الحالة سيكون ضد خواص وليس ضد الدولة مباشرة، مما يفسح المجال لإمكانية قيام "وضعية ماركسية"» [وجهة نظر ص 169]. وبالتبعية يؤكد فشل الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية ويتساءل عن اسباب ذلك هل هي موضوعية أم ذاتية؟ وينتهي إلى الخلاصة التالية : «... انها من وجهة نظر الماركسية نفسها محصلة تفاعل الاسباب الموضوعية والاسباب الذاتية، فهذه لا تفعل الا بتلك، والعكس صحيح. ».

يتحدث الجابري هنا، كما يقول، عن "الماركسية كايديولوجيا" وعن "مستقبلها" في العالم العربي حديث" الممكن"، وليس حديث "الضروري". وعلى هذا الاساس ندعي ان الماركسية ستهيمن على الساحة الفكرية وستكون محركا للصراع الاجتماعي في العالم العربي اذا...واذا.....واذا.... فمستقبلها الذي نتحدث عنه مشروط. » [ص 170]. ثم يبدأ بالتساؤل : عن ما هي الماركسية ؟ يمكن للمرء، يقول الجابري، ان يقدم ما يشاء من التعاريف ولكن « لنتعاقد اذن على هذا التعريف، ولنقل : الماركسية هي في نفس الوقت نظرية في تفسير الفقر والظلم الاجتماعي في مجتمع رأسمالي او شبه رأسمالي وايديولوجيا لتعبئة ضحايا ذلك الفقر والظلم من أجل النضال ضدهما..». فكلما وجد مجتمع رأسمالي او شبه رأسمالي « وجدت الماركسية طريقها إلى قلوب الذين يعانون من الاستغلال..». «.. وهذا لسبب بسيط هو انه لم تقم بعد نظرية تستطيع منافسة الماركسية في هذا الميدان..»... أم "الاشتراكية" في هذه البلدان العربية، حسب الجابري، لم تعمل في نهاية الامر الا على افراز طبقة جديدة من "رجال الاعمال"... والانتقال بالتالي بالمجتمع من "رأسمالية الدولة" إلى دولة "الرأسمالية" و "الليبرالية".

والظروف الموضوعية، اضراب العمال ضد الخواص اي طبقة ضد طبقة، التي ستعم « في العالم العربي في المستقبل المنظور هي ظروف وضعية يمكن ان تكون فعلا "وضعية ماركسية"..». وينتهي الجابري إلى الخلاصة التالية :

« ولا اعرف، لحد الآن على الاقل، نظرية تقدر على تقديم تفسير موضوعي خلاب لوضع مثل هذا وتستطيع بالتالي ان تعبئ ضده القوى الفاعلة في التاريخ غير الماركسية. واشدد هنا على عبارة «تعبئة القوى الفاعلة في التاريخ» واعني بها الطبقة العاملة التي إذا توقفت عن العمل تزعزع النظام كله.» [ص 172].

في المقال الموالي للسابق يواصل الجابري الحديث عن الماركسية ولكن من زاوية مختلفة اي موقف الثورة الروسية ولينين من العالم الاسلامي واعتباره ان هذا الاخير يحتل المرتبة الثانية لدعم الثورة

العالمية « وليست احتمالا ثوريا آخر». في مقدمة هذا المقال يقول الجابري : «... انها وجهات نظر تشكل تراثا يجب احياؤه واستلهامه والانتظام فيه في عملية "اعادة البناء"، المطلوبة من الماركسيين العرب...» فقد انتقد الموقف الروسي وكذلك الشيوعيين العرب، واعتبر ان المعطيات التاريخية التي ذكرها، وخصوصا موقف سلطان علييف من الاسلام والماركسية، والتي «دأب الماركسيون العرب على تجاهلها، لانقصد من ورائها سوى شيء واحد هو التأكيد على ان اعاده بناء الفكر الماركسي في الوطن العربي يتطلب مراجعة حميع المواقف مراجعة جذرية..»».

ويعتبر الجابري ان اي « اجتهاد في تحليل الواقع العربي الراهن، من زاوية ماركسية، لابد ان يأخذ بعين الاعتبار الكامل المعطيات الواقعية التالية : أولا الواقع الاقتصادي الاجتماعي..ثانيا الواقع الفكري الايديولوجي.... ثالثا الواقع القومي..رابعا الواقع الدولي الراهن.... ويختم الجابري هذا المقال مرددا فكرة جرامشي حول الكتلة التاريخية في شروط الوضع العربي الاسلامي فيما يلي : «ان هذه الواجهات الاربع هي في نظرنا المجالات الاساسية للاجتهاد المطلوب من الماركسية العربية. وبعد مجالات ستلتقي فيها حتما مع التيارات الفكرية العربية الاخرى، الليبرالية والقومية والاسلامية، مما يفسح المجال لقيام كتلة تاريخية تضم جميع القوى الفاعلة في الوطن العربي. ».

هذه مواقف « عابرة » للجابري من النظرية الماركسية، فقد اشار إلى الماركسية في سياق آخر يتعلق ببعض الجوانب من المنهجية التي سيعتمدها، مثلا، في تقديم كتابه "العقل السياسي العربي" الذي ركز فيه على موقف الماركسيين من المجتمعات ما قبل الرأسمالية منذ ماركس وما قدمه الجابري كاجتهادات لماركسيين جاءوا فيما بعد مثل لوكاتش وغودوليي ودوبري... ونختم موقف الجابري من الماركسية بجواب حول الموضوع في الحوار الذي اجراه مع حسن عبد الله في الدوحة يقول الجابري : "لست «من سبقت شيوعيتهم ماركسيتهم . بل على العكس فان ماركسيتي سبقت شيوعيتي. ولم اكن في يوم من الايام من

معتنقي الماركسية ابدا . فقد وجدت ان النظرية الماركسية كما هي عند ماركس وانجلز جيدة جدا , لكن تطبيقها يحتاج الى بيئة اخرى غير بيئتنا العربية". اموقع وجدة سيتي بعنوان : المفكر المغربي محمد عابد الخابري في حوار مثير للجدل! . ويصعب على القارئ المتواضع مثلنا ان يستوعب الجواب عن السؤال التالي : لماذا نستعين بافكار الفلاسفة الغربيين كادوات منهجية في اعادة قراءة تراثنا العربي الاسلامي في حين تنفر بيئتنا من تطبيق افكار بعض المفكرين الغربيين ؟ والآن نعود إلى موضوع هذا الفصل :

نقد الجابري لماركسية العروي

انتقد الجابري افكار العروي في مناسبتين : الأولى سنة 1974 – 1975 في « سلسلة من اربع مقالات نشرت في صفحة "المحرر الثقافي" الاسبوعية ». « واعاد الجابري نشرها في سلسلة "مواقف" العدد 8. والثانية في كتابه "الخطاب العربي المعاصر" الذي صدرت طبعته الأولى سنة 1982. وسنبدأ بالمناسبة الأولى معتمدين على العدد 8 من سلسلة مواقف والتي عنوانها في الكتاب هو التالي :

أولا : مع الاستاذ عبد الله العروي في مشروعه الايديولوجي

يقدم الجابري لمقالاته السابقة في جريدة الاتحاد الاشتراكي بانه احجم لحد الآن عن اعادة نشر هذه المقالات، رغم مرور ازيد من ربع قرن عليها، رغم ان كثيرا من الاصدقاء والطلاب قد طلبوا مني ذلك في مناسبات عدة. » وان هذه المقالات كتبت في اطار التحضير للمؤتمر الاستثنائي، وكتبت بتاريخ ديسمبر 1974 – يناير 1975 ولم يعلق الجابري على مضمون النقد مما يعني انه مازال مقتنعا بكل ما ورد فيه في سنة 2002. ويأخذ الجابري على العروي تجاهله « لشيئين اثنين » : - - 1 فقد تجاهل « تماما الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كمنظمة كان قد مر على تأسيسها اكثر من خمسة عشر سنة، وهي تناضل من أجل الديمقراطية والعدالة والحداثة..إلخ. هل ذكر، او ادماج، الحزب في فكرة الماركسية التاريخانية سيجعلها اكثر اقناعا ومصداقية فكرية؟

ولكي يلتمس له بعض العذر فقط يخبر القراء بان العروي « لم يكن في يوم من الايام مناضلا ملتزما داخل الاتحاد فقد كان على احتكاك ببعض رجالاته واطره..... » اص. 55 – 56]. –2 – والذي اثار الجابري سكوت العروي عن « دور الاستعمار، والاستعمار الجديد، في قمع الحركات التحريرية.. ». ولا سيما انه اطلع على تقرير الشهيد المهدي للمؤتمر الثاني للاتحاد « والذي قيل انه شارك في وضعه » [انظر نقاشا مفصلا حول هذا التشكيك في مشاركة العروي في التقرير في كتاب علال الازهر: الاتحاد الاشتراكي من الاختيار الثوري إلى الاختيار الديمقراطي الطبعة الاولى].

كما ان«تيار" التيار المتياسر" في الجامعة المغربية قد اتخذ منه مرجعية ل "الماركسية" واذن، فالمهمة النضالية بالنسبة الينا كانت تقتضي مناقشة اطروحات العروي من زاوية فكرية ببيان انها اطروحات هي اكثر قربا من الهيجيلية منها إلى الماركسية...». اص 58] بعد هذا التقديم يشرع الجابري في مناقشة ماركسية العروي من خلال اربع نقاط رئيسية تتوزع كل واحدة منها إلى عدة عناوين فرعية ولا بد من الإشارة إلى ان مناقشة الجابري يطغى عليها نوع من البو ليميك وكأن الجابري، وبطريق غير مباشر، يدافع عن الحزب وهو يناقش افكار العروي التي تجاهلت حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية :

1 – اشكالية تفتقد اهم عناصرها

النهاية التي تشرح البداية، يعتبر الجابري ان النهاية في كتابات العروي تفسر المقدمات، ففي كتابه "العرب والفكر التاريخي" آخر ما كتبه هو المقدمة والخاتمة.. « وفي عنوا ن "عنصر اساسي يهمل اهمالا" يؤكد فيه على الاختلاف القائم بين المثقف الالماني ووعيه – زمن ماركس وقبله – وبين متقف العالم الثالث ووعيه. وفي « مقارنة غير مشروعة ومنطق خاطئ » يعمد إلى دحض مقارنة العروي بين ماركسية العربي التي تعادي اي اتجاه ليبرالي وبين ردود الفعل، مع بداية انتشار الماركسية، في روسيا واسبانيا.. ». «واكثر من ذلك، يقول الجابري : يؤكد العروي ان قياس « حالة عرب اليوم على حالة شعوب اخرى في بداية عهدها بالإصلاح

والتطور » عمل مشروع، بل ضروري. لماذا ؟ فقط لان رفض هذه المقايسة لا يستند – حسب رأيه – إلى » ادنى برهان عقلي ». ويرد الجابري على رفض هذه المقايسة كالتالي :

« وما دام الاستاذ العروي يطرح المسألة على مستوى "البرهان العقلي" فليسمح لنا بهذا السؤال : هل يكفي لإثبات قضية ما، "العجز" عن البرهنة على عكسها ؟ لنترك الجواب للمناطقة، المناطقة الوضعيين – اللبراليين انفسهم، ولنكتفي بهذا المثال الذي نستوحيه من أمثلتهم المبسطة : ان من يرى ذلك كمن يقول : بما انك تشبه فلانا، وبما ان فلانا هذا قد مات في حادثة سيارة، وبما اني عاجز عن البرهنة على وجود اختلاف بينك وبينه، فاني استنتج «بالضرورة» انك ستموت أيضا في حادثة سيارة. ».

يواصل الجابري نقد الليبرالية والفكر الليبرالي والمثقف هنا وهناك من عدة زوايا إلى درجة التساؤل : » هل يمكن القيام بثورة ثقافية بواسطة "التبعية الثقافية للغير".» [ص 64]. ويصفها في مكان آخر ب التبعية « الثقافية للغرب الاستعماري الامبريالي الليبرالي» [63]. من الصعب في هذا التعميم حول التبعية الثقافية للغرب عدم ادراج الماركسية نفسها وهي ضمن ثقافة الغرب الامبريالي، ولكن «هذه القيم التحررية في الايديولوجية البورجوازية، الم تتطور.. الم تشكل النقيض لهذه الايديولوجيا نفسها؟ اليست الماركسية، أمتدادا وتجاوزا ديالكتيكيا، للعناصر التقدمية والثورية في التراث الليبرالي، اليست هي وريثته الحقيقية ؟ ». كما ان الليبرالية لم تنحرف وانما انساقت مع تطورها الذاتي الداخلي. اي انها تحولت إلى استعمار وامبريالية، وهكذا » ليس هناك جزء من الليبرالية يقبل الماركسية وجزء آخر يرفضها، بل ان الماركسية هي تجاوز » جدلي » للفكر الليبرالي بمختلف اشكاله، بمختلف مراحل تطوره. [ص 66]. وينتهي الجابري إلى خلاصة هي في نفس الوقت مقدمة للنقطة الرئيسة القادمة :

«واذن، فان ما يسميه العروي ب «الماركسية العربية» او بـ «تعريب الماركسية» يساوي : «الايديولوجيا القومية المعاصرة للأحوال

العالمية، يساوي : النفعية زائد الليبرالية زائد التاريخانية، يساوي باختصار : ما يدعوه بـ"الماركسة التاريخامية"».

فماذا يقصد الاستاذ العروي بذلك ؟ وما هو المضمون الحقيقي لهذه « الماركسية التاريخانية » ؟ :

2- ماركسية تاريخانية أم تاريخانية لا ماركسية

في التاريخانية عموما : بعد الاشارة لمفهوم التاريخانية بشكل عام يميز الجابري «..اجمالا، في هذ النزعة التاريخية، بين اتجاهين رئيسيين: اتجاه ماركسي، واتجاه لا ماركسي – مثالي..» ثم يقدم تعريف روزنتال في قاموسه الفلسفي الصغير، فالمنهج الماركسي يرفض تشويه الواقع، في حين تعتبر النزعات اللاماركسية ان الحقيقة تاريخية... ثم يلخص تاريخانية العروي الذي يميز بين التاريخ كفن والتاريخ كوسيلة تقييم الحاضر وتحديد المستقبل عن طريق اختيار سياسة قومية. ليصل الجابري إلى نقد مفهوم العروي للتاريخ واعتباره لاماركسي، فهو يتفق معه في: «تأكيده على ضرورة تجنب اي تفسير للتاريخ بواسطة اسباب خارجة عن التاريخ نفسه، ولكننا نختلف معه في جعله التاريخ [هكذا بكيفية مجردة مطلقة] عله نفسه....». «اننا سنكون هنا ازاء تصور هيجيلي، لا أمام مفهوم ماركسي. ». [ص 69 – 70 – 71 – 72 – 73 - 74].

ويواصل الجابري نقد مفهوم العروي للتاريخ المتأثر بنفحات هيجيلية و متجاهلا أهمية الممارسة وصناعة الناس للتاريخ. ولذلك، يقول الجابري، : « لم تعد الماركسية مرشدا للعمل، ولا اداة نضالية للتغيير... بل هي فقط مدرسة للفكر، لنوع من الفكر. مهمتها اطلاع العقول غير الاوروبية على تطور اوروبا في العصر الحديث ». يشدد الجابري باستمرار على نوع الماركسية التي يدعو اليها العروي، اي ماركسية التحليل والتفسير، وتحويل الواقعي إلى عقلي مجرد، بدل تحويل العقلي إلى واقعي كما يؤكد ماركس على لسان غرامشي.

3 - نخبة النخبة.... وبرنامج عملها بعد مناقشة الفكر الليبرالي والماركسية التاريخانية تبين للجابري « من خلال العرض والمناقشة ان تاريخانية العروي ليست ماركسية بالمرة، وانما تأخذ من

الماركسية بعض المفاهيم تلتقطها التقاطا، وتنتزعها من سياقها لتحملها مضامين لا تنسجم مع المنظور الماركسي، بل هي إلى الرؤية المثالية اقرب »... والاخ العروي نفسه يشعر في سياق تحليله ان ما يسميه بـ "الماركسية التاريخانية"، ليست هي الماركسية على الحقيقة، ولذلك نجده يصرح قائلا : «لا اقول ان الماركسية التاريخانية هي لب الماركسية وحقيقتها المكنونة، وانما اكتفي بتسجيل واقع والتقيد به، وهو ان الامة العربية محتاجة في ظروفها الراهنة إلى تلك الماركسية [التاريخانية]..... »

يعتبر الجابري مفهوم "النخبة" غير ماركسي.. « بل تتعارض على طول الخط مع الماركسية. ويعقد مقارنة بين مفهوم النخبة عند غرامشي التي هي الطليعة الفكرية، الطليعة المناضلة المرتبطة بالجماهير، لا نخبة ابحاث ودراسات كماهو الشأن عند العروي» . ربما هذا القدر يكفي لإعطاء صورة عن مضمون نقد الجابري لماركسية العروي. ولكنه يختم نقده بخلاصة ذات أهمية في حق العروي منوها بكتاباته :

« وبعد، فلربما ظهر للبعض ان هذا الحوار مع الاستاذ العروي قد طال اكثر من اللازم. والحقيقة ان الامر خلاف ذلك. فكتابات العروي غنية حقا، موحية جقا. انها من الكتابات القليلة في العالم العربي التي تعدت مرحلة التجميع : التجميع بين الآراء والتجميع بين الكلمات والجمل. ان الأستاذ العروي مفكر عربي يكتب عن معاناة وعن اطلاع، ولو ان معاناته معاناة ذهنية فقط، واطلاعه اطلاع "غربي" اكثر منه عربي.وهناك جانب ايجابي آخر لابد من ابرازه، وهو الجرأة الفكرية التي يكتب بها العروي، وتلك خصلة نفتقدها في كثير من المثقفين الذين يحجمون "تحت ضغط الظروف" عن ابداء رأيهم والجهر بما يعتقدونه صوابا وحقا.

ولأن يقول المرء ما يعتقد فيخطئ خير الف مرة من ان يسكت راضيا بزاوية النسيان انتهى.

رد العروي، بطريق غير مباشر ودون ذكر الاسم، على نقد الجابري في خواطر الصباح يوميات [1974 - 1981]. يكتب العروي في يومياته :

— « الاثنين، 27 يناير. [1975].

« زارني استاذ فلسفة مستغربا ما نشر على اعمدة المحرر الثقافي. فهمت من كلامه انه ينتظر مني ان احرر ردا مفصلا.

قلت له انه كلام رجل لا يعي ما يقول. لا كان واعيا لأدرك التناقض بين حالته الشخصية، هو الذي يقدم نفسه كمفكر ثوري ملتزم، وحالة الحصار التي اعيشها انا رغم اني، حسب تحليله، اخدم موضوعيا مصلحة الطبقة الوسطى.

لو كان واعيا لادرك ان ما اقوله عن النخبة ودورها التثقيفي هو بالضبط ما تبناه تلقائيا المؤتمر الاستثنائي عندما قرر انشاء مدارس للأطر الحزبية في كل جهات المغرب.

لو كان واعيا لأدرك ان شعار المؤتمر [ان الاشتراكية للديمقراطية وبالديمقراطية] هو ما يسميه الجميع الديمقراطية الاجتماعية وان لا اصالة ولا انفراد في ذلك.

انا لا استنبط الافكار من المطلقات وانما ارصد واؤول ما يفعل العرب، لاسيما الزعماء، دون الاكتفاء بما يقولون ويكررون : في حين انه لا يتجاوز النقل والشرح. يسبح في بحر الايديولوجية ككل المتفقهين.من المستحيل ان يستوعب الفقيه مفهوم الايديولوجية.

— الاثنين 10 فبراير، عاد الاستاذ باقتراح غير قابل للتحقيق. »

انتهى : اثبت تعليق العروي كما هو مكتوب في يومياته.

نعود الآن إلى المناسبة الثانية التي انتقد فيها الجابري ماركسية العروي.

ثانيا : في كتاب "الخطاب العربي المعاصر"

في هذا الكتاب ينتقد الجابري ماركسية العروي ضمن اشكالية اعم، وهي نقد الخطاب النهضوي الذي يركز فيه على سيادة النزعة التوفيقية في هذا الخطاب وقد ادرج العروي ضمنه

ايضا. وان كان يستعيد بعض الانتقادات التي تضمنتها مقالات سنة 1974 - 75. ولكن في سياق آخر ولذلك يؤكد انه ليس من مهمته «هنا ممارسة النقد الايديولوجي..» ثم يشير إلى هذه الملاحظة في الهامش رقم 39 : [لقد سبق لنا ان ناقشنا اطروحات العروي، ايديولوجيا ، في مقالات..... ص 156.ولذلك لن نعمد ، يقول الجابري، إلى مناقشة اطروحات داعية لـ «الماركسية التاريخانية»، ان مهمتنا تنحصر في تحليل وتفكيك الخطاب النهضوي العربي بالشكل الذي يجعله يكشف عن طبيعته بنفسه، عن تناقضاته وعيوبه. فلنستمر اذن في هذه الطريق، ولنتساءل : ما حظ خطاب التاريخاني العربي، مما ابرزناه قبل في النماذج السابقة، من تناقض ونزعة إلى التوفيق ؟ «... لم يدع – التاريخاني العربي – إلى كما فعل "الليبرالي القديم" إلى نقل وتبني "المبادئ الاوروبية" للنهضة بكيفية مباشرة، وانما فعل ذلك بان جعل "الماركسية التاريخانية" تتوسط بيننا وبينها. » ثم يعيد الجابري بعض الانتقادات السابقة التي فصل فيها في المناسبة الأولى والتي لا حاجة إلى تكرارها. لينتهي في الاخير إلى تسجيل الخلاصة التالية :

« ولكن مهلا.... انه فعلا ضد التوفيق والتلفيق "على طول الخط" ولكن في مجال واحد فقط..... وبعبارة اخرى هو لا يطلب "الاصالة" في التراث العربي وانما يطلبها هي و "المعاصرة" معا : في الفكر الاوروبي الحديث : ان الاصالة التي يطلبها هي تلك التي توجد في اللبرالية الاوروبية "الاصلية" والمعاصرة التي يبتغيها هي تلك التي تحملها الماركسية ، وبالتالي فهو يريد ان يوفق في ذهن العربي بين "ماضي" الغرب و"مستقبله"، بين الليبرالية والماركسية..... » [ص. 57 – 158 .

هناك كتاب مغاربة آجرون كتبوا عن العروي ولكن ضمن مجال اعم وهو هدف العروي من مشروعه الفكري ككل اي تحقيق الحداثة من اجل تحديث المجتمعات العربية وتذكر الماركسية كجزء من الحداثة التاريخانية ومن هذه الكتابات كتاب محمد الشيخ بطبعتيه : طبعة الزمن وطبعة المعرفة للجميع رقم 34. ونفس الحكم يصدق على كتاب د. كمال عبد اللطيف: درس العروي...

ربما قد تعتبر هذه الامثلة كافية إلى حد ما لمعرفة الانتقادات التي وجهت لماركسية العروي. وبقي ان نشير، وباختصار شديد، إلى التأثير الذي مارسته افكار العروي على مفكرين عرب من أمثال ياسين الحافظ والي حد ما شقيقه الفكري والسياسي الياس مرقص. فصقر ابو فخر في « سيرة الكائن وسيرة الامكنة » [مرجع سابق] يقول : « بعد هزيمة حزيران 67 وتحت تأثيرها المفجع سيفكر الحافظ بالانتحار ولكنه سيعدل عن فكرته لشعور بالمسؤولية تجاه زوجته وأولاده، واكتشافه وقتها للطرح التاريخاني لعبد الله العروي دورا هاما في منحاه الفكري، والانتقال إلى العمل الجاد من أجل تطوير ماركسية تاريخانية وسيتبادل عددا من الرسائل مع العروي» أما الياس مرقص فيقول: - «اريد دفع التباس واعطاء قطعة من سيرتي الذاتية... كان لي اصدقاء كبار جدا..... اهمهم في حياتي وتكويني هو ياسين الحافظ « ليس هذا سرا ». ما قد يفاجئ بعض القراء ان سيرتنا المشتركة كانت بالضبط سيرة تناقض،..... وان اكبر صدام بين الشقيقين [هكذا نحن] كان في اوائل السبعينات، على كتاب عبد الله العروي : العرب والفكر التاريخي [دار الحقيقة]، الذي يمثل أول ظهور لفكر المغرب في ساحة المشرق. كلانا معجب بالمفكر المذكور بكتابه الأول، والثاني [المذكور اعلاه]... مع فرق وفروق. ». ولكن لدى الياس « انطباع ان العروي لم يفهم جيدا لا "جدل الطبيعة" كتاب انجلز.....ويواصل نقد العروي الي ان يقول:

« اذن ابديت موقفي.... وقلت مرارا للأصدقاء : يوجد في كتاب العروي ثلاثون صفحة تستحق ان تحفظ [بعد الدراسة والفهم] عن ظهر قلب.... ». [نقد العقلانية العربية دار الحصاد الطبعة الأولى 1997 ص 238 - 239].

وكما اشرت إلى ذلك في مدخل هذا الكتاب فهذه مجرد لحظات من تاريخ وتطور التنظيمات التي تبنت النظرية او على الاصح، الايديولوجية، الماركسية. وموقف بعض اعضائها القياديين من واقع ومستقبل النظرية وكذلك موقف بعض المفكرين من طريقة ادماج النظرية لتصبح فعالة في عملية التغيير. كل هذه اللحظات من تاريخ الماركسية المغربية، او معظمها على الاقل، كانت بشكل او بآخر، تواكب لحظات ماركسية على الصعيد العالمي وفي معظم دول العالم وخصوصا في آسيا وامريكا اللاتينية. وعلى الصعيد العربي على الخصوص. واذا كانت هذه التنظيمات تلتقي، بشكل عام، مع هذا التيار السائد آنذاك على الصعيد العالمي، فإنها كانت تحمل في نفس الوقت ملامح الخصوصية الوطنية. لأنها تستمد طبيعة وجودها من صيرورة النضال الوطني الرامي إلى تغيير وضعية معينة. لها خصائصها الوطنية الضاغطة على الممارسة العملية.

واليوم، بل وقبل ذلك بفترة زمنية، يطرح البعض، سواء من طرف من كانوا بالأمس ماركسيين او من طرف خصومهم المفترضين، يطرحون الأسئلة التالية : الم تكن تلك التجربة مجرد خطأ في الوجود في حد ذاته ؟ الم يتخل الجميع، بعد ذلك، عن الايديولوجية الماركسية ؟ وعادوا صاغرين إلى احضان "الايديولوجية" الاصلاحية ؟ ولكن لنطرح بعض الأسئلة من زاوية اخرى : هل حركة المعارضة المغربية بوجه عام بقيت متشبثة بأفكارها السابقة غير الماركسية ؟ الم تجرب بعض فصائلها الرئيسية الكفاح المسلح لإسقاط النظام ؟ الم تفشل هذه المعارضة في تحقيق اهدافها منذ ولادتها ؟ الم تعد هي الاخرى صاغرة إلى الاصلاحية "الجديدة" إذا صح التعبير ؟ متذرعة بالاستجابة لنداء المصلحة الوطنية هذه الاخيرة التي تتلبس كل تفكير سياسي لا محالة يسعى الى السلطة "الرشيدة".

قد يقال، وهو قول صحيح، ان قمع النظام للمعارضة كان قويا وقاسيا، وعلى التنظيمات الماركسية أيضا [استشهد منهم البعض وقضوا مددا اطول في السجن]. ولكن خطط النظام كانت اكثر «عقلانية» في الدفاع عن نفسه، وتثبيت نفوذه، في حين لم يكن في مقدور المعارضة موضوعيا [بداية تآكل نفوذ الحركة الوطنية لصالح النظام] وذاتيا [شرود افراد القيادة كقرار جماعي فاعل] ان تلتقط نتائج التحول الكبير بابتعاد النقابة عن الحزب وبداية تشكل المشهد السياسي منذ ذلك الحين في غير صالح المعارضة.

إن احكام القيمة لا تستقيم في اعادة قراءة الصيرورة التاريخية، لان الاحداث والوقائع ليست اعتباطية ومعزولة عن تفاعل التناقضات في المجتمع، بل تحكمها قوانين مادية ومثالية أيضا صارمة، فعدم قدرة قيادة المعارضة على اتخاذ الموقف الملائم للتحكم نسبيا في توجيه تفاعل التناقضات لصالحها ادى إلى ظهور حركة البصري [الذي كان احد قادة المقاومة الوطنية والمعارضة في نفس الوقت] مستفيدا من مواقف دول عربية جمهورية، فقد تكون السياسة كالطبيعة لا تقبل الفراغ.

ونفس الشيء يمكن ان يقال عن شرعية ظهور التنظيمات الماركسية – اللينينية فضمور النشاط الحزبي بعد احداث 23 مارس 1965 ومحاولته الفاشلة في الوحدة مع الاتحاد المغربي للشغل سنة 1967. ثم انخراط الطلبة منذ 1968 في عهد الرئيس المنوني حيث تقرر القيام بمظاهرات طلابية في الاحياء الشعبية في غياب المعارضة الحزبية كل ذلك ساهم في تشكيل الوضع السياسي الجديد. وقد كانت الحركة الطلابية قد توسعت إلى فاس آنذاك، ومن جهة اخري كانت الماركسية تحقق انتصارات في كثير من بقاع العالم حركة الطلاب في فرنسا بزخمها اليساري، الحرب في الفيتنام، انتصار الليندي الماركسي في الشيلي.... في ظل هذه الشروط : - فراغ سياسي على صعيد المعارضة السياسية، كان لابد ان تفرز التناقضات داخل المعارضة حركة جديدة تقود التحرك الطلابي المتصاعد آنذاك وتنتقد الجمود الحزبي.

فهرست



علال الأزهر

- معتقل سياسي سابق

- حكم عليه في محاكمة السرفاتي ومن معه ب 30 سنة، قضى منها ما يقرب من 15 سنة في السجن المركزي بالقنيطرة (اعتقل في 2 نونبر 1974 وأطلق سراحه في 7 ماي 1989 بعفو ملكي لم يطلبه).

- أصدر كتابين من داخل السجن هما :

+ المسألة القومية والنزعة الأمازيغية طبعة أولى دار الخطابي 1984 وطبعة ثانية دار الكلمة بيروت 1988.

+ الصحراء المغربية 1988.

وبعد إطلاق سراحه أصدر عدة كتب :

+ الماركسيون في المغرب الجزء الأول 2002.

+ المسألة الدستورية والإصلاح الدستوري.

+ الاتحاد الاشتراكي : من الاختيار الثوري الى الاختيار الديمقراطي 2007.

ونشر عدة مقالات في جريدة أنوال والاتحاد الاشتراكي وعدة دوريات أخرى

الثمن 40 درهم